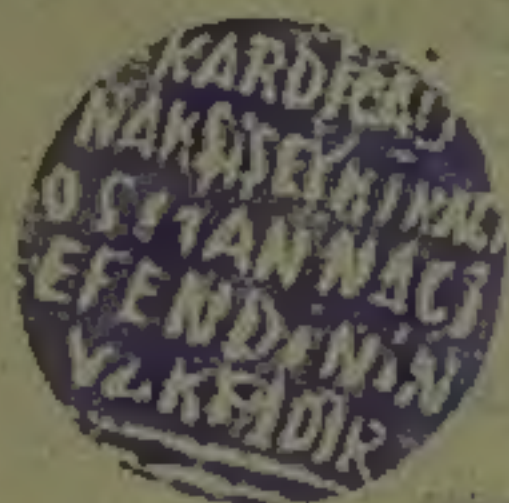




آداب

تذکره العظمیٰ محمد علی
بنی مال
۱۲۶۸



Be

و ۱۹۱۸ مستعان • علی محمد

محمد علی محمد

3400

8322



بسم الله الرحمن الرحيم

يا من وقفنا لوظائف البحث وكل ما يشترك بين الأحوال
الثلاث فلا يحتاج الى توجيه العلامة والمراد بها غاية معناها
وهي الاجابة والتوفيق لغة جعل الاسباب متوافقة هو
المسبب واصطلاحاً خلق القدرة على الطاعة والبحث لغة
التفتيش واصطلاحاً اثبات المدعى بالدليل اثباتاً ونفيًا وهو
النظام والمراد بالوظائف لوجه ههنا اعني المنوع الثالث
وامثاله وهو الاظهر ويحتمل ان يكون اعم منها واصنافها
الى البحث سببية وهو الانسب وفيه براعة الاستنباط في
التحريرات اي تحرير المدعى والدليل والمقدمات والمعرف
والمادة واجراء التعريف في التعريفات والقسم والقسم
والتقسيمات والتحقيقات اي الدلائل الموردة على المذكور
ويحتمل ان يكون المراد بالتحريرات المحررات اعني الدعاوى
وبالتحقيقات المحققات اعني الدلائل وهو الاظهر لفظاً
والاول افيد معناه ويا من يستمرنا التمييز سمينها عن
سقيمها هذا اشارة الى سبب لتأليف من وجهين كالا
يخفى على الموجهين في التقريرات والتدقيق اي تقريرات
المذكورات او تقريرات الوظائف فيها والمراد من التدقيق
الدلائل الموردة على الدلائل ومقدماتها في المرتبة الثانية

صل

صل دعاء بطلب الرحمة باعتبار ان الدعاء بها له عليه الصلاة
والسلام دعاءها للبرايالته عليه السلام رحمة للعالمين
او بطلب الرضاء باعتبار الغاية او بطلب اعطاء مقام الوصية
على من صح الشريعة الغراء وهو محمد عليه الصلاة والسلام
وله يصرح باسمه العلي ادعاء بان من اتصف بهذا الصفات
لا يطلق عليه غيره اولاً لتعظيم والتشريف وكذا الحال في حق
الموفق والملك الطيف وفي عبارة التصحيح من البراعة مالا
يخفى على ذوي الفطنة باصح التصحيحات وابطل نقايش
المكابرين باوضح البراهين والتوصيحات اي العارفين للحق
المتكبرين له عناداً واستنكافاً او غير عارفين لكن يقولون
وجدنا اباؤنا كذلك النقايش يحتمل ان يكون من المناقشة
وهو الظاهر والمراد بالمنوع الباطلة ويحتمل ان يكون من النقاش
فالمراد بها الاصنام وهو الانسب للمقام وفيه براعة الاستنباط
على احسن النظام والمراد بالتصحيحات القبيحة والبراهيم
الموصحة المعجزات الواضحة والحجج الموضحة وعلى من عرفوا اشارة
العلية باعرف التعريفات من العرفان ويحتمل ان يكون من
التعريف وعلى كلا التقديرين اشارة الى المشايخ الاربعة العظام
عليهم رطوان العزيم العلوم وابيضه فيه براعة الاستنباط
وقاسموها اي الاشارة العلية بعدما استندوا بها في
سوية اي قواعد فوطة مستنبطة منها احكام شرعية اشارة

397/1-2

الى الائمة الاربعة الكرام رحمهم الله لفضل المنعام والمراد باعلى
التقسيمات التقسيمات الحاصرة وهو اشارة الى انقراض الاحتمال
بالمذهب في مذهبنا وان جاز في المذهب وفيه ايضا براعة
الاسمه لادل وبعد هذه اشارة الى الالفاظ الموجودة
في الخارج على تقدير تاخير الدعاية عن النايلف وتقدير كون
الالفاظ موجودة ولو تعاقبا ببعض الاجزاء او الى التقوش
الكلي في ضمن الجزئي على تقدير وجود الكلي الطبعي والافعال زائل
فيه فانه للافهام مجاز عجلة اي ما يستعمل به كالمستحضر
لضعيف عجلة وفيه اشارة الى ان ما فيها جملة وغير مبذول
الوسع كما اشار اليه في اللاحق كافي لوسائل السائلين اي
الطالبين لوظائف الكلام وفي قوله ان السائلين لوظائف
الكلام استعارة مكنية ومصرحة وقوله لوسائل مبتدئة
لطيفة بل فيه استعارة مصرحة فتوجه ولا توجهه على خلاف
الوجه وغلاظة شافية لعل المعلنين على صحة المقال والرام
وفيه استعارة لطيفة من وجوه مستحسنة وبراعة الاستهلال
على اكل وجوه مستحسنة فتأمل فيها وكن على بصيرة وجامعة
للغرائد المنظومة مع ما حفظت من العلماء الاعلام وما
فيه من اللطافة المشهورة ما لا يخفى على من تتبع خطب
المؤلفين غير مقتصرة على ما هو المشهور فيما بين
المحصلين من الانام مع اني رقتها بغاية الاشتغال

حتى

حتى لا اجد وقتا فيه انام اي اشتغال المذاكرة والمباحثة
مع المستفيدين عندنا غير مجتنب عن الطرفين اي
الاجاز والاطنا بليعم نفعها لكل من تسليح بالسيف
والتهام من الزكي والغني والمتوسط والمراد من التسليح
ان يستعد المباحثة بقواعد الاداب بحيث يغلب على
خصمه ولا يغلب عليه خصمه بسبب علمه بانواع حيله
وصنايعه من الوظائف الموجهة وغير الموجهة وفيه
استعارات من وجوه الاول تشبيه المباحثين المناظرين
بالشجاع الحاضنين بالحروب استعارة مكنية والسيف
والتهام تحصيلية والتسليح ترشيدية ووجوه التشبيهات
غير خفية على من له فطرة سليمة وارجو من الناظرين
العظام والماهرين الكرام اي العارفين بقواعد الاداب
والحق من الباطل والمنصفين العارفين لرجال الاقوال
ان ينظروا بعين الوداد وان ردوها اهل العناد من العلوم
اي وان ردوها بعض القاصرين المعاصرين العارفين
الاقوال بالرجال الربيعين بارتفاعهم بين الجهال والابالي برتهم
لانهم من العوام والعوام بين الخواض كالخوام وسئل الله ان
يقضع بها اي ان يعلمها واعلمها بسائر العلوم من ثنا و
الاهتمام اي تثبت بها بالجهد والاعتقاد والايقان والله
ذو الهداية وهي الدلالة الموصلة الى المطلوب على بعض

والدلالة على ما يوصل الى المطلوب على بعض اخر واخذ ما
هو الانسب والتوفيق بينه قد سبق معنى التوقيف
وفي الختم بالتوقيف بعد ما لا يفتي وبه العون في فتح مغلقات
الابواب والاعتصام عن كل مكروه وشر الذوات اذا قلت
بكلام اي اذا صدر منك كلام والمراد من الكلام لغوى لان هذه
الرسالة مشتملة على وظائف التعريفات والتقسيمات وبعضها
باعتبار النسب لتقييدية وان كان اكثرها باعتبار النسب
الخيرية وكلمة اذا الاهمال تامل فان كنت نافلا فيه وهو المحاكى
للكلام عن الغير بلا التزام باى وجه سواء كان بالسلب والاثبات
او سواء كان بالسمع او من الكتاب كما تقول قال الاستاذ كذا
او متعبا وهو الناصب نفسه لبيان الحكم كما تقول ذا كذا
قال وظائف لموجهة اى المستحسن المقبولة المسموعة من
الخصم اى من شأنه الخصومة المناقضة لجواز لغوى الاعقليا
مطلقا سواء كان بلا سند او معه الا اذا كانت لدعوى استغلا
كما تقول الوجود اعرف الاشياء او بديهية كما تقول الكل اعظم من
الجزء لا بد في المنع من شاهد حق يكون مسموعا والا فيكون
مدفوعا على ما استطاع عليه عن قريب بان يقول قوله لهذا
ممنوع وكون ذا كذا ام اولا ثم قوله لهذا اولا ثم كون ذا كذا
او طلب منك بيان هذا او معال الكل ان هذا مطلوب لبيان
والنقض لاجمال الشبهى مخصوص الفساد اى الفساد

المخصوص

المخصوص كالتنافى لمذهبه او الخالف للاجماع والمعارضة
التقديرية باثبات خلاف المراد فيه تجريد والفرق بين النقض
الشبهى والمعارضة التقديرية هو ان الثانى صحتها هو ابطال
النقل والمدعى بواسطة اثبات نقيضها وبملاحظة الدليل
الفرض المفروض دلالة على عنهما والا ولا يابطا لمابدون
تلك الملاحظة والواسطة ونصويرها مستغرق مفضل لا في
تحقيقها واقام المعارضة الحقيقية والنقض الحقيقي والمنع
المجاز العقلى والخدق والحقيقى فلا اى فلا يتعلق بهما لان
المعارضة الحقيقية ابطال الدليل كالتنقض للمعنى او ابطال
المدعى المدلل بالمنع المجاز العقلى والخدق مطابقة المدعى الدلل
والحقيقى مطابقة مقدمة الدليل فالكل يقتضى الدليل وهو
غير موجوده صحتها وما يجب ان يعلم ههنا ان كلام من
الحقيقة والمجاز اما لغوى او عقلى فالحقيقة اللغوية هى
الكلمة المستعملة فيما وضعت له فى اصطلاح به الخطاب كلفظ
الانبات فى انبت الله البقل والحقيقة العقلية هى اسناد
الفعل او معناه الى ما هو له عند المتكلم فى الظن كالاسناد
فى هذه الكلام والمجاز اللغوى هو الكلمة المستعملة فى غير
ما وضعت له فى اصطلاح به الخطاب على وجه يصح مع قرينة
عدم ارادته كلفظ الرضى والبدر فى رضى بدر ويقال لهذا المجاز
ايضا المجاز فى الطرف والمجاز العقلى هو اسناد العقل ومعناه

الى ملابس له غير ما هو له بقريته صارفة عما هو له الى ذلك
الملابس كالاسناد في احياء الارض شبابا لزمان ويسمى
هذا ايضا مجازا حكيا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا
وهذا اربعة اصناف باعتبار الاطراف يعني ان المسند والمسند
اليه اما حقيقتان لغويان فحوايت الربيع البقل صادر عن
الموحدين او مجازان لغويان فحوايت الارض شبابا لزمان
او مختلفان فحوايت البقل شبابا لزمان ولحياء الارض
الربيع وقد يطلق المجاز على كلمة تتغير اعرابها بحذف لفظ
او زياد كالغربة والمثل في قوله تعالى واستل الغربة وليس كذلك
شيء ويقال له المجاز في الحذف والمجاز في الاعراب وراى صاحب
المفتاح انه ملحق بالمجاز ومشتبه به لاشراكهما في التعدد عن الاصل
لانته معدود عن مجاز فليسا متماثل فيهما والنسبة بين الاقضية تنصور
على ستة اوجه كل منها تبين كل بحسب الحمل واما بحسب التحقيق
فعموم وخصوص من وجه في الكل سوى ما بين الثاني والرابع
فانما تبين كل هذا الوجه ايضا هذا اذا اعتبر مواد التحقيق بالكل
في الكل واما اذا اعتبرت في الاول والثالث بالكل وفي الثاني
والرابع بالكلام كما هو النظم فالنسب بين اللغويين والمعتقلين
تبين كل وفي الاربعة الباقية عموم وخصوص من وجه فنصت
في الاستخراج مادة الاجتماع والافتراق واذا عرفت هذا فاعلم
انك اذا قلت العالم حادث لانه متغير فاذا قال الخصم ان صفري

دليلك

دليلك هذام فالمنع حقيقة لغوية واسناده الى الصفري
حقيقة عقلية واذا قال ان مدعاك هذام واردم من المدعي
دليله او مقدمة دليله لعلاقة فالمنع حقيقة لغوية واسناده
الى المدعي مجازا عقلية واذا قال هذا وقد رفوف المدعي دليله
او مقدمة دليله فالمنع حقيقة لغوية واسناده حقيقة
عقلية ومجازا في الحذف والاعراب وان منع المدعي الغير المدلل
فقال مدعاك هذام فالمنع مجاز لغوي واسناده الى المدعي
حقيقة عقلية ولا يتعلق مؤاخذه بمنقول اصله ويعني لا منا
قضية مجازية او حقيقة ولا نقضا ولا معارضة تقديرية
او حقيقة لانه محكي لا التزام فيه نسبة خبرية او تنقيبية
الا اذا نقله التابيد بعض المقالة في توجيه اليه المؤخذه هذا اذا
تعلق الاصل بالمؤخذه واما اذا تعلق بالمنقول فيكون المعنى
المحصول سواء كان المنقول غير الدليل او عينه او جزء منه الدليل
او جزءه وينبغي ان قيد الجبئية معتبرة في الثالث واما الوظائف
الموجبة منها اي من الناقل والمدعي ففي الاخيرين اي المعارضة
التقديرية والنقض تشبيهي كما سيأتي في جوابا للنقصين
التحقيقين اي النقض والمعارضة الحقيقية ففيه تغلب
سواء تغير اي تغيير الدليل وبعض التغير اي تحريك الدليل
لان التغير والتغيير وجود المغير والمحرر وهما غير موجودين
هنا وفي الاول اي المناقضة مجازا لغويا انما اي الناقل والمدعي
اباها اما باقامة الدليل على صحتها اي صحة النقل والمدعي واما

بخر بها واما بابطال السند لو وجد اي السند مساويا
لنقيض المنوع وجوز في الكل التغير لكنه عندى من التخصيص
تبدل وتفصل هذا لمنع موجهة كانت او غير موجهة وابطالا
كانت او مطلوبة وسند ستعلم في بيان وظائف منع المقدمة
ومستند اذا عرفت ان النقل والمدعى لغير المدلين بطلب
عليهما الدليل وان وصفتهما فيهما اثباتهما باقامة الدليل او
بالخبر او ابطال السند فاعرف انك اذا اشتغلت بالدليل
اي باقامة الدليل على صحة النقل ولو كان اقامة الدليل على النقل
نادرا سواء كان الدليل النادر مصرا بما به مثل ان تقول قل
الاستاد الله نعمتكم بكلام اذنى لان هذا الكلام مسطورا
في المقاصد وكل كلام مسطور فيه فهو قول الاستاد او مشا
اليه كاحصار كتاب على النقل منه او من صاحبه فان الاحصاء
بمنزلة ان يقال ان هذا الكلام مسطور في هذا الكتاب وكل
كلام مسطور فيه فهو كلام الاستاد لان هذا الكتاب ابلغ
او على المدعى فالوظائف فالوظائف الموجهة من الخصم اما على
نفسهما اي على نفس النقل والمدعى المدلين فالناقضة
مجازا عقليا او حذفا اي منعها باعتبار الارجاع الى دليلها
بالارادة او التقدير لكن بشرط تعيين مقدمه على راي مطلقا
اي سواء كان بلا سند او مع السند المساوى او مع الغير
المساوى لا غير اي غير المناقضة من النقص مطلقا والمعارضة
مطلقا لكن فيه نظر وجواب قد برروا اما على دليلها وهو اى الدليل

اقوال يكون عنه قول اخر سواء كان بالاستلزام او لا او
يستلزم بنفسه اي وقيل اقوال يستلزم بنفسه قولا
اخر وقيل ما يمكن بصحيح النظر فيه او في احواله الى مطلوب
خبري عليا او ظاهريا او الى العلم به اي وقبل ما يمكن التوصل
بصحيح النظر فيه او في احواله الى العلم بمطلوب خبري
والاولان تعريف لاهل المعقول والآخران تحديد لاهل
المنقول لكن رجحنا المعقولي على الاصولي بناء على ان
تطبيق اكثر الوظائف المتعلقة بالدليل بعضها او كلا على
مذهب الاصولي يمتنع الى التكلف بخلافه على المعقولي و
اما ترجيح التعريف الاول من المعقولي اعني يكون على الثاني
منه اعني يستلزم بنفسه فلان الثاني يخرج عنه ما عدا البرهان
بناء على ان المتبادر من لزوم البين منه بل الاخص فيلزم
ترك الوظائف المتعلقة بما عداها وهو ليس يمتد بخلاف الاول
واما ترجيح التعريف الاول من الاصولي اعني الى مطلوب خبري
على الثاني منه اعني الى العلم به فكما مرينا على ان اشهر اطلاق
العلم على التصديق البقضي بخلاف الاول واو في احواله
التقسيم الحد لكنه بمعنى ان ما بعدهما اشارة الى المذهب المشهور
وهو وما قبله معا الى المذهب التحقيق كما صدر عن بعض
الفضلاء وفحول العلماء فهنا ستة مذاهب اثنا منها لاهل
المعقول واربعة منها لاهل المنقول فينبغي ان يعلم الفرق بين
الدليل المعقولي والاصولي وهو من وجهين الاول بحسب

الاجزاء والثاني بحسب التوصل الى المدلول اما بيان الاول
فهو ان الدليل الاصولي المشهور مفرد فقط والتحقيق ثلثة
انواع مفرد ومقدمات متفرقة ومقدمات مرتبة تكون
المهيئة خارجة والمعقولي هو المقدمات المرتبة فقط تكون
المهيئة كما ينبغي عنه فالتسوية بين الاصول والمعقولي
اما بحسب الصدق فتباين كلي واما بحسب التحقق فتقابل
الضاد بالصادد والعين بالعين مقتدا بالطرفين واما بين
واما بين المشهور والتحقيق من الاصول فهو بحسب الحمل عموم
وخصوص مطلقا فتقابل الميم بالميم وبحسب التحقق فتختلف
الشين فاعتبره الشين واما بيان الثاني فباعتبار الامكان
الخاص في الاصول واعتبار ضرورة الوجود في المعقولي
سواء كان عاديا او اعداديا او لزوميا او توليديا هذا عند
بعض المحققين وعند بعض المدققين ان الاعتبار في الاصول
المعنى العام المجامع بالفعل والوجوب وفي المعقول ضرورة
الوجود ايضا فالنسبة على البعض الاول من البين وعلى
الثاني اذا لاحظت القيود تكون من الزهين منع مقدمة اي
مقدمة الدليل المشغول به المعينة بعضها او كلا المقدمة ما
قضية حقيقية فلا ينقض بخروج الشرط ولا بدحوتفسر
الدليل ونفس المعدل وصفاته يتوقف عليه صحة الدليل اي
الدليل الصحيح سواء كان ذلك التوقف من جهة الصفات
او الذات واليه اشرنا بقولنا شطرا او شرطيا اي يتوقف

وجوده

وجوده الخارجي على وجوده الخارجي يدبر او علميا اي يتوقف
وجوده العلمي على وجوده العلمي التعميم الاول لادراج اجزاء
الدليل والثاني لاستلزامه مدلوله لان تبادر التعريف
الصدق على شرط للمنع طلب الدليل على المقدمة المعينة
هذا التعريف مبنى على مذهب المتأخرين في بعض غرض التعريف
كما سيبيح في بيان وظائف التعريف او على مذهب من منع منع
الدليل فلا يرد على جميع التعريف منع الدليل والله هو الهادي
الى سواء السبيل وهو اي المنع اما جملة اي عار عن السند
او مع السند المساوي ومع الغير المساوي والمشهور ان
المساواة والعموم والخصوص انما هو باعتبار التحقق بالنسبة
الى كالتقصير اي كالتحقق هذا تحقق ذلك وبالعكس وكما
تحقق هذا تحقق ذلك وليس بالعكس وقد يكون اذا تحقق
هذا ولا تحقق ذلك وبالعكس مثال السند المساوي كقرديه
الاربعة لمنع انها منقسمة بمنساويين والاختصاص كاشائته
الشيء لمنع انه لا حيوان والاعم مطلقا كحيوانيته لمنع انه
لا انسان والاعم من وجه كحيوانيته لمنع انه انسان وهو
اي السند مطلقا وهو مذكور في ضمن المقيد المذكور صريحا
ما يتقوى المنع برعم المانع ولا جائز ان يبطلها ابتداء اي المقدمة
المعينة من حيث هي مقدمة لانها لو كانت مدركة فيصح بطلانها
بشاهد لكن لا من حيث انها مقدمة بل من حيث انها متدعي

قطعا لا بلا شاهد ولا به ولا به ولا ان يمنعها فيبطلها مطلقا
 ويجوز بعض اهل الفصل لانه يخرج عن الغصب باعتبار
 القول وفيه تامل فتأمل او يمنعها او ياتي بكلام اجنبى اى ليس
 بسند وتنوير ولا دليل لان الاولين غصب والثالث غير
 معتد به وجوز بعضهم هذا المنع وان كان الكلام الماتى به غير
 معتد به واما مطالبة الدليل مطلقا سواء كان مع سند
 او بدونه فمنعها اى لم يجوزها ولم يستحسنها بعض المهرة
 منهم الفاضل المسعودى والحنفى وسوقها اى جوزها بعض
 الكفاية فيزنها واختراعتها اى احسنها واما منعها بعض
 الحذاق لكونه تكليفا بما لا يطاق واما سوقها بعض الكفاية
 لانه يجوز للمتل ان يقيم دليلا دالا على صحة جميع المقدمات
 ويقيم دليلا على كل مقدمة من مقدماته ثم يستدل بصحة
 كل منها على صحة المجموع او يقيم دليلا على مقدمة معينة فان
 سكت المانع فقد تم المرام ولو قال ليس بالمنوع عندي هذه
 بل مقدمة اخرى كان هذا منعا اخر فيقيم دليلا على مقدمته
 اخرى لكن الاول اولى لان الثانى غير مناسب لا غرض من
 المناظرين مع انها غير معلوم التحقيق واما الوظائف الموجهة
 من المعلن فمع الاول وهو المنع المجرد سواء كان متعاقبيا
 او مجازا عقليا او حذفا وكذا الحال فى الثانى والثالث اثباتها
 اى المقدمة الماتى اياها باقامة الدليل على صحتها او تحريمها اى

اى بيان المراد من اجزاء المقدمة بعضها او كلا او بيان المذهب
 الذى بنى عليه تلك المقدمة وكذا الامر في قولنا او تحريم المدعى
 ان كانت المقدمة الماتى الاستلزام مطلقا سواء كان استلزام
 الدليل للمدعى او الاستلزام فى المقدمة الشرطية وتغييرها
 اى المقدمة بعضها او كلا عطف على الاثبات لا على المثبتة
 ويؤيد التغيير وعدم الاثبات والوظائف مع الثانى اعنى
 المنع المستند بالسند المساوى اثباتها اما بالاقامة اى اقامة
 الدليل على صحة تلك المقدمة او باحد التحريرين اى بغير المقدمة
 او المدعى المذكور او بابطال السند والانتقال من تعليل الى تعليل
 اخر او فى بحث الى بحث اخر لغرض فى الاغراض كالدخل فى السند
 بعدم صلاحيته للسندية لانه لا يقوى المنع لعل هذا التخل
 مخصوص بالثالث وان عمقه بعض المحشيين نقلا عن التبيين
 الشريف قدس سره وكالدخل بانه فى حد ذاته غير مستقيم
 لانه فيه خلل وكالدخل فيما يذكر لتوضيح السند على ما قيل واعلم
 ان حاصل هذه الدخالات تسليم المنع واظهار فساد المذكور
 معه دفعا لتوهم الصحة لكن فى كون الاول فى هذا القيل تامل
 تامل تامل والحاصل ان ابطال السند على نوعين ابصاله فى ذاته
 وابطال سندية الاول بخصوص بالمساوى والثانى بغير
 ويجوز ابطاله بالترديد اى ابطاله فى ذاته باعتبار وابطال
 سندية باعتبار اخر مما ينبغى ان المعلن لما كان فى هذه القوة
 اى فى صورة الاثبات بالدليل على المقدمة والتحريم والتغيير

والابطال والتخلات الثلاثة مستدلا كما كان جاز للمانع ان يعود
الى المنع كما كان ويجوز اثبات سنده اقاما بالدليل او بالتحريم ويجوز
التغيير ولعل المعلن والمانع في هذه الصور لم ينتقلا مانعا ومعللا
لانه مخصوص بالنقضين وتغلب والثالث كالثاني في جريان
جميع الوظائف سوى الابطال اي ابطال السند في ذاته اقاما بطلان
الاخص فلا تة غير مفيد هذا هو المشهور لكن عندى اتمالا
يفيد اذا كان دليل ابطال الاخص مساويا له واما اذا كان مساويا
للاعم كابطال انسانية الشيء الواقع سند المنع لاجبوانيته
بعدم تنفسه فيفيد وهو ظاهر واما ابطال الاعم مطلقا
فلا تة مضر للمعلل وفيه ايضا شئ فتأمل الابداء ما وانه
او بوجهها لكنه ندر عداج واما منع السند مطلقا الاطلاق
متعلق بكل واحد من المضاف والمضاف اليه وهو موقوف ومنع
شئ مطلقا فلا يسمع لان الجواز لا يقابل الجواز والابداع
فلا يفيد المعلن ولا يضتر المانع الا اذا كان اي السند والشئ
في صورة الدليل كالتيغير عنهما بل لانه متعلق به مطلقا
المؤخذة اي ما هو في صورة النوع فالصورة بالصورة واما
منع المنع مطلقا متعلق بكل واحد من المنعين على وجهين فلا
يسمع قطعاً لانه تعلق الشك بالشك وهو غير مقبول
بلاشك وكذا ابطاله اي لا يسمع ابطال المنع مطلقا لا يشترط
الى اثبات المقدمة المنة ولا الى تعرض الى السند لو وجد بان يقال
ان منعك مرود او مدفوع الا اذا كان اي المنع متعلقا بمرود

او مقدمة بديهيتين او استقرائيتين بلا شاهد لفظاته
متعلق بالبداهة والاستقراء واما اذا كانا مع شاهد فلا
يجوز دفعه بل رفعه باحد الوجوه الموجهة السابقة
او مسلمتين وجوز لبعض المنع بعد التسليم لكن يابى عنه
الذوق التسليم او بمقدمة غير ملزمة صحتها يقال ان منعك
مدفوع لانه متعلق بمقدمة كذا وفيه مقايضة فقص وصرها
منصب يجب على المعلن وينفع وهو ان لا يستعمل اي المعلن
الجبب في الجواب ويطلب عن يمنع الظن ان المنع بمعنى الرد
ان يحقق اي السائل ما يورده من المنع اي الرد اذا لم يتمكن
السائل من التوجيه فالبحث ينقطع او يظهر اي السائل الضم
فالمنع يندفع فيكون الاستعمال عيبا بل قد يضتر المعلن او
يتذكر المعلن فيمكن من التعليل فيخلص من الخط والافحام بل
يأتى بالمقدمات التسالمة عند توجيه السائل المنع والتفصيل
اي تفصيل ورود منعه وكذا يجب هذا على من منع لعموم دليل
الوجوب والنفع لان كلا من المنع والجواب على قسمين المشهور
مضر للمعلل او لا او مفيد له او لا لفظ انه مرتب فيكون المعنى
المنع من المانع مضر للمعلل او لا مضر له سواء كان مضر
للمانع او لا مضر له ايضا والجواب من الجيب مفيد للجيب
او غير مفيد له سواء كان مضر للجيب او غير مضر له ايضا
فالاحتمالات في الحقيقة ستة ناقلة والمنع اي المعبر عنه
باو لا مرود وعند الجمهور لعدم التناقض وما يجب ان يعلم صحتها

قماشع وكثر في استعمالات الاصوليين والمتكلمين المحر وهو
 تعيين موضع الغلط وهو وان كان نوعا من المنع الا انه لنوع
 خصوصية قد يذكر في مقابله ولا يقصد به طلب الدليل كما هو
 الظاهر من المنع بل يقصد به انما ذكره غلط ومنشأه فهم دامن
 كذا اول ذلك لما وقعت في الغلط واكثر وقوعه بعد النقض
 الاجمالي ونقضه اي الدليل عطف على فتح مقدمته وهو ان النقض
 ابطاله اي الحكم بطلان الدليل بالتخلف او باستلزامه خصوص
 الفساد كالشئ مثلا اي بشهادتها سواء اخرج الى اقامته ولا
 فلا يخرج النقض بالبداية والتقابل باعتبار حكم حاص بالوقت
 فيه وتصوره اي تصور النقض احمالا ان دليلك هذا جار مثله
 كذا اي جار بعينه في تلك المادة بان لا يكون الدليل الوارد على المدعى
 والدليل الجارى في تلك المادة متغاوئين الا في الموضوع وذلك
 في القياس الاقترازي المحلى او في المحكوم عليه المطلوب وذلك
 في القياس الاقترازي الشرطي او في الجزم المنكر بعينه نقيا او اثباتا
 وذلك في القياس الاستثنائي كذا قال بعض الافاضل عصمه
 الله تعالى متخلفا عنه حكم مدعى اي الدليل وكل دليل هنا شأنه
 فاسد قد دليلك فاسد او هو اي دليلك مستلزم للنسب مثلا
 وكل دليل هذا اي التخلف والجران كما في الاول والاستلزام
 كما في الثاني شأنه فاسد قد دليلك فاسد واما الوظائف
 الموجبة فطرف العلل ففي الاول اي قيا التخلف متعان متعلقا
 بمقدمتين ضميميتين لضعفه لان ضعفه لكونها مقيدة مشيرة

الى

الى مقدمتين الاولى ان دليلك هذا جار في تلك المادة والثانية
 حكم مدعى متخلف عنه فيها فاحدهما اي المنعين بالاعين متعلق
 باحدهما اي المقدمتين فيقول في منع المقدمة الاولى لان
 دليلنا جار في تلك المادة اذ قد اعتبر فيه فيد لا يوجد فيها ويقتو
 في منع الثانية لان التخلف بل انما يتخلف اذا كان المراد المدعى ما
 فهمته او من تلك المادة ما فهمته واما اذا كان المراد منها هذا
 فتكون داخلية في حكم مدعى فلا يتخلف والمنع الاخر متعلق
 بالمقدمة الاخرى لكن على تقدير تسليم المقدمة الاولى
 ان اراد منع كلهما والا فلا وهذا الشرط اعني تسليم الاولى
 واجب هنا والاي لم اعترف افساد الدليل فحيث لا يشعر
 كالا بخفي على المتأمل واقامته كبراه فهو غير جيد وان جوزه
 بعض المحشين فتدبر وتغير الدليل بعضا او كلا وهو بالرفع
 عطف على منعان وتحرير اي الدليل وتحرير المدعى وتحرير
 المادة قد حررت كيف تحررت التحرير فتذكر لكن الاحسن ان
 يجعل هذه التحريرات اسانيد المنعين الاول بالاول والثاني
 بالثاني والنقصان التحقيقان اي ابطال الدليل المستنبطة
 من التخلف والاستلزام المذكورين باحدهما والمعارضة
 ففيه تغليب لكن في تعلق النقض بالنقض كلام فتأمل والثاني
 اي قياس الاستلزام كالاول في جميع الوظائف المذكورة
 الا ان احد المنعين المتعلقين بمقدمتين ضميميتين لصغره

متعلق بطغراء والاخر كبراه مع ان الشرط السابق ليس
بواجب ههنا بل لا يبق ويرد في صغراء اي قياس الاستلزام
فمنع اي صغراء باعتبار ومنع كبراه باعتبار آخر بان يقال
ان اردت بقولك هو مستلزم للنسبة مستلزم للنس المح
فلا نم الصغري وان اردت انه مستلزم للنس مطلقا فالصغري
مسئلة لكن الكبرى ممة لان النسبة في الاعتبارات والمقدمات
وغير المرتبة وفي المقدمات وغير المجتمعة ليس بجمال ويجوز
الترديد في الاول لكن ليس في صغراء بل في مقدمات دليل المثل
ومادة الجريان فنح الجرياء باعتبار والتخلف باعتبار آخر
وما ينبغي ان يعلم ههنا انه قد برد النقض يترك بعض قيود
الدليل ويسمى نقضا مكسورا كان يقول الشافعي رحمة في
نفي بيع الغائب انه مبيع مجهول الصفة عند العاقلين حين العقد
وكل ما هو شأنه فلا يصح بيعه فيقول الناقص هذا منقوض بالوزع
امارة لم يرها فاتها مجهولة الصفة عند العاقلين حين العقد والحال
انه صحيح فقد حذف قيد كونه مبيعا ويحذف عنه بان العلة هو المجموع
ولا يلزم من عدم عليية عدم علييته المجموع فلا نقض عليه الا ان
يبين ان العلة هي القيود المذكورة فقط ولا دخل للمحذوف في
العلية وذا الوظائف الموجبة في طرف السائل الدخلى الدليل بانه مشتمل
على مقدمة مستدركة لا طائل تحتها والدخل بانه محتاج الى مقدمة
اخرى والدخل بانه غير مستلزم للدعي وهذه وظائف موجبة

على الاصح تكن فيها تردداتها هل هي من المناقضة ام النقض فان
بعض الفضلاء انها اي هذه الوظائف من المناقضة حقيقة
او جارا وقال اخر انها من النقض الاجمالي فوجهها اي فيتين وجه
كونها من المناقضة ووجه كونها من النقض واخترا وجهها من
اي احسنهما اما كونها من المناقضة فلان الاستلزام مما يتوقف
عليه صفة الدليل قطعاً على ما اشرنا اليه في تعريف المقدمه بقولنا
او علمياً والاول لان راجعاً الى الدخلى الاستلزام واما كونها
من النقض الاجمالي فلا تنها ابطال الدليل بفساد معين من
الخصوصية اذ تصويره ان ذلك هذا مشتمل على مقدمة
مستدركة او هو محتاج الى اخذ مقدمة اخرى فيه او غير مستلزم
للدعاء وكل دليل هذا شأنه فاسد ويؤيد الثاني بغير الدخلى
باعتوان الحكم بانه غير مستلزم للدعي مثلاً فخطب واما وظائف
المعلل على كلا التقديرين فتعلم مما سبق في جواب النقضين
ومعارضته وهي المقابلة على سبيل الممانعة اي ابطال دليل
المعلل بمقابلة دليل ممانع لذلك الدليل في ثبوت مقضاه على
ما اشرنا بعض المحققين وهو اي هذا التفسير يقتضي
لتعلق المعارضة بالدليل الا وفق بالمحاورات لان المذكور
المتداول في الالسنه تعارض النصوص والادلة والانسب
للمقام لان المقام بيان وظائف الدليل جزاء وكلا حيث قلنا
واما على دليلها اه واقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم

الدليل على ما قرأه الجمهور وهو ان هذا التفسير مقتضى لتعلق
المعارضة بالدعي الانسب للمرام لان المرام هدم الكلام وهدم
المرام هي اي المعارضة على التفسير الاول ابطال الدليل بمقابلة
الدليل وهي على التفسير الثاني ابطال مدعي الدليل بدليل الخلال
ولما لم يتم عليه هذا القول للاوفاقية والانسيبية ذونا قولان
اه وتصويرها اي تصوير المعارضة اجمالا ان دليلك هذا قائم
على نقيض مدلوله دليل هذا ناظر الى التفسير الاول فالمدعي به
ان يقال في التصوير ان دليلك هذا مقابل بالدليل لكن لم يقل
لنكنه دقيقة يعرفها فله سلبقة تدبر او ان مدعي دليلك هذا
قام على نقيضه دليل هذا ناظر الى تفسير الثاني وكل دليل او قد
دليل هذا شأنه فاسمع اثبات ذلك الدليل القائم على نقيضه
دليل المعلن والاف يكون المعارضة مكبرة واتما وظائف الموجهة
نظرف المعلن فيما اي في التصويرين ففتح مقدمة الدليل على التيقين
بعضا او كلا مطلقا سواء كان بلا سند او معه مطلقا والتغير
اي الدليل والتميز ان اي تحرير المدعي والدليل قد مر مرار كيف
بهر التميز والنقصان التحقيق ان اي النقص الاحمال
التحقيق والمعارضة الحقيقية والفرق بين تغيير الدليل و
المعارضة الحقيقية على النقص الاجمالي والمعارضة الحقيقية
ان الثاني ابطال دليل المعلن بواسطة اثبات خلاف مدلوله او مدعاه
بواسطة اثبات خلافه وتغيير الدليل اثبات المعلن الاول نفس

مدعاه

مدعاه بلا تمحض الى ابطال مدعي المعارض ولا دليله وان لزم
البطلان مع ان المعلن انتقل سائلا في المعارضة وفي تغيير
الدليل لم ينتقل لكن بقي النقص في نقص النقص ومما ينبغي
ان يعلم ههنا ان الدليلين المتعارضين ان اتخذوا في الصوة
مثل ان يكون كل منهما من الشكل الاول واتخذ ايضا في بعض
المادة وهو الحد الاوسط لكونه عمدة في المادة وقيل وهو
الكبرى هذا في الافتراضات والجزء المتكرر القطاعة بالجزء عطف
على الصورة كما لا يخفى على ذوي البصيرة نقيضا واثباتا اي من
جهة التقى والاثبات وهذا في الاستثنائية تستحق هذه المعارضة
معارضة ما القلب لقلب الدليل على المعلن بان يقيم عليه كما
قال المعتزلة روية الله تعالى غير جائزة لانها امر نفاة الله العظيم
بقوله القديم لا تدركه الابصار وكل امر نفاة الله تعالى وهو
غير جائز وعارض الاشعري فقال هي جائزة لانها امر نفاة الله
العليم بقوله الكريم وكل ما هو شأنه فهو جائز هذا في الافتراض
واقا في الاستثنائية فكما قال المعتزلة ايضا هي غير جائزة
لانها لو جازت لما نفاة الله الحكيم ولكنه نفاها بقوله الشريف
وعارض الاشعري فقال هي جائزة لانها لو امتنعت لما نفاها
للطيف لكنه نفاها بقوله الشريف لانها لو امتنعت
لم يقد نفها بما التقى بطريق التمدح هذا على مذهب المفعولين
وبعض تحقيق الاصوليين لكن بلا حطة خروج الهيئة

واما على مشهور الأصوليين وبعض تحقيقهم فكقول المعزلة
ايضا رؤية الله تعالى غير جائزة لنفيه تعالى قوله الاعلى وارض
الاشعري فقال هي جائزة لنفيه تعالى قوله وان اتحدوا الى المتعارضات
في الصورة فقط اي بدون الاتحاد في المادة بل مع التغيير
تسمى هذه المعارضة معارضة بالمثل وان تعارضوا الى المتعارضات
في الصورة سواء تعارضوا في المادة ايضا ولا قيدها قسما
تسمى هذه المعارضة معارضة بالغير وامثلة المثل والغير
هي في غاية السهولة الا ان تمثيل المثل على مشهور الأصوليين
وبعض تحقيقهم في غاية الصعوبة مع ان تمثيل القلب على هذين
المذهبين غير موافق لما فسر به القلب ههنا بدر وجيب
على المناظرين ان يعلم ههنا ان مطلق المتع الى المطالبات والابطال
الصادرة من الطرفين اي المعلن والسائل اثما تصح وتليق
تلك النوع اذا لم يكن صحة متعلقاتها بديهة جليلة اي غير متناهية
الى البتة ولا مسلمة ولا غير ملتزمة صحتها ولا نظرية عند
من تليق اليه لان النظرية والبداهة مختلفتان باختلاف الاشياء
بل باختلاف الازمان كما حققه الذواني معلومة بالعلم المناسب
للمطلب يعني لو كان المطلب يقينيا لا يحصل للطالب
العلم اليقيني قبل الطلب وكذا الظني والكهلي والتقليدي والا
فلا تصح في البعض كما لا تليق بالمناظرين من حيث انهم مناظرة
اولا تليق منهم في بعض الاخر وان كانت صحيحة فالاجاب

الكلي

الكلي للسلب لكي لكن السلب الجزئي لا يجاب الكلي وكذا ينبغي
ان يعلم ان الاكتفاء بالدليل فيها بناء على فلا يجوز المناظرة
في التبيين او على حمل الدليل على الاعم منه وتمام صورة وهو
من قبيل الاكتفاء بالاصل وما ينبغي ان يعلم هنا ان ما يثبتناه
من الوظائف الى صهرنا بيان لها من الطرفين في المرتبة الاولى
واما بيانها من هنا في المرتبة الاخرى حتى ينتهي المناظرة فتعلمها
بالمقايضة على الاولى فاعلم انه لا يخفى اما ان يعجز المعلن عن اقامته
على مدعاه ويسكت وذلك هو الاقيام او يعجز السائل عن
التعرض للمعلن بشي من الوظائف المذكورة بان ينتهي دليل
المعلن الى مقدمة ضرورية القبول والى مقدمة مسلمة عند
السائل تضطره الى القبول وذلك هو الا الزام في ينتهي
المناظرة وان كنت عطف على قوله فان كنت ناقلا معرفا
فيه اي صاحب تعريف في الكلام الصادر منك تعريفا
لفظيا وهو اي التعريف اللفظي ما يقصد به تفسير
مدلول اللفظ كذا فستر التفتازاني في تهذيب الميزان
كقولهم الفضل غير الاسد وليس هذا تعريفا حقيقيا
يراد به افادة صورة غير حاصلة وانما المراد تعيين ما وضع
له اللفظ للعضن من بين سائر المعاني اليلتفت اليه ويعلم
انه موضوع بازائه فانه الى التصديق فهو طريق اصل اللغة
وخارج عن المعرف الحقيقي واقسامه الاربعة التي ذكرت

وحقق ان يكون بالفاظ مفردة فان لم يوجد ذكر مركب يقصد
 به تعيين المعنى لا تفصيله كذا في شرح المواقف او تعريفا
 تنبيهيا وهو اي التعريف التنبيهى حضارة حاصله مخزونة
 في الخزانة بلا نجش الى كسب جديد وهما اي هذان التعريفان
 من المطالب لتصد يقية هذه جملة معترضة من المبادئ
 التصورية وكون التعريف اللفظي من المطالب لتصد يقية
 مبنى على قول الشريف قدس سره اللطيف وعند الثقات
 من التصورية وانت خير بانه اذا كان الغرض من التعريف
 اللفظي معرفة حال اللفظ بانه موضوع لذلك المعنى كما بحثنا
 لغويا خارجا عن المطالب لتصورية واما اذا كان الغرض
 تصوير معنى اللفظ فليس كذلك كذا حكم الدواني وفي هذا
 المقام مباحث نفيسة فليطلب من حواشي التهذيب
 فالوظائف الموجهة من الخصم المناقضة مجازا لغويا
 مطلقا والمعارضة التقديرية مطلقا الاحسن ان هذين
 الاطلاقين بالنسبة الى الدعوى الصريحة والضميمة لان هذين
 التعريفين لكونهما المبادئ التصديقية مشتملان على النسبة
 الخبرية والنقض الاجمال بشهادة فساد ما من اكثر الفساد
 المبين فيما سيجي يد ترشيبا بناء على ان تعلق النقض بالدليل
 فقط او تحقيقا بناء على ان تعلق عام الى الدليل والتعريف
 قال بعض الافاضل في تعليقاته على الاداب المسعودي انه

مشترك

مشترك بين نقض الدليل ونقض التعريف وتصور
 كل منهن المنوع اي المناقضة المجازية والنقض والمعارضة
 التقديرية والوظائف فحاشا لمعرف اي صاحب التعريف
 لمعلوم فاللاحق تفصيلا وكذا من السابق واما المعارضة
 الحقيقية مطلقا والمنع الحقيقي والمجاز العقلي والحذف
 مطلقا والاطلاقات كالاطلاقين فلا يتعلق بهما الا
 اذا كانا اي التعريفان علميين محكم ما او معلمين بامثالا ولما
 كانا مشتملين على النسبة الخبرية يصلحان للعينية والمعلانية
 فحاشا اي حين كونها علميتين او معلمين يجري عليه اي علم
 صاحب هذين التعريفين ما اي الوظائف التي يجري على
 المعلمين الذين ليس في تعليمهم شائبة التعريف وان كنت
 معرفا تعريفا حقيقيا او اسميا وهو ما قصد به تفصيل
 صورة غير حاصلة في الذهن سواء كان مابه القصد والتفصيل
 كنهها لذي الصورة كافي الحدود او وجهه كافي الرسوم ان
 كان اي مابه القصد والتفصيل تعريفا لما اي لماهية علم وجود
 في الخارج اية الاعيان فذلك التعريف تعريف حقيقي
 منقسم الى الحد الحقيقي والرسم الحقيقي باعتبار الاشتغال على
 الداني والعرضي وان كان لغبره اي لماهية غير معلومة الوجود
 سواء كان معلومة العدم او لا فذلك التعريف تعريف اسمي
 منقسم الى الحد الاسمي والرسم الاسمي باعتبار المعروف لكن

نوع وجوده في الخارج انتقل الاسم باقسامه الى الحقيقة باقتضاها
 وهما اي هذان التعريفان من المطالب لتصورية وفاقا لآراء
 اظانفك لوجه من الخصم النقض اي الاجمال شيهيا او
 تحقيقا بشهادة فساد ما من عدم جامعته اي عدم كون
 التعريف جامعاً لافراده او عدم مانعته او استعماله على
 اللفظ المشترك مثلاً وكذا الالفاظ المجازية والعربية واستلزام
 فسادا اخر غير الثلثة من الخصوصيات كالسلسل مثلاً وكذا
 الدور وكذا التعريف بالمساوي جهالة والاخفى وبالمجمل
 تصوير اي النقض الاجمالي اجمالاً ان يقال ان تعريفك هذا
 غير جامع او غير مانع او مشتمل على اللفظ المشترك مثلاً او مشتمل
 للسلسل مثلاً وكل تعريف هذا شأنه فاسد فتعريفك فاسد
 ويبين المفاسد اي عدم الجامعة وعدم المانعة والاستلزام
 وان لم يبين المفاسد فيكون مكابرة غير مسموعة الا اذا كانت
 الفساد بديهية واما الوظائف الموجبة من طرف المعرف فضع
 صغرى القياس الاول اي قياس عدم الجامعة وصغرى القياس
 الثاني اي قياس عدم المانعة منعا حقيقيا اي حقيقة لغوية
 واستنادا مجازيا او كان الاستناد ايضا حقيقيا لكن المجاز في
 الحذف واليه اشرنا بقولنا باعتبار دليلها اي دليل الصغرى
 لان الناقص على ما صورناه مستدل وهو المشهور الاخرى
 والبيان المذكور دليل الصغرى ويجوز نعلق المنع بصغرى

يكون

تكون صغرى هما مشيرة الى مقدمتين الاولى ان تعريفك
 هذا غير صادق على مادة كذا والثانية انها من افراد المعرف
 وان تعريفك هذا صادق على مادة كذا وانها ليس من افراد
 المعرف فالمنع الاول متعلق بالاولى والاخر بالاعرى لكن
 على تقدير تسليم الاولى ويجوز منع كبريها اي القياس الاول
 والثاني على مذهب المتأخرين ببيان الغرض من التعريف بان يقال
 لا نسلم ان كل تعريف غير جامع او غير مانع فهو فاسد بل لا
 يجوز ان لا يكون غرض المعرف ايراد تعريف جامع ومانع بل نغني
 معنى اخر غير هذا المعنى او التوطئة للبحث الاتي او للتقسيم
 الاتي او تمييز معرف بخصوص من معرف اخر بخصوص في ايراد
 تعريفات مخصوصة لتمييز معرفات مخصوصة وهذه الاعراض
 لا تقتضي الجامعة ولا المانعة كذا فتح الباعون الله الملك
 الوهاب بل على مذهب المتقدمين لا يتم له بشرط التساو
 بين المعرف والمعرف وهو موقوف ومنع كبرى القياس الثالث وهو
 قياس اشتمل الاشتراك والمستند سينظر من المنع المراد والمنع
 بالترديد في صغرى اي يمنع صغرى باعتبار وكبراه باعتبار اخر
 بان يقال ان اردت بقولك ان تعريفك هذا مشتمل على المشترك
 اشتماله عليه مطلقا فالصغرى مسئلة لكن لانم ان كل تعريف
 مشتمل عليه فاسد او يقال ان اردت اشتماله على مشترك
 غير جاز ارادة كل واحد من معاينه على حدة فالصغرى ممنة
 وقس عليه الاشتمال على الجارفتا مل هذا اي كونه الوظائف

في الثالث منع كبراه والنوع بالترديد في صفراه فقط اذا لم يقتد
صفراه بلا قرينة والاى وان قيدت بقولنا بلا قرينة بان يقال
ان تعريفك هذا مشتمل على المشترك بلا قرينة بان يقال ان
فيمنع صفراه ايضا اى كما يمنع كبراه ومنع بالترديد في صفراه
في التقييد ومنع صفرا لقياس الرابع وهو قياس الاستلزام ومنع
كبراه ومستندهما معلوم قاصر في نقض الدليل لكن الاول
في تعلق المنعين بسليم الاول في تبصر والمنع بالترديد قد مر
تفصيله فتذكر والتقصا قد مر الكلام فيه فتذكر والاحسن
انه معطوف على منع صفرا الاول وتحرر اجزاء التعريف مع شرط
مقارنة قرينة دالة على المراد لان اجزاء التعريف يجب حملها
على المتبادر وتغييرها اى تغيير اجزاء التعريف بعضها او كلا
وتحرر المعرف واما تغييره فتغير جيت وتحرر مادة نقض
التعريف والاحسن ان يجعل مجموع هذه التحريرات الثلاث
اسانيد مجموع منوع المقدم فقيه وفي الحسن من التعليب
مالا يخفى على اللبيب واما المنع مطلقا حقيقة او مجازا عقليا
الغويا او خد فيا مجر داكل منها او مع السند او المعارضة
مطلقا حقيقية او تقديرية وطرف الخصم فلا يتوجه الى
التعريف لان المثبتى لها بمنزلة نقاش ينقش لك في زهنة
صورة شئ فاذا قال مثلا الانسان حيوان ناطق لم يقصد
به ان يحكم على الانسان بانه حيوان ناطق والا لكان مصدقا
لامصورا بل اراد بذلك الانسان ان يتوجه ذلك الى ما عرفت

بوجه ما

بوجود ما ثم يشع في تصويره بوجه اكل فليس بين الحد والمحدود
حكم حتى يمنع فلا يصح ان يقال لانم ان الانسان حيوان ناطق
فان ذلك يجرى مجرى ان يقال للكاتب لانم كتابتك واما اذا
قيل الانسان حيوان ناطق واريد مدلوله لغة او عرفا كما
فيمنع ويطلب عليه الدليل من اهله والحاصل ان المعرف
يمتد لنعاش مشير الى نفس نقشه فلا يجرى فيه التخطئة
فلا يتوجه به المناقشة الا ان يعتبر الخصم الدعوى من
المعرف بان تعريف هذا حد وجزؤه هذا جنس وجزؤه
ذلك فصل مثلا وقيل هذا بناء على جواز منع الرسمية والنز
سيما في الرسوم الحقيقية التامة وان تعريف هذا جامع لجميع
افراد وان تعريف هذا مانع عن دخول اغياره فيه وعاد
عن المفاسد كلها كالاستلزام الدور مثلا وشمال الاستدلال
مثلا في يجوز للخصم ان يمنع احدى هذه الدعوى الضمنية
او كلها لو حدا تاجازا لغويا مطلقا لكن لا بد في الثلاثة
الاخيرة اى منع الجامعة والمانعة والعراضة شاهد
لما قيل لا بد من ان يكون مادة التقصص من المحقق فنامت
واما الوظائف الموجبة من المعرف في المفهومات الاعتبارية
اى التعريف الغير الحقيقية اثبات تلك الدعوى الضمنية
باقامة الدليل عليها اى على صحة تلك الدعوى لان رفع الحدود
في الاعتباريات سهل عند من هو بالتوهمات اهل لا ت
حاصله يرجع الى الاصطلاح فيصح تعريفه بما عليه الا

الاصلاح وتغيير اى التعريف جزء او كلا في الكل اى في كل من
النوع الستة واثباتها تلك الدعاوى بابطال الشاهد وتحرير
المعرف بجواز عطفه على الاثبات واما تحرير التحرير فقد مر غير
مرة وتحرير اجزاء التعريف وتحرير مادة نقضه اى التعريف
في الثلثة الاخيرة وفيه تغليب شتى نظير بالتأمل الاخرى
وهي في المفرومات الحقيقية كما اى الوظائف الجارية في المفرومات
الاعتبارية في مقابلة النوع الثلثة الاخيرة فتبصر واما
الحالة جواب النوع الثلثة الاول وهي منع الحديثة والجنسية
والفصلية فدفعها صعب اى مشكل جدا ودونه اى عند
دفعها او قريب عن دفعها او ادى في منه حرط القناديكون
اصعب منه اذ لا مدخل فيه للاصلاح بل يجب فيه العلم
بالتأنيث والعرضية والتفرقة بين الاجناس والعوارض وبين
الفصول والخواص وهذا متعسر بل متعذر كما قرر بعض
المحققين او يعتبر الخصم تلك الدعاوى ووبعد الدليل
عليها فيجوز ان يعارض الخصم ويخص ويقول وان كان
لك دليل مفروض دلالة على صحة دعوائك وعندك دليل
دال على بطلانها وهو ان تعريفك هذا غير جامع لمخرج الفرد
الفلان منه منع انه من افراده او غير مانع لدخول الفرد
الفلان فيه مع انه ليس من افراده او مستلزم لليس مثلا
لنوقف هذا الجزء من التعريف على المعرف او هو مشتق
على اللفظ المشترك مثلا وكلا تعريف هذا شأنه باطل

فتعريفك

فتعريفك بطل وبين المفاسد على ما اشرنا اليه لكن في هذا
التصوير مساحمة بينة لا يخفى على من له فطنة قوية واعلم
ان تخصيص التصوير بالدعاوى الثلثة الاخيرة لا طرادها
في كل التعريفات والا فيجوز باعتبار الثلثة الاول ايضا في
بعض التعريفات فلا تغفل في الوظائف اى الموجهة من طرف
المعرف تعلم سهلا وتفصيلا مما ذكرنا انفا في جواب النقص
الاجمالي الوارد على هذين التعريفين من المناقضة مطلقا
والنقضين الحقيقيين ووجوه التحرير والتغيير وجوز
بعض المحققين وهو السيد قدس سره ان يعارض الخصم
من غير الاعتبار اى اعتبار الدعاوى من المعرف والتقدير
اى فرض الدليل المفروض دلالة عليها ويقول ان ما ذكرته
من التعريف معارض بذلك التعريف معارض بذلك
التعريف وكل تعريف هذا شأنه قبط وينبغي ان يعلم ان هذه
المعارضة غير المعارضة السابقة التي هي بتقدير الدليل
فهذه المعارضة مثل النقص الاجمالي الوارد على التعريف
مطلقا على راي بعض الافاضل واما الوظيفة من طرف
المعرف فمنع تعارض التعريف مستند بالسمية اى جواز
كون تعريف المعارض رسما مثلا يعرف المعرف العلم بما يصح
من الموصوفه احكام العقل ويقول الخصم المعارض بانه
الاعتقاد المقتضى لسكونه النفس فيقول المعرف لا ثم تعارض

تعريفك وانما لتعارض لو كان حدا وحديته لم لجوار كونه
رسالة اذ اسم حديته بطل حد نفسه اذ لا يكون شي واحد
حقيقتان مختلفتان والا فلا اذ لا تعاند بين مفهوم
هذين الحدين لجواز كون احدهما حدا والاخر رسما وانما التقا
بين حديتهما لشي واحد وهو اى الاستناد بالرسمية الاظهر
لجواز الاستناد بالاسانيد السابقة ومحوز ان يكون المراد
بالرسمية رسمية تعريف المعرف فتبصرة ل بعض الفضلاء
في تعليقاته على الاداب المسعودي والمسعودي والنواحل على
جميع الاعتراضات الموردة على التعريف من النقص والمعارضة
مطلقا سوى المنوع الثلاثة الاول منع حدية التعريف ومنع
جنسية جزئه وفصلية مثالا لان متعلقاتها صادرة عن
المعرف لثبته بخلاف الثلاثة الاخيرة كما لا يخفى على ذوي الفطرة
السلطنة على وضع الدعوى براسه على وجه يستلزم القبح
في التعريف اى على كون الناقض والمعارض مطلقا متعيا
ابتداء فساد التعريف ومستند لا عليه ببعض الشواهد
الاربعة السابقة فيكون المعرف سائلا خارجا بلا احتياج
الى ملاحظة الدعوى الضمنية وحدها ومع ملاحظة الدليل
المقدر عليها ولا الى البناء على القول المرجوح ولا الى اعتبار
التشبيه لكن فيه ما فيه فتأمل فيه وان كنت قاسما تقسيما
حقيقيا وهو اى التقسيم الحقيقي ضم قيود متباينة في

في الصدق الى القسم الذي هو المفهوم الكلي ويسمى الاقسا
الحاصلة منه اقساما حقيقية وينبغي ان المقسم لو كان جنسا
والقيود للضمومة فصلا يكون التعريف الحاصل من التقسيم
للاقسام حداتا او ناقضا وعليه فن اوتقسما اعتباريا
وهو اى التقسيم الاعتباري ضم قيود متغايرة في الجملة الى
المقسم الذي هو المفهوم الكلي وهما اى هذان التقسيمان
من المبادئ التصورية وهذان المبادئ التصديقية في
الحقيقة وفائدة نظهر من اللاحق على ما افاده السيد المحقق
في لوظائف الموجبه من الخصم المنع مجازا لغويا مطلقا
سواء كان بالسند او بدونه والمعارضة التقديرية اذا اعتبر
الدعوى الضمنية مثل كون التقسيم صحيحا متعلق بهما و
النقض الاجمالي التشبيهي بخصوص الفساد اى بشهادة
الفساد المحصوص يجوز تعلقه بهما وتفصيل تصويرهما
يعلم مما سبق مثل الداخل اى داخل الاقسا وعدم الحاصرية
اى عدم كونه التقسيم حاصرا لا قسامه وكذا كونه قسم شي
قسما منه وقسم شي قسيما له وكون التعريف الحاصل من التقسيم
مختلفا باختلاف ما قبلنا قل واما الوظائف الموجهة من صاحب
التقسيم ففي التقضين اى النقض التشبيهي والمعارضة التقديرية
ففيه تغليب لنقضان اى النقضان الحقيقيان وفيه ايضا
تغليب وتحرير المقسم وتحرير الاقسام قد مر بيانه وتغيير
التقسيم ومنع الصغرى القائلة بان تقسيمك غير حاصر لاقسما

وعليها ففسر فقط أي دون منع الكبرى هذه الوظائف لو
كان التقسيم المتعلق بالتنوع حقيقيا ومنع الكبرى القائل بان
كل تقسيم غير حاصر لاقسامه فاسد مثلا وأيضا أي كنع الصغر
مع الوظائف السابقة لو كان التقسيم المتعلق بالتنوع اعتباريا
وأما في المناقضة فاثباتها أي الدعوى الضمنية أيا بالاقامة
أي بإقامة الدليل على صحتها أو بإبطال الشاهد المذكور
أو بإحد التحريرين من التقسيم والاقسام والتغيير أي
تغيير التقسيم وأما على كونها أي التقسيمين المذكورين
من المبادئ التصديقية صورة فقط على ما افاده السبب
الشريف أو حقيقة كما انهما منها صورة على ما افاده الثبوت
فهو أي الوظائف الموجهة كالأول أي كهي على كونها من المبادئ
التصورية في جميع الأحوال أي جميع الوظائف المذكورة مع
زيادة المنع المجازي للقوى والمعارضة التقديرية بلا احتج
إلى اعتبار الدعوى الضمنية ولعل الصواب لسابق لبعض
الفضلاء أي حمل جميع الاعتراضات على وضع الدعوى
جاء صحتها لكن بلا استثناء ومن عليه أي على التقسيم
في جميع الوظائف السابقة من الطرفين التقييدات و
التخصيصات والمراد منها التخصيصات الذكرية ويحتمل ان
يكون التخصيصات الحصرية لكن باعتبار النسب
الغير الصريحة فانظر إليها بالانظار الصحيحة لا بالانظار
الغير الصحيحة وفعل الله تعالى بالظاهر العمدة الواضحة

في التحريرات أي في قهر المدة أي أو المقدمات ويجوز
ان يكون المراد بها الدلائل والتحقيقات والمراد منها
دلائل الدلائل وما ينبغي ان يعلم ههنا ان التسوق قد يتعلق
بالافهام ويسمى بالاستفسار وهو طلب بيان معنى اللفظ
في الأغلب وأما يسمع اذا كان في ذلك اللفظ اجمال أو غرابة
ولذا قيل ما يمكن فيه الاشبهام حسن فيه الاستفهام والا
فهو لحاج وتعتت ولقائده المناظرة مفقوت اذا بقي السائل
بهذا في كل لفظ يفتر به لفظ فيفس والجواب عن الاستفسار
بيان ظهوره في مقصوده أيا بالنقل عن اهل اللغة والعرف
العام والخاص أو بالقرائن المضمومة معه وان عجز عن ذلك
كله فالترسيم بما يصلح للتفسير له والا يكون من جنس القلب
فيخرج عما وضعت له المناظرة من اظهر الصواب كذا فهم
من تقريرات بعض الفضلاء لكن فيه شيء فتأمل وانما قيل
في الأغلب لأنه لا يختص ببيان معنى اللفظ بل يقال لم قيل
ولم قال استفسار عن نكتة ما فعل على هذا المنوال والآخر
ان لا يكون هذا المقال مؤاخذه ولا محال للسؤل بل المحال هو
البيان بتسعة في ادب المناظرة احدها الاحتراز عن الإيجاز
لأنه نكتة وتما على اهل المباحثة والمذاكرة ان يعلم ويعمل ثم لا
يكون مخلا لفهم المقال وثانيها عن الاطناب لئلا يؤدي الى
الملل وثالثها عن استعمال الالفاظ الغريبة لئلا يؤدي
الى عسر فهم الطبيعة ورابعها عن استعمال الجمل في الكلام لئلا

يلزم التردد في فهم المراد وخامسها عن الدخول في الكلام لثلاث
قبل فهم المراد لثلاث يلزم الضلال في البحث والافتقار ولا بأس
بالإعادة لإفادة أذالكلام قبل الفهم اشنع من الإفادة و
سادسها عن التعرض له لا دخل له في المراد لثلاث يتشتر

الكلام ويحصل البعد عن المرام وسابعها عن
الضحك ورفع الصوت بالمقال لأنها من أوصاف

لجها ليسترون بذلك جهالتهم ولثلاث يغلب

عليهم حصصهم وثامنها عن المناظرة مع أهل

المهابة والاعتزام لثلاث يشغل ذهنه بخل

قدر الكفهم والاحتشام وتاسعها أن

لا يحسب أن محصيه فقير ضعيف لثلاث

يؤدي استحقاقه إلى صدور كلام

سخيف فيكون مغفلو الخضم

الضعيف بالافتقار مع

هذا الشنع وجوه الالتزام

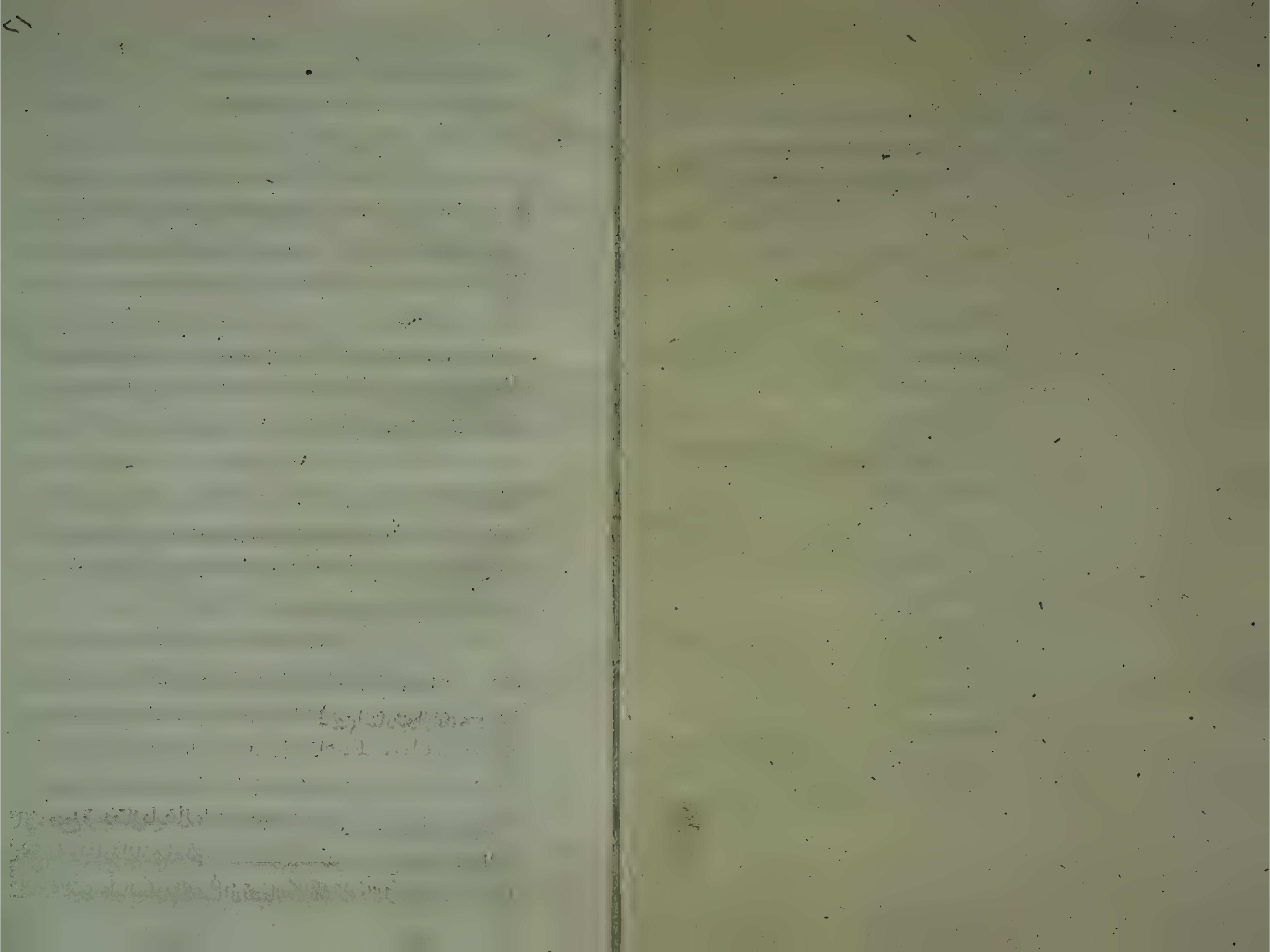
وعلى الله التوكل

والاعتصام ثم

في الثامن عشر

المنعوق الفكر

في سنة ١٢٤٩



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى يفعل ما يشاء ان الفضل بيده يؤتبه من يشاء وجعل الذرة شمساً منيراً
اذا شاء ويختص برحمته من يشاء والذى لا سائل لحكمه وفضله ولا مباحة لنظامه وعدله ولا مانع
لاعطائه وقضائه ولا نقض ولا معارضة لوظائفه لا عداله والصانع على نبيه المبعوث بابهر الحج
قرأنا عربياً غير ذى عوج وعلى الله نجوم الاهتداء واصحابه بدور الاقتران وبعد
فيقول العبد الفقير الى الله الغنى القدير السيد محمد صادق بن عبد الرحيم الازد نجافى
الشهيد بمقتضى زاده احسن الله بالحسن والزيادة لما رايت الرسالة الحسنة
في علم الآداب مقبولة مرغوبة عند الممررة وكافية وافية لتحصيل المسائل
الآدابية عند الحكمة مع انه لم اجد شرحاً يحمل الفاظها كافية وبسط معانيها شافية
وعندى طلبه من اعزة الاحياء واجلة الاخلاء طالبين وراغبين الى حل كشف
استاره عن اسراره ونصب المنارة على افواره قصدت الى شرحه وبيانها ساكناً
مسلك الاجاز والاختصار تاو كما ذهب الاطناب والاكثار سائلاً للكلام على وجه
يفهم مع الشبه والاعتراضات ويحل العقل وترفع الاشكالات على الله كنت في ارسنة
احسن الاعزة فيها ازالة والا زلة فيها اعزة الحكمة في بحار المزالة ساجدون وفي تراب
المشفقة خاسرون والجملة باو لو العزة لا عيون وعلى قصور الادواتك متكون وتلك
للعاملة شغلت عن عقول كثير من الفضلاء فانجوا من الناظرين ان ينظروا في الوارد
وتركة العناد والى الله انصرح ان يهدينى سبيل الرشاد ويرشدني ذليل الضيق والسداد
ويجعل وسيلة في المعاد وذريعة الى نيل الدرجات في يوم التناو وهو الهادي الى سواء السبيل
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولم يامن وفقاً له اثر هذا الاسلوب وعناية لصناعة الاستغراب
وهي عدول عما هو المشهور لنكتة وتليها الى اية القرب وهي ونحن اقرب اليه من جبل الوديد
الآية ومعنى قريبة تعالى عليه تعالى على ظاهر العبد وباطنه والا لم يتصور القرب والعبد والكان في
حقه تعالى واشارة الى ان هذه الجملة والتعليق والشروع الى التاليف بطريق الاحسن المشار اليه
بحديث النبوي عليه السلام ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانك تراه فانه يراك احسنت

والتفاتاً من الغيبة الى الخطاب بالنظر الى البسطة وهو التعبير عن معنى واحد بطريق
من طرف التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه بأخر من هاهنا بشرط ان يكون التعبير
الثاني على خلاف مقتضى الظاهر فلا يتوهم نحو انا زيد وانت عمر ومن باب الالتفات لان فيها
الالتفات من التكلم الى الغيبة ومن الخطاب الى الغائب بناء على ان اسماء الظواهر كلها غيب
لانها تعبير على مقتضى الظاهر فلا يتوهم في هذا المقام في وقت الالتفات بالنسبة الى من في الظاهر
وفي صل بالنسبة الى ولى فقلنا لان مقتضى الظاهر في حق العائد الى الموصول ان يكون بطريق
وفي حق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فيما راجعاً الى على مقتضى الظاهر
فلا التفات ولا بد في التفات من نكتة عامة وهو تجويد النشأت وتكميل الاضفاء وتكملة
وهي تكون لمناسبة المقام وفيها نحن فيه الخاصة اذا وصفه الله تعالى في البسطة بما لغة الرتبة
في الدارين حصل في نفسه تحركاً قوياً وموجباً الى الاقبال فالتفات من الغيبة الى الخطاب
وذكر في التمريد التوفيق والتيسير وهما من اعظم الاوصاف الجميلة الاختيارية فيكون
حما باعتبار ذكره بالجميل ومحروا عليه باعتبار كونها جميلاً اختيارياً وهدى في البسطة
والحكمة وهما كل امر ذي بال لم يبدأ بالبسطة فربما اثر الحديث كل امر ذي بال لم يبدأ
بالحكمة فهو اجزء الحديث وان تعارضاً ظاهراً فجمع بينهما على الاول على الابتداء
الحقيقي والثاني على الابتداء الاضفاء وتفضيلها لا يساعد المقام وجلة النداء جملة
الاشاعة بتقدير دعوا لان المنادى منصوب بحروف النداء وهذه الحروف اسماء
لادعوا لا يقال اذا قد ادعوا على صبغة الاخبار فكيف يكون انشاء لادعوا نقول ان ادعوا
المقدر انشاء كصبغ العقود مثل بيعت واشتريت كما في معنى اللبيب قوله كلمة يا آة الاضفاء
بيانية بمعنى بيان المعنوي لا بمعنى من البيانية اذ هي من اضافة الاعم المطلق على الاخص
واعلم ان المضاف اليه اما مابين للمضاف واما مسأولة واما اعم مطلقاً واما اخص
مطلقاً واما اخص من وجه فانه كان مبيناً وح ان كان طرفاً له فالاضافة بمعنى في
والا فبمعنى اللام وان كان ساوياً له كلياً واسد واعم مطلقاً كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممنوعة وان كان اخص مطلقاً كيوم الاحد وعلم الفقه فالاضافة بمعنى الى
وقد يسمى هذا الشق بيانية لا يفهامه وكشفه وان كان اعم من وجه فانه كان للفتا
اليه اصلاً للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فبمعنى اللام كاضافة خاتم

الى الغضة بانية وعكسها بمعنى اللوم قوله مشترك بين الامور الثلاثة اه يعني البعد
والقرب والتوسط المشتركة بكسر الراء بمعنى قابل الشراكة بينها الاشتراك على قسمين
اشتراك لفظي واشتراك معنوي الاول كون اللفظ موضعاً لمعنى متعدي بوضع
متعدد كالغين والثاني ان يكون قدرا مشتركا بين الافراد كالكمة بالنسبة الى الاسم
والفعل والحرف وفيما نحن فيه الاشتراك لفظي والمراد من هذا القول وضع لما يرد على
يا من الخ من ان كلمة يا موضوعا لنداء البعيد والله تعالى اقرب الى الداعي من جبل الوريد
بناء على اية القرب فلا يصح النداء على الحقيقة فدفعه بحمل يا من على الاشتراك اختيارا لهذا
ابن الحاجب وبعض فضلاء النحاة بناء على ان استعمالها في القرب والبعد على السواء وكل
فاحدهما على الجواز بعيد وكذا يدل عليه اية القرب قوله فلا يحتاج الى توجيه العلامة
من الاسماء الغالبة والثناء النقل من الوصفية الى الاسمية والايذان على فرعية بالنسبة
الى علام الغيوب والاغالب مفهوم كمن يستعمل في فرد واحد كما مل منه استعمالا كثيرا
فكانه يختص بوجه شخصه ويسمى باسم الغالب وقد يدخل عليه لام العهد تليها اللام
الاصلي كالحسن والحسين وقد لا يدخل كحسن وحسين والمراد من العلامة صفة
الكشاف اذ بين في تفسيره هذا ليراد فدفعه بتسليم موضوعية يا للعبد وحمله على الجواز
فقال قلت هو استقصاء من الداعي لنفسه واستبعاد لها عن مضان الزلف وما يقرب
الى رضوان الله تعالى مع فرط التهاك على استجابة دعوى انتهى حاصله ان مرتبة الاله في كمال
العلوم مرتبة العبد في كمال السفلى والله تعالى اقرب نزلا من مرتبة البعيد فتأدى بيا على طريق الاستبعاد
واعلم ان الاستعارة في مثل هذا الكلام بوجهين الاول في معنى الحرف على طريق الاستعارة
التبعية الثاني في مدخول الحرف على طريق الاستعارة المكنية فعل الاول شبه البعد الرتبى ببعد
الكان المطلق في مطلق البعد وفي التقاوت بالزيادة والنقصان وذكره لفظيا بالموضع بواسطة
معنى عام وهو البعد المكان المطلق لبعدها في خصوص واداد البعد الرتبى وعلى الثاني شبه ما بعد
وتبعية بمن بعد مكانا في احد المذكورين كذلك وذكر المشبه واردة المشبه به ادعاء على مذهب
السكاكي ويا قرينة استعارة تحيلية هذا والشارح رح دفع توجيه الكشاف بمنع موضو
عية يا للبعيد فاشار اليه بقوله فلا يحتاج الى توجيه العلامة وهو هذا البيان فلا يصح
ما قاله الفردي وبعض الخواش قوله والمراد بها الخ دفع لما يرد على ظاهر العبارة

من ان النداء في حقه تعالى غير مستصور لان النداء طلب الاقبال بوجه او بقلب وغير مستصور
في حقه تعالى وحاصل المراد تحريك وييلن المقصود بانه محمول على المجاز والمراد غايتها وهي
الاجابة بعلاقة السببية اذ الطلب اما ان يكون من الاسفل الى الاعلى او من المسا
وى الى المساوى او من الاعلى الى الاسفل الاول يكون على وجه التضرع وهو
الدعاء والثالث يكون على وجه الاستعلاء وهو الامر والثاني لا يكون على وجه
التضرع ولا على وجه الاستعلاء وهو الالتماس والامر والالتماس لا يتصوران
من العباد الى المعبود ففتين الدعاء فيكون الدعاء مدلول الداء حقيقة اذ من
افرادهم كما ذكر انسان واورد به زيد حقيقة فلا يرد ان غايتها الدعاء لكن المجاز
يجوز معناه وهو بوجه او بقلب فلا يتصور في حقه تعالى فيصرف عن الحقيقة
فيحمل على الغاية فتدبر قوله وهي الاجابة يعني مقصودة على الاجابة السند اذا كان
معرفة يفيد القصر من قبل قصر الموصوف على الصفة اعلم ان غاية الشيء ما يترتب
على الشيء من حيث يترتب على طرف الفعل وهي متناه بالاذان بالفائدة وتختلف بالاعتبار
كما ان علة الغائية والفرض متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار لان المصلحة المرتب
على الفعل من حيث هي ثمرة وتنتهي بتسليم فائدة ومن حيث انها على طرف الفعل يسمى
غاية ومن حيث انها مطلوبة للفاعل يسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفاعل على الفعل
على الفعل وصدد والفعل لا جلاها تسمى علة غائية والفائدة والغاية اعم صدق من العلة
الغائية والفرض مطلقا اذ هما يترتب على الفعل فائدة لا يسمى علة غائية ولا غرضا كما
في افعال الله تعالى بخلاف العكس قوله والتوفيق لغة الخ جعل مصدر متعد بطلاق
على اصل المصدر وهو المسمى بالايقاع والايجاد وعلى المبني للفاعل وهو المعبر بالكون
جا علا وعلى المبني للمفعول وهو المعبر بالكون مجعولا وعلى حاصل المصدر وهو
الاثر المترتب والاثر المترتب ان حصل في الفاعل يسمى حاصل بالمصدر المبني للفاعل
وان حصل في المفعول يسمى بالحاصل بالمصدر المبني للمفعول والفرق بين هما وبين المبني
للفاعل والمبني للمفعول ظاهرا باعتبار الذات لان الحاصل اثر والمبني للفاعل
علام مؤثر والمبني للمفعول وقوع الاثر فيه وباعتبار التعبير ان المبني للفاعل
يعبر بالكون جا علا والمبني للمفعول بالكون مجعولا وحاصل المبني للفاعل

بالمصدر

بالجاءلية والمفعول بالمجولية كذا بينه بعض المحققين وانكره البعض ولم يفرق
 بين التعبير واطلاق المصدر على الاصل والثاني والثالث حقيقة وعلى الاثر
 مجازا لعلاقة السببية على التحقيق وقيل حقيقة في اصل المصدر ومجازا في الباقي
 والتعريف على الاول ايقاع الاسباب متوافقة نحو السبب وايجاد القدرة على
 الطاعة باضافة المصدر الى المفعول وعلى الثاني الكون جاعلا للاسباب متوافقة
 وكون القدرة مخلوقة فلا فائدة في حملها على حاصل المصدر فيكون معنى للتزاي
 من جعل اسبابا متوافقة لوضايف البحث او يامن خلق القدرة لتوافقة لوضايف
 البحث فعلى هذا يحمل وفقنا على التجريد من قوله نحو السبب قال بعض الافاضل لا يحمل
 على التجريد اذا التوفيق موضوع للجعل الخاص بقيد مخصوص والعيد خارج كما في مفهوم
 العمى وهو العدم البهران الموضوع له علم مخصوص بقيد البصر والقيد خارج مع انه
 لو حمل مثل هذا على التجريد لزم ان يحمل كل فعل بالنسبة الى فاعل مخصوص
 على التجريد اذ الفعل موضوع لنسبة فاعل مامع انه يستعمل في نسبة فاعل
 مخصوص ولم يقل به احد اقول في بعض الفضلاء بحث اذ التوفيق راجعة الى
 صفة فعلية الله تعالى والصفة الفعلية يتعذر بتعدد القيود است
 الخصوصية كالحق والتزييق والالانعام ولا مقتضى لاعتبار القيود
 الخارجية واما في مفهوم العمى مقتضى للاعتبار وهو تقابل العمى والبصر
 واحد المتقابلين لا يكون جزءا للآخر على انه يمكن ان يقال البصر ليس خارجا
 من مفهوم العمى لانه جزء ذهني والمناف ان يكون جزءا خارجيا وكذلك لا يزم
 حمل كل فعل على التجريد لان الفعل على ما بينه السيد قدس سره وضع للاختلة
 نسبة عامة على كل نسبة مخصوصة فلا يقاس عليه التوفيق فخذ هذا في الاسباب
 متوافقة الخ الاسباب جمع سبب وهو ما يتوقف عليه الشيء وهو اعم من العلة والشر
 والدالة وفي الشرع ما يكون طريقا للوصول الى الحكم غير مؤثرفيه والمراد ههنا الاول
 وكل جمع متمم معنى الجنسوية والتعدد والجمع المحلى قد يكون من الفاضل العموم وقد يكون
 مجازا عن الجنس بعلاقة الجزئية والكلية والاول لا يكون مراد ههنا والمراد هو
 الثاني وفي ايراد على صيغة لجمع اشارة الى ان السبب الواحد يكون له اسبابا

التي كالدالة الشرط والعلة المقتضية اذ لا يوجد السبب بسبب في لادراد ما قاله
 الفردى معنى للوافقة متساويا ومقتضيا للسبب بلا تفصيص في قوله يا من وفقنا
 مثلا الاسباب المساوية الادارة والقدرة من العبد وشرفها والبصر والملكة وارتقا
 المواضع وخلق الله المفعول على وفق الادارة في نحو السبب قبل الادارة تركه القوي يمكن
 ان يقال دفعا لاحتمال ان يكون الموافقة بين الاسباب مع انه ليس كذلك اذ الموافقة
 بين جنس السبب وجنس السبب على وفق ما بينا وان يقال المتوافق يتضمن معنى
 التوجيه فيكون المعنى جعل الاسباب متوافقة متوجهة نحو السبب في التوجيه
 الخ قدم بيان البحث على بيان الوضائف والاضافة في تركيب الاضاف في محيط الغائبة
 المضاف اليه ومعرفة المضاف ونسبة الاضافة موقوفان عليه وقدم بيان كليهما
 على الاضافة لان الاضافة نسبة بينهما والنسبة لا يتحقق ذاتا بالمتنسبين فان قيل
 المضاف والمضاف اليه بحرية وضرفهما موقوفان على الاضافة وان كان موقوفا عليهما
 من جهة الذات فله لم يعتبر جهة الوصف قلت الغرض يتعلق في هذا المقام الى بيانها
 من جهة ذاتها لا من جهة وصفها البحث لغة التفتيش والتقص وفي الاصطلاح
 يطلق على ثلثة معان الاول المناظرة والمباشرة والثاني اثبات النسبة الايجابية
 والسلبية بالاستدلال والثالث حمل الشيء على الشيء لكن المشهور المعنى الثاني فلما
 اختاره الشارح ثورا اثبات المدعى بالدليل الى اخره واعتراض عليه بانه لا يشمل المنع
 مع انه من المعروف وبانه يشمل اثبات المدعى بلا وقوع خصم مع انه ليس من المعروف
 غير مطرد وغير منعكس واجيب بتعميم الدليل من الحقيقة والصورة فالمنع مع السند
 كالمدعى بالدليل ضرورة ونحن نقول ان الاعتراض بالمنع ليس بواردا ولا دون المنع والقض
 والمعارضة من وضائف السائل وليست من البحث وكذلك الاثبات بالدليل بالوقوع
 خصم من افراد المعارف فلا اعتراض بها بالتعريف سالم قوله نقيا واثباتا المراد
 بمعنى افاصلة بقرينة المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يجتمعان وهما متعلقات
 بالاثبات حاصل معناه اثبات نسبة المدعى بالدليل ايجابا او سلبا لا يقال
 يلزم اثبات الاثبات لانا نقول لفظ الاثبات قد يطلق على بيان ثبوت الشيء بالدليل
 وقد يطلق على الوقوع وقد يطلق على الايجاب بمعنى ادالة وقوع النسبة الدو هو الاد

الاول والثاني فاما قول المراد بالوضائف الح جمع وظيفة وهي اللغة ما يقدر
وبعدين للانسان من رزق او طعام ثم نقل في احوال السائل والمعلل عنها التا
الباحث اعني النوع الثلاثة وما يدفع من الطرفين لمناسبة بينهما وهو
المشابهة لان الرزق يدفع الجوع الذي هو مرض النفس وكذا النوع وما يد
فعما يدفع الجوع الذي هو مرض النفس النفس ايضا من احدى الطرفين
بناء على ان الغرض من المناظرة اظهار الصواب فيشتركان في كونهما مزيلا
للامراض النفسية وشا فيها لها واعلم ان اللفظ الواحد امكن له معنيان
اما ان يكون وضعه لها على السوية اول الاول هو المشترك كالعين والثاني
ان وضع لاحدهما اول ثم نقل الى الثاني فاما ان يكون المناسبة اول الثاني
المرتجل والاول لا يخلو اما ان يترك معنى الاول ان لم يترك يكون اللفظ مجازا
بالنسبة الى المعنى المنقول اليه وحقيقة بالنسبة الى المعنى المنقول عنه وان ترك
معنى الاول ان نقل العرف العام يسمى منقول عرفيا وان نقل العرف الخاص يسمى عرفيا
خاصا واصطلاحها كاصطلاح الثقات والمنطقيين وغيرها وما نحن فيه من العرف
الخاص والاصطلاح في الوجهة اه اي المقبولة وقع لما برء على ظاهر المتن بناء على
ان التوفيق وان كان عاما بمعناه لكنه خاص بالخبر والوضائف جمع مضاف من اللفظ
العموم فيعبر بالوجهة وغير الوجهة حاصل الابداه هكذا التوفيق مخصوص بالخبر
حال كون الوضائف عاما للخبر وغيره فلا يصح نسبة التوفيق للوضائف والثاني
اجاب عنه بتخصيص الوضائف بالوجهة بقريئة الطوب المشار اليه بقوله وهو
الاظهر ما حصل الجواب منع مقدمة حال كون الوضائف عاما للخبر وغيره ومنع
بقوله يحتمل ان يكون اعم صفرا مع السند هكذا الاسم ان يكون التوفيق مخصوصا
بالخبر لجواز ان يكون اعم منه بناء على الاطلاق تعر التوفيق ويمكن يقال يحتمل
ان الوضائف كلها خير والوجهة ظاهرا وغير الوجهة وان كان في ذاته شر لكن علمه خير
محفظ صاحبه عن الوقوع فيه لكن غير متبادر ولذا صدد ويحتمل اعلم ان عنوان للامانة
شرح وبيان يدل على ورود السؤال على ظاهر العبارة وحاصل المراد دفع له بخلاف التبا
فلذا يقال المراد لا يدفع الابداه اعني النوع الثلاثة المحقق منع مقدمة الدليل ونقض وهو

ابطال الدليل ومعارضة وهي مقابلة الدليل بالدليل وتخبر المقدمة والدليل والرد
وقد قيل للمقدمة والدليل وغير الوجهة مثلا منع الدليل ونقض وهو ابطال المقدمة
ومعارضة وهي مقابلة المقدمة بالدليل وتغيير الدعوى وغير ذلك في رد وابطال
الى البحث سببية الحج الظاهر من السبب ما يكون منقضا الى السبب في الجملة سواء
بينها لزوم منطقي او لا فيحتمل ان يكون من اضافة السبب الى السبب وان يكون
من اضافة السبب الى السبب الثاني ظاهرا اذا البحث يكون سببا لباحثة الخصم كايلا
عليه قول المص فيما سياتي اذا قلت بكام فان كنت ناقلا او مدعيا فيه فالتوضائف
الموجهة من الخصم اما كذا واما كذا الحج واما الاول ففيه شبهة حتى قال بعض
الفضلاء وهو كان المرعشي ان في سببية الوضائف للتفتيش والاثبات في اول
المرتبة شبهة في عن اي من محال لا اجاب وجاء من الله ان يقع لنا الجواب ويعفو
المعامرين اخبر هذا الشبهة عن بعض الفضلاء ثم وجدت في بعض الجوابات كذا ما فيه انتهى
انا اقول بعون الله تعالى وبوقفة ان المراد بالبحث جنس البحث لا افراده في ان البحث المذكور
هو المعلل لو لم يتم اجري عليه الوضائف من الخصم سبب للوضائف قطعاً بدون التمكن
اذا البحث مقدم والوضائف مؤخر كيف يكون المؤخر سببا للمقدم وان البحث الذي اورد
بعد الوضائف الثلاثة لاثبات دعواه سببا للوضائف السابقة قطعاً بدون العكس
لذلك الوجه فعلم ان البحث من حيث هو يكون سببا من جهة ويكون مسببا من جهة
فيصح كلام الاحتمالين ورويه هو الدسب الحج يدل على الاحتمال الآخر المناسب لان
الاسم التفضيل لشاركة اصل الفعل بين الفضل والفضل عليه مع زيادة في الفضل والا
حتال الاخران الاضافة لا وفي ما لا يسهل لان الوضائف للخصم مقام به دون البحث لكن في
البحث تقضى للخصم وبهذه المناسبة انطاف الى البحث والاضافة لا وفي ما لا يسهل من قبيل
المجازة الاسناد اذا اعم الاسناد من النسبة الاضافية والوقعية او من قبيل الاستغارة
في الرتبة اذا الرتبة اضافية وضعت تتبع اللفظ على اختصاص الملك كقولنا مال زيد ورجل
الفرس واذا استعمل من غير الاختصاص الملكي تكون استغارة بعلاقة المشابهة وهي
كال تعلق المضاف للمضاف اليه وهو قوي في الاختصاص الملكي فتدبر ورويه براءة الله
الاستهلال وهو الاصطلاح كون الابداه مناسبا للقصور وهي من حسن الابداه

للمحقق بالمحسنات البدعية يكون الكلام فيها اعزب لفظا واحسن سبكا و اجمع معنى مؤخوة
 من برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستعداد اول هجوت الصبح ثم التغير لا وكل شيء فيكون
 معناه اللغوي لمناسبة النسبة الى معنى كون الابتداء مناسبا لمقصود فيكون لفظ
 براعة الاستعداد منقول لا مر مجازا والناسيب يكون باعتبار الوضائف والبحث
 قوله في التخريرات الخ متعلق بوفقنا ظرفا لغوا ان لم يقدّر العاقل او مستقرا ان قدر
 على قول سيد قدس سره او قد وفعل عام كما قال السعد الدين راحة عليه وما يتعلق
 بالبحث اذ لو تعلق بالبحث لم يصح باعتبار اللفظ المصطلح بداهة تفسير الشارح اذ الحاصل
 يكون هكذا اثبات المدعى بالدليل في تحرير المدعى والدليل والموقف والمادة ولا معنى
 بالضرورة بقوله اي تحرير المدعى الى اه ولد بالوضائف لانه يلزم ظريفة الشيء لنفسه
 لان في التخريرات المذكورة ايضا من الوضائف ومن مذهب الى التعلق بها فقد سمي
 قوله اي تحرير المدعى الخ التحرير بيان المراد من اجزاء المخرجات المخرجات بيان باعتبار
 اللفظ كاللوضوع والمحمول والصغرى والكبرى في المدعى والدليل كالجنس والفصل
 في المخرجات وكالمقسم والقيود المتباينة والمتقابلة في التقسيمات وبيان المذهب
 الذي بنا عليه تلك المخرجات والتحقيقات باعتبار الانواع كما دل عليه التفسير والمقدّم
 جمع المقدمة وهي ما يتوقف عليه صحة الدليل شطرا او شرطا والمادة وهي ما يتوقف عليه
 ويعبر عادة النقض سواء كان في التعريفات او الدليل او التقسيم اي الدلائل الخ اي
 تحقيق الدلالة الموردة بناء على ان اللام عوض عن المضاف اليه لكن الشارح ترك قيد التحقيق
 بناء على ظهوره من التفسير السابق ويدل عليه قوله بمحتمل الخ التحقيق لغة بيان حقيقة الشيء
 دعفا لاثبات الشيء بالدليل في اول المرتبة فك وجه لتوجيه بعض الحواشي فقد بر ٢
 قوله الموردة على المذكورات الخ يعني سواء كان للمذكورات دعوى ضمنية او صريحة ليعم
 المدعى والتعريف والتقسيم والتحقيق ان كان عبادة عن اثبات الشيء بالدليل سواء كان في
 اول المرتبة او لا كان اهم من التدقيق فيحمل المذكورات على الاستغراق كونها جعلا على
 فيشمل كل واحد من المدعى والدليل والمقدّم وغيرهم وان كان تعريف التحقيق مقيدا بأول المرتبة
 يكون سائرا للتدقيق فلزم ان يخرج الدليل والمقدّمات من المذكورات لان الدليل الوارد
 على الدليل ومقدمة الدليل تدقيق فتقصر على ما على الدليل والمقدمة بقريضة

نسبة التحقيق عليه قوله وبمحتمل ان يكون آه اشارة بعنوان الاحتمال على ضعف هذه
 اداة ووجه ضعفه من عدم اسو والاول حرف الكلمة عن حقيقتها بالاقربنة مانعة عن
 اداة ما وضع له الشارح التوفيق بناء على الاداة الاولى يتعلق بفعل الموقوف على الاداة
 الثانية يتعلق بمحاصل الفعل وهو الحرر والمحقق والتعلق بالفعل اخرى واقدم من
 تعلقه وحاصله الثالث الى الاداة بمعنى اقدم وادرج من الاظهر لفظا والاداة من التوفيق
 من قبيل المجاز المرسل بعلاقة الكلية والجبرية على قول او بعلاقة الشرطية والشرطية
 على قول اخر مداد القول الاول ان الاسم المشتق عبادة عن ذات وجدته معا باعتبار يتعلق
 النسبة من جانب الذات الى الحدث والمصدر عبادة عن الحدث فليكون المصدر جزءا من
 المشتق كاد ومداد القول الثاني ان الاسم المشتق عبادة عن ذات وتقييد بحدث والحدث
 خارج كابقال والتقييد داخل والتقييد خارج فيكون المشتق مشروطا بالحدث شطرا
 لكن الوشهر والادرج هو القول الاول قوله اعني الدعوى الخ قيل لا وجه للتخصيص بها
 بل الحق ان يقال اعني المذكورة ويمكن ان يحمل على حذف المعطوف ولا مكان يحمل الدعوى
 على الاعم من الصريحة والضمنية اذ المخرجات انما هي المذكورات لا للدعوى الضمنية
 انتهى قول اذ اريد بالتحرير المخرجات يتعلق بالبحث لقرب منها ولا اخروا في تعلقها
 فخص المخرجات بالدعوى بملاحظة معنى الاصطلاح للبحث فلذا فسرهما بالدعوى
 خاصة فلا وجه الى حذف المعطوف ولا الى التميم الدعوى بل المقصود الدعوى
 المخصوصة بخلافه اذ اريد بالتحرير المدعى المصدر لانه لا يتعلق بالبحث ولا بالوضائف
 لما بينا قوله وهو الاظ لفظا آه يعني من جهة القواعد المنطقية وهي قواعد النحو والصرف
 لعل اظهرية من وجهين اعمها ان المصدر لا يثنى ولا يجمع لانه موضوع لماهية من حيث
 هي فيتنا والتفصيل والكثير بل احتياج الى الالة الثنية والجمع وبمزدوا خربا بين في النحوي
 وثانيهما انه ج يتعلق بالقرب وهو البحث والقريب اظهر بالتعلق من البعيد قوله
 والاول افيد معنى آه لانه يشمل التعاريف والتقسيم اللاتمة بمحوت عنها في هذه الرسالة
 دونها الثلثة قوله وبما من يسرنا آه ان الواو الجمع المطلق سواء كان بتعقيب او بجملة او لا فيجمع
 المعطوف عليه والمعطوف في الذات او في الصفة او في الثبوت لانه اذا كان المعطوف
 محل من الاعراب يجمعها في الذات مثل زيد قائم وعالم او في الصفة مثل قائم زيد

وعرو وان لم يكن له محل من الاعراب يجمعها في الثبوت مثل زيد قائم وعمر وراكب
فان قيل اجمعتان ثابتتان فجمعان في الثبوت بل احتياجه الى الواو قلنا ان الجمعية
في الثبوت بالواو يكون مدلوله العبادة وعلو حطة الشئ وحصوله وما نحن فيه من قبل
باقتضاء المقام اذ فرق بين ملا حطة الشئ وحصوله وما نحن فيه من قبل
الجمع في الثبوت ولما قلنا ان يقول لا يصدق على هذا تعريف التوابع وهو
كل ثان باعراب سابقة وتعريف المعطوف وهو تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه قلت ان التعاريف الواقعة في كتب النحوة الاكثر للثبوتات
واحوال الجملة يعرف بالمقايضة او يقال انه في هذين التعريفين قيدان
مطلوكان وفي الاول ان كان له اعراب حقيقة بتقدير وفي الثاني ان كان له نسبة
وهي نسبة العامل الى المعطوف عليه او يقال ان يراد من النسبة الشاملة
للثبوت ونسبة العامل واشركلة يا في الفقرتين دون اى والهمزة للوضعان
لنداء القريب مع ان ياجاز وهو حقيقتان في هذا المقام لان نداء الله تعالى
مختص بشهادة الاستعمال في القرآن المجيد ويدل عليه كلام بعض الفاضل
لعل وجبه ان النداء يقتضى ان يكون المنادى فاعلا عن المنادى ومطلوبه
وغير طنت اليها فطلب بالنداء ازالة غفلة والتفاته وذلك لا يتصور في حقه
تعالى فلذلك حمل النداء على غايته وهي الاجابة لكن الغفلة وعدم الالتفات
كوثان في البعيد عرفا وعفلا دون القريب في النداء القريب ينشئ عن كمال غفلة
المنادى فلا يحسن في حقه تعالى وان كان مجازا اولوجه ما قاله صاحب
الكشاف كما بيناه واختلف في اطلاق من الموصول على الله تعالى والاضح ان
يطلق لان قضية اسماء الله تعالى توفيقه في اسماء المأخوذة من الصفات
لا في كل لفظ واسم مثل اذيد وخداى في الفارسي وتقديرى في التركي وله
تميز سميتها عن سقمها آه الضميران واجعان الى الوضائف الموجبة والراد من البصير
الوضائف الموجبة المفيدة ومن السقيم الوضائف الموجبة لغیر المفيدة في المقام ويكون
مثال هذه الفقرة اوق واخص من الفقرة الاولى مثلا ان النوع الثلاثة موجبة
مع ان يوجد مقاما بفيد المنع ولا يفيد النقص والعارضة وبالعكس ويدل على هذا

التوجيه قول المصدر التقريرات والتدقيقات لان التقرير اوق واخص من التقريرات والتدقيقات
بالنسبة الى التحقيق كذلك وايضا يفيد هذه الفقرات جديده بناء على هذا فلا وجه
ان يراد من السمين الموجبة ومن القسم الغير للموجبة كما قال الفري والكفوى والبيان
لان ج يكون مثال الفقرتين واحدا ولا يساعده سياق كلام المعص ويحتاج الى كلفان
بعيدة في تصحيح العبارة ولا يرجعان الى التقريرات والتدقيقات كما قالهم لان التقريرات والتدقيقات
اما ان يكون حاله من ضميرين المذكورين واما ان يتعلق بالقيز او بيسرنا فاما كان لا يكون
حال في المعنى على التقرير حل التقريرات والتدقيقات على معنى المصدرى اذ الحاصل يكون هكذا
التقريرات كائنا في التقريرات الحقيقية كائنا في التدقيقات وكذا الاحتمال ان الباقين نعم
على تقرير احتمال الثاني البعيد في التقريرات يحصل المعنى باو كتاب تكلف بعيد لكن مع وجود ضمير
صحيح ومفيد حل العبارة على الوجه البعيد بعيد جدا واعلم ان في اسمين والقيم استعارة
مصرحة على وجه واستعارة مكنية وجه استعارة للكنية شبهه الوضائف للوجه
المفيدة بالفرس الجواد في تحليله من المبالك وايصاله الى المقاصد والغير للغير بالفرس
الخصيس في عدم تحليله من المبالك وعدم اصاله الى المقاصد تشبها مضمرا في التفسير
على مذهب الخطيب واستند لازم التشبه وهو السمين على الاول والسقيم على
الثاني فيكون استعارة مكنية والطرفان حقيقيان والمجاز في الاسناد وعند السكا
ادخل المشبه في جنس المشبه به ادعاء وذكر المشبه واراد التشبه وهو من افراد الفرس
الجوار الغير المتعارفة والسمين والسقيم استعارتان تخيليتان قرينتان المكنية
فيكون الطرفان مجازان وجه الاستعارة المصروفة شبه موجبة الوضائف
السمين الفرس في كونه مستغفاب وغير موجبه بسقامته في كونه مستغفاب وذكر المشبه به
واراد المشبه وقرينتها الضميران الراجعان الى الوضائف هذا اشارة آه اشارة
الى قوله يا من يسرنا والمسبب قد يكون حاملا وقد يكون باعنا الحامل يستلزم
وجوده وجود المسبب وجامع لعل الاربع وفيما نحن فيه القدر علة الفاعلية والو
ضائف علة مادية والتميز علة غائية واجتماع الوضائف علة مبرورية كلها مدلول الفقر
الثانية واباعنا ما يوجب احتياج المسبب الى سبب جامل وفادح عن السبب الحامل لجامع
والسبب وفيما نحن فيه هو سميانه الوضائف وسقامته لانها تقتضيان بيان الوضائف حقة

يحصل التمايز بينهما والبيان وان حصل بالادفاعة والتقرير لكن كمال الدفاعة ونعيم الفائدة
يحصل بالتأليف فيكون السمانه والسقامة سببا باعتبار التأليف غير السبب الكامل اجماع
مع للعلل الاربعة ومن هذا تبين ان من وجهين متعلق بالسبب والمراد منها السبب الكامل
والسبب الباعث فلا تلتفت الا قيل وقال فتأمل بحق التأمل قوله في التقريرات والتدقيقات
آه اما حاله من الضميرين المؤنثين واما متعلقا بيسرنا على وجه التعجب واما احتمال العدلية
في التعلق ليس فائدة الا ضلال اذ هان المبنيين التقرير تثبت الشيء بعد التقرير والتدقيق
الاثبات بالدليل بعد التحقيق فيكونان ادق واخص من التقرير والتحقيق ليجعل ان يراد
بهما المعنى المصدرى او بمعنى المفعول كما في السابق كما هما صحيحان مع ضعف الادارة
الثانية والشارح وحمة الله عليه فسر التقريرات باعتبار المعنى المصدرى وترك
باعتبار معنى المفعول لكونه معلوما بالمقايضة على معنى التدقيق المبين باعتبار
معنى المفعول وكذلك فسر التدقيقات باعتبار معنى المفعول وترك باعتبار معنى المصدر
حملا على المقايضة قوله او تقريرات الوضائف فيها آه الضمير راجع الى المذكورات
والفرق من الزيادة بيان احتمال المفعول في تقريرات لان الضمير راجع الى الدعوى
والزيادة اشارة الى احتمال كونها بمعنى المفعول لان الظاهر اكتفى ببيان معنى المصدر
وحل علمه باعتبار المعنى الثاني على المقايضة بالسباق والسباق والا لا يقتضى ان يبين معنى
التدقيق كذلك بالاعتبارين مع انه لم يبين مراد من التدقيقات آه لاجابة فيه التقرير
اي راد لان هذا الادارة باعتبار المعنى المدقق والمعنى باعتبار معنى المصدر معلوم
بالمقايضة على ما سبق ولا حاجة الى ما قيل في كون المصدر بمعنى الفاعل لا بمعنى المفعول لان
المدقق اسم مفعول هو الادان المودعة عليها الدلائل لا الدلائل المودعة على الدلائل انتهى
لان الدلائل المودعة على الدلائل مدقق اسم مفعول بالنسبة الى المستدل ومدقق اسم فاعل
بالنسبة الى الدلائل المودعة عليها تلك الدلائل وفي هذا المقام كون المصدر بمعنى المفعول
بالنسبة الى المستدل فقطن ويرى على الدلائل وصف ما رتبها آه قبل الظاهر ترك الدلائل لان
الدليل عبارة عن مجموع القضيتين او اكثر سواء كان اقترانيا او استثنائيا ومجموع القضيتين
من حيث هو ليس قضية فالدليل لا يراد الا على القضية فيلزم تركها فضلا عن الظهور
قليل في اجواب تنبيهها على ان الدلائل المودعة على المقدمات باسرها دلائل مودعة على نقد الدليل

وقيل ايضا ان الدلائل المودعة على الدلائل هي المودعة على صحة الدلائل والصحة ليست من
المقدمات قال الكفوي والكشاف نظرونا قول غرض من ذكر الدلائل تعميم الكلام على المدعيين كما
سيأتي بيانه وهو يجوز بمعنى الكلمة الدليل على الدليل بان يتم دليل على صحة مجموع الدلائل
او يقيم دليل على كل واحد من مقدمة الدليل ثم يستدل من صحة جميع المقدمات على صحة وبغير
المرة لم يجوز وخبر المص بقوله فاخترا عنهما ولذا عمم الكلام في هذا المقام ليعلم للذهبيين
فلا اعتراض القليل والجمهور الثاني يكون مرصيا فلا يرد قول الكفوي قوله في المرتبة الثانية
آه متعلق بالمودعة والمراد بها ما عدا الدلائل سواء كان في المرتبة الثالثة والرابعة الى غير ذلك
كما اريد بالثانية في لهم للمفعول ان الثانية هذه الادارة تكون بطريق المجاز بذكر الخاص وادارة
العام بعلاقة الزوم قبل هذه القيد اطلاقا لاجابة اليه لان الدليل الوارد على المقدمة يكون
في مرتبة ثانية من الدليل البتة اقول للمقدمة حيثما ان كونه مقدمة وكونه دعوى بالنظر الى الدليل الوارد
من جهة كونها دعوى لا يسمى تدقيقا بل من جهة كونها مقدمة ولهذا ذكر هذا القيد الاطلاق في قوله
قوله صل آه اجواب للنداء جعلها مقصودا بالنداء مع ان المقام الاستعانة والاستغاثة وهو
يقتضى ان يطلب الرحمة والاحسان لنفسه اشارة الى ان الدعاء عليه السلام رجعة الى الله
ولما كان اجل النعم الواصلة الى العبد من الاسلام وبه توصل الى النعم الدائم في ما دام السلام
وذلك بتوسط النبي ثم كان الدعاء له بعم مقدما على نفسه ولفظ صل من صيغة الامر وهي تدل
الاول المقترنة باللام الجازمة مثل ليغربا والثاني ما يقع ان يطلب به الفعل من الفاعل الثاني
بجذف حرف المضارعة وهو يسمى امر في نحو والثالث اسم دال على الامر مثلا ويد زيد اي امره
وهو في نحو يسمى باسم فعل وعند الاصولين هذه الثلاثة صيغ امر وهذه الصيغ موضوعات لطلب الفعل
على وجه الاستعانة وبما نحن فيه لا يمكن حملا على معناه الحقيقي ولذلك يحمل على الدعاء وكذلك الصلوات
في اللغة الدعاء ولا يتصور طلب الدعاء من الله تعالى له عليه السلام وذلك يحمل على غايته وهو
الرحمة والاحسان ولذا فسر الشارح بقوله دعاء بطلب الرحمة فيكون في لفظ اصل المجازين
استعارة ومجاز مرسل والاستعارة في الصيغة والمجاز المرسل في المصدر شبه صيغة الدعاء
بصيغة في طلب الفعل مطلقا لان الدعاء موضوع لطلب الفعل على وجه التضرع وكبر الشبه به
وادارة الشبه فيكون استعارة مصرحة والقرينة اسما له لا الله فيع والمجاز المرسل ذكر الصلوات
وادارة الرحمة بعلاقة السببية وجمع المجازين في كلمة واحدة غير عريضة دعاء بطلب الرحمة

الصحة

أو الصلوة يحتمل أن يكون حقيقة في الدعاء وجازاً في غيره وأن يكون لفظاً مشتركاً بين الرحمة والدعاء
ولا يستغفار لكن المشهور الاحتمال الأول وقد ذهب البعض إلى الاحتمال الثاني أن معنى الغفر
لا يدرك إلا بكثرة الاستعمال والكثرة والشدة في الاحتمال الأول الرحمة من الله في الانعام والدعاء
باعتدائه وكلمة وإبقاء شرعية ووزن العقوبة من يستحقها من أمته فلا يتوهم أن الرحمة رقة القلب
وميل إلى النقص وهي غير متصورة في حق الله وإن كان مجازاً في الأصل شائع وكثرة استعمالها في الدعاء
والإحسان نصاً والحقيقة قولاً باعتبار أن الدعاء أم قبل هذا جواب عن سؤال مشهور وهو أن النبي
عليه معصوم ومغفور له فكيف يدعى له بطلب الرحمة وحاصل الجواب أن الدعاء ليس بهالة عليه
السلام دعاء على برأيا المذنب وقد أوجب باعتبار وجوعه إلى المصلي كما نطق به أحمد يست
من صلى على مرة فقد صلى الله تعالى عليه عشر مرات وباعتبار زيادة الدرجات انتهى أقول اختلف
في الدعاء له عليه السلام غير الصلوة لأن الصلوة على النبي مستق عليه لأنها ثابتة بالكتاب والسنة
والإجماع بالتواتر جواز الخسبة الدعاء في حق النبي مطلقاً كالفاقة وسائر الأدعية بالأهدأ
لا حضوره العالي وقال بعض الشافعية الدعاء غير الصلوة طلب الرحمة والمغفرة له
عليه السلام والنبي مغفور له ومعصوم فلا دعاء له عليه السلام ولعل وجه خلاص ذلك بعض
الرحمة بعفو العقوبة بالنذور من يستحقها فجزم أن الدعاء يومه ذنوب النبي عليه السلام
مع أنه معصوم الجواب أن الرحمة ليست مخصوصة بل هي الانعام والإحسان من الله تعالى
سواء كان بعفو العقوبة أو برفع الدرجة أو بإعطاء اللقمة المحمود أو بغير ذلك قوله لأنه عليه
السلام أم قبل في استلزام هذا الدليل المطلوب نظر لا يخفى انتهى أقول تصوير هكذا الصلوة
دعاء على البرأيا المذنب لأن الصلوة دعاء بطلب الرحمة للنبي عليه السلام والنبي رحمة للعالمين
ينبغي الصلوة دعاء بطلب الرحمة للعالمين والبرأيا المذنب فرد من العالمين أجمع المحلى باللام
فيلزم أن يكون الصلوة دعاء بطلب الرحمة للبرأيا المذنب ولسائر العالمين فيلزم الدليل المطلوب
بلا شبهة نعم يرد أنه يلزم الدعاء للكافرين فيجاب عنه أن كون النبي عليه السلام رحمة للعالمين
في حق الكافرين في دار الدنيا ولزوم الدعاء للكافرين في دار المؤمنين في الدنيا ليس بمحذور قوله
باعتدائه والغاية أم إشارة إلى ما يقال أن الرضا للنبي عدم حاصل وطلبه يكون طلباً للحاصل
مع أن كل إنشاء طلبي لا بد من أن يكون المطلوب غير حاصل فدفعه بأن الطلب باعتبار غاية
الرضا أو لاعتدائه الجواز بين الرضا والصلوة في كون الغاية بمعنى غاية الصلوة سواء كان غاية

الصلوة حقيقة في الدعاء فقط أو مشترك بينهما وبين الرحمة والاستغفار فلا يرد ما قيل أن الرضا
ليست غاية الصلوة بالغاية الرحمة فيكون غاية الصلوة لأن الشيء واحد يكون غايان متعدي
كالضرب يترتب عليه الأذى والجرح والقتل وغير ذلك والرضا والإجابة والرحمة مرتبة
على الدعاء لكن ترتيبها بشرط مقارنته الشروط الشرع ولا ضير في عدم ترتيبها في بعض الأوقات
قوله أو يطلب إعطاء أم إضافة المقام إلى الوسيلة ببيان من قبل شمر الإدراك وهو بمعنى الدعاء
ولم يجعل النجاة من الإضافة لأن الإضافة بمعنى من يقدر فيها من التبعيض وفي إضافة العا
إلى الخ لا يتصور دائماً وبياناً بسبب تخصيصه وبياناً المضاف الإجماع وبين الحديث أنها منزلة
في جنة لا ينبغي إلا بعد من العباد وأدجوان الكون أنا قيل المعنى الثالث لا يم عطف على من عرفوا على
من صحح كما لا يخفى وأوجب لا يجب اشتراط المعطوف والمعطوف عليه في معنى واحد فيهما فأنسب اليهما
كما في قوله نعم أن الله وملائكته يصلون على النبي الآية إذ الصلوة ليس بمعنى واحد بالنسبة اليهما
أقوله في نظر لأنه قياس مع الفارق لأن الآية قد يعمل بقرينة يصلون أو حمل الصلوة على معنى
يجازي عام للرحمة والاستغفار وكذا بين في التفسير بل الجواب أن الغرض من ترويد الترتيب المقام
الثلاثة دفع سؤال نشأ في حق الدعاء له عدم فاجاب بتوجيهات ثلاثة بالنسبة إلى النبي عدم فذهب
أحاصلة لا تقتضي جواز إرادة كل واحد من هذه المعاني الثلاثة في هذا المقام الجواز أن يوجب ما
آخر للإرادة فلا ضير في التوجيهات الثلاثة تأمل قوله على من صحح الشريعة عبادة عما جأ به النبي
عدم اعتقاد أو عمل الفراء مؤثلاً الدغر وهو لغة البيضاء ثم استعير لكل واضح ومعروف والشرية
الطهرة واضحة معروفة وصفها بها ويحتمل أن يكون الفراء مأخوذة من الفراءة وهو بياض
في جهة الفرس والآخر فرس جواد في جهة غرة والفراء ح تكون من تشبيه البليغ لا الاستعارة
لذكر طر في التشبيه قوله ادعاء بأن من أنصف أم قيل لا يخفى أن الدعاء يستعمل فيما إذا لم يطأ
الواقعة في الحقيقة وهما ليس كذلك وأوجب بأن قيد الظهور مقدار التقدير بظهور
من أم وهو تقدير بالقرينة وبأن الشريعة مطلقة يشمل جميع الشريعة فإدعاء محمد عم
ادعاء فذلك الجواب أيضاً ضعيف لعدم مساعاة السياق وبأن الدعاء قد يعمل فيما هو الواقع
أيضاً وهذا الجواب لا يدفع السؤال لأنه بكثرة الاستعمال للسائل أن يقول له اختيار قليل
الاستعمال نحن نقول من صحح الشريعة أم مفهوم كلي مشترك بين الأفراد ومثل هذا المفهوم
قد يكون له أفراد كثيرة في الخارج وقد يكون له فرد ويختص نوعه شخصه والثاني قد يطلق

ويراد به الفرد الواحد في الخارج لعدم وجود فرد آخر كالشخص مع كليتها وقد يغلب في ذلك
الفرد بالاستعمال حتى يكون من الاعلام الغالبة كالاعلام الاشخاص لكن الفرق بينهما في الاعلام
الاشخاص وضع ثانياً دون الاعلام الغالبة كلفظة الله على قول ولفظ الفهم والصعق فانه
علمت هذا فاعلم ان مبنى السؤال ان صحيح الشريعة آية مفهوم كلي ينحصر نوعه شخصه لا يطلق على غيره
وم في الخارج فلا وجه للادعاء المستعمل في غير الواقع يمكن ان يجاب عنه بان الادعاء مبنى على ان
من صحيح من الاعلام الغالبة للنبي وم مثل علم الشخص مع انه ليس كذلك في الواقع فالادعاء
مستعمل في مقامه فافهم قوله للتعظيم آية عطف على قوله ادعاء اعادة اللام الجارة اما اشارة
الا انه مستعمل وكاف في الاقتضاء او اشارة الى ان هذا اللام للفعل بعد وجود شرط الحذف
لا يجب حذفه به يجوز او اشارة الى انه من علا خارجية يسمى بالحوامل لا من علا ذهنية
يسمى بالبوعث كما يقال للام الداخلة على الاولى لام حصولي والداخلة على الثانية لام تحصيلي
لفظ التعظيم يحمل التحصيل والحصول اذا كان معناه الكون عظيمًا يكون من الحصول واذا
كان معناه النسبة الى العظمة يكون من التحصيل فان قيل كلمة اولاد احد الامرين مبهما باعتبار
النسبة في العربية والمنطقتين جعلها باحد الامرين باعتبار الجمع كما في مانعة الجمع وباعتبار
الخلو كما في مانعة الخلو وباعتبارها كما في الحقيقة لا سبيل لاحدهما هنا على كل المذهبين
لانه لا عناد في الجمع والخلو بين الادعاء والتعظيم اجيب بناء على ما قاله الشيخ في الاشارة
من ان للفتلة الغير الحقيقية اقسام غير مانعة الجمع والخلو كقولنا العالم اما ان يعبد الله
واما ان ينفع الناس وانا اقول ان حرف الترديد الواقع بين النكت والمزايا يفيد الترديد
بين قصد التكلم المحفوظ في كل نكته باعتبار اكتفاء قصد النكته لمقصودته في اقتضاء المنقضي
ومقصودية المقام فيكون للمعنى الخلف البتة باعتبار الكفاية وفيما نحن فيه الادعاء والتعظيم
لا يخلو باعتبار الكفاية تأمل فكن من الشاكرين ورور في عبارة الصحيح من البراعة آية اما ان يكون
بمادته كما في صحة النقل وصحة الدليل وصحة الدعي او بلا دمه لان التصحيح يستلزم اولاد الله
ودور السؤال باى طريق كان ثم اثبات صحة دعوى في يناسب كل المقاصد من البحث ووضيفة
السائل ووضيفة المعلل لعل الشاكر اشأوا اليه بقوله ذوى الفطنة فربما يصح التصحيحات
آية التصحيح مصد ويراد به ما به التصحيح باعتبار السببية وهو المعجزات الباهرة يشمل
جميع معجزات الانبياء واصحابها يكون معجزات نبيا عام وهو مراد المصنف يدل عليه تقريره

واما بالنسبة الى معجزات نبينا الاصح هو القرآن الكريم هو ابرر المعجزات لان اعجاز نظمه دليل المبلغا
وبطون قوائمه دليل باو باب الحقائق ولا يتقادم واما في يوم القيمة لكن الظاهر لم يرد مخصوصا
بل بالعموم اظهار الكثرة معجزاته الباهرة ورور وابطل نقايش المكابرين آية عطف على صحيح واد
المصنفين للنبي وم رعاية براعة الاستدلال وبيان بحاله وم على ما يناسب المقام ان النبي وم
ادعى الرسالة واثبت رسالته بالمعجزات الباهرة وتفرق الناس ثلثة الفرق الاولى اهل الحق
والانصاف اطاعوا بالقول والدفعان وشرخوا بشرفه وم وهم الصحابة رضوان الله تع
عليهم اجمعين والفرقة الثانية كانوا عارفين بالحق لكنهم لم يقبلوا ولم يذعنوا وكانوا معاضين
مباشرين بمحارضة فاسدة وباطلة والثالثة لم يعرف الحق ولم يقبلوا ولم يذعنوا وقالوا وجدنا
ابائنا كذلك وكانت الفرقة الثانية والثالثة مردودين محرومين العباد بالله تع وكان النبي وم
ابطل مباهاتهم وادلتهم واسندتهم اشار الى التوضيف الثانية على هذا فلا يرد هذا من قبل عطف
اللازم على اللزوم لانه وان استلزم احدهما للآخر لكن الفرض مختلف ورور العارفين آية تقرير
للمكابرين المكابرة المناظرة في السئلة العلية لا دلتها والاصواب بل لا لزوم الخصم وهذا المعنى مشترك
بالاشارة المعنوية بين العارفين للحق المتكبرين له عناد وبين غير العارفين القائلين وجدنا ابائنا
كذلك ولذا فرها بالترديد بينهما لكن الاول اشد بالمكابرة ولذا قدم ورور ويحتمل آية قيل
اخذ النقائش من المناقشة من التعق وكذلك من النقش ان فعلا انما يكون جمعا بغزة او
فعالة بالحركات الثلاث وفعولة وفعيلة بناء وحذفها وهما ليسا منها قلت ان هذه العبارة
من عبارة المولدين لا يجتنب فيها عن التوازي بما وقع في شعره مثلك في قوله ومختبط ما طلع
الطوايح الطوايح جمع مطيحة على غير قياس مع انها ليست من الاوزان العشرة ويحتمل
ان يكون الغرض ان العطف باعتبار اللفظ ينبي عن وكان المعنى ونقايشهم كلها باطل ولذا
اختار هذا ورور وهو الظاهر باعتبار ملاحظة معاني الاصطلاحية للاسم بطل والمكابرة
والبراهين وم يكون فيه من المحنات المعنوية تورية وهو ان يطلق لفظه معنيين قريب
وبعيد اريد به المعنى البعيد وهذا اللفظ ان قارن بملايم المعنى وهو المرشحة وان لم يقارن
وهو المجردة فلفظ النقائش له معنيان احدهما باعتبار اخذه من المناقشة وهو بعيد
والثاني باعتبار اخذه من النقش وهو اصنام وهو قريب فاذا اريد معنى المناقشة يكون
نور به مرشحة بمقارنته بما يلايم الاصنام لان المقام تصحيح وابطال عبدة الاصنام

قوله فالمراد بتفويضهم آية قيل المناقضة وسائرهما يكونان وضائفا موجبة له وصفه بالفاسد
وكذلك هذه الوضائف غير معلوم بثبوتها في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا في جواب الاول ان توصيفه بالتفويض
ليس لازما غير موجبة خارج عن قانون المناظرة بل ان برهان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحجة يديه ضروري
القبول فيكون الديراد فاسدا البتة وفي الجواب الثاني ان هذه العبادات بعينها وان لم يكن
في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لكن العابر عنه بهذه العبادات وهو ما صدق عليه المباحثة جاز في عصره كما
يقال القصور واحد العبادات مختلفة وهو الظاهر لاستعمال المناقضة كثيرا في المناقضة
قوله وهو الانسب للمقام لان المقام يقتضي الشريعة الفراء مع قطع النظر عن وقوعه
في هذه الدباجة والمكابرين في مقابلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبدة الاصنام فلا منافاة بين قوله وهو الظاهر
وبين قوله الانسب لان الاول بالنظر الى المعاني الاصطلاحية لا لفظا المذكورة والثاني
بالنظر الى المقام المقام هو الامر الداعي على التكلم على وجه مخصوص وتسمية هذا الامر
مقاما لكونه محلا لورود الكلام وفيما نحن فيه الامر الذي يحل بالمقام توصيف النبي صلى الله عليه وآله وسلم
باوصاف الجحمة وهي تصحيح الشريعة وابطال المعافدين المكابرين ومتابعة بيان حال المناظرين
عند اعتراض المناقضين والمكابرين فعلم ان معنى الثاني انسب للمقام والمعنى الاول
هو اللفظ فافهم فيبراعة الاستدلال على احسن النظام وهو كونه على وجه التورية اذ باعتبار
المعنى البعيد اشارة الى وضائف السائل والمعلل كما يتبين ويجعل ان يكون احسن النظام باعتبار ان التوصيف
الاول اشارة الى اثبات المدعى بلا تعرض الى اعتراضات السائل والتوصيف الثاني اشارة الى
ابطال اعتراضات السائل بعد اثبات المدعى وذلك احسن الوجه قوله المراد بالتصحيح الصحيحة
آية اشارة الى ان المصدر بمعنى ما به التصحيح وهو المعجزة اذ التصحيح نسبة بين الصحيح
والصحيح والمعجزة ما به التصحيح والى ان اضافة اصح من قبل اضافة الصفة الموصوف لكن ترك
معنى التفضيلية بناء على ظهوره او ان الصحة والوضوح كليان مشككان يشمل
الزيا فامل قوله وعلى من عرفوا آية عطف على من صح آية يعتبر صلا باعتبار معنيين الاول
فقط واعادة على لتعيين المعطوف عليه اول مرة الشيعة القائلة بمن فرق بيني وبين آية بعلي بن ابي
تستغنى اذ لا يلزم العطف على ما هو كالجزء من الكلمة والاشارة الاتصال بين الجار والمجرور
الاشارة هنا مقابل الصريح وهي الاحكام الشرعية المروضة في بطون الكتاب والسنة
اذ الاحكام الشرعية ضرورية وغير ضرورية الاول لا يحتاج الى الاستنباط ومنوا من عصر

النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الدين كالصلوة والزكاة والصوم والثاني تستبطن من اولى الشرعية ومستحسنا
بالحديث هم الخلفاء الراشدين وبالاتساق بقواعد كلية اصولية مثل امر بالوجوب
والنهي للحرمة والسنة النجاسة والاجماع حجة وغيرها ذلك هم الائمة المجتهدين بالمذهب
واذا تم هذا فاعلم ان المراد باعرف التعريفات التصورات المستعملة على الالفاظ
الواضحة الدالة على كونه الاحكام الشرعية سواء كان تلك التصورات صادرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
او فكر باذعان العاقرين في ان كان عرفوا مأخوذا من العرفان يكون الخلفاء الراشدين
العاقرين باعرف التعريفات بالنسبة الى نفوسهم وان كان مأخوذا من التعريف يكون
العرفان للناس الاحكام الشرعية بالتعريفات الواضحة لكن للعرف لغيره
ولذا قدم الشارح الاحتمال الاول على الثاني فلا يرد قيل وقال المحشى قوله وعلى كلا التقديرين
اشارة آية اشارة خبر مبتدأ مخذوف تقديره هذا اشارة بمعنى من الموصوف بصفة كذا اشارة
فلا يرد هي الكفوى التخصيص بالمشايخ الاربعة يتبادر من قوله باعرف التعريفات لان للنسبة
الاربعة رضوان الله عليهم افضل الصحابة رضوان الله عليهم علما وشرفا ولذا افتاد وبالحالفة باجماع
الصحابة او بالسنة على رواية لكن المناسب للمصنف تعميم الصلوة بجميع الصحابة رضوان الله عليهم
عليهم اجمعين امتثال لقوله عم اذا صلتم على فعموها الحديث الظاهر من التعميم على الصحابة باجماعهم
قوله فيه براعة الاستدلال آية يعني على كل الاحتمالين لان في هذه الرسالة بحث عن الوضائف
المستقلة بالدليل والمستقلة بالتعريف والمستقلة بالتقييم والاحتمال الثاني ظ والاحتمال
الاول باعتبار القيد قوله وقاسموها آية عطف على من عرفوا بتقدير من على مذهب بعض
النفات او بدون التقدير بطريق الاستخدام لان من عرفوا من قاسموها مغايرين بنا
على تقدير الشارح واعلم ان النفات بينوا ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب
ويستنعى وذهب بعضهم ما قيل ان معطوف عليه معتبر في المعطوف بدون التقدير وهو الاكثر
وذهب بعضهم ان ما قبله مقدرة في المعطوف وقال عصام الدين في شرحه على التلخيص في العطف
على الجور ويجوز الجواز ان الجار اذا اعتبر في المعطوف وعملت فيه لزوم العمل في الجارين باطلاق
واحد وهو ما يطو وكفى انه مقدرة في المعطوف فخذ هذا وفيما نحن فيه قرينة دالة على المغايرة
وهي قاسمو الدال على الاربعة في بقدر من فلا يرد ما قيل والمراد من القاسمة قبل تقسيم الحكم
الشرعي الى الخمسة وهو الوجوب والحرمات والاجابة والنهي والكراهية بتوجيه عليه

بنت

ان هذا التقسيم ليس من الأدلة الأدبية ولا وجه لتخصيص قاسمها بالأدلة الأدبية بل المراد
منه تقسيم الأحكام الشرعية وهي المسائل المخصوصة بكل من الأدلة باستدلالهم المخصوصة
قوله بعد ما استند وبأسانيد سوية أو استند في اللغة ما يثبت عليه وفي الاصطلاح ما يقوم
المنع بزعم النافع والسوية فعيلة بمعنى فاعلة إذا كانت صفة للسند باعتبار المعنى اللغوي يكون ماصلة
للمعتمد والمعتمد عليه مطابق لا يزيدان ولا ينقصان وإذا كانت صفة باعتبار المعنى الاصطلاحي
يكون حاصل كون السند مساويا بالنقص المقدمة المتنوعة في العموم والخصوص فيكون فيه براعة
الاستدلال باعتبار المعنى الاصطلاحي البعيدة للتمام الواردة فيكون على طريق التورية قوله أي في القواعد
قوية أو هذا التفسير باعتبار المعنى اللغوي مع انه اخص منه لجواز ارادة الاخص من الاعم بمقتضى
المقام والقواعد جمع قاعدة وهي قضية كلية تستنبط احكام جزئية منها مثلا ما امر به الشارع
فهو واجب وما نهى عنه اثم وهو حرام وطريق استنباط احكام الجزئية منها ان يأخذ للوضع من
القاعدة ويجعل على الجزئية فيجعل صغرى ويقسم صغرة القاعدة فيجعل كبرى فينتج حكم الجزئية هكذا
الصلوات ما امر به الشارع وكل ما امر به الشارع فهو واجب فينتج الصلوات واجبة وقس عليه كل قاعدة
عقلية او نقلية وإذا تم هذا القواعد القوية هي المسائل الاصولية لكل واحد من الأدلة الأدبية
واسناد هذه القواعد الاصولية الأدبية وهو الكتاب والسنة والاجماع والقبال قائل قوله
مستنبط منها احكام شرعية أو مأخوذة في تعريف القواعد فيكون محمولا على التجريد وهو ان يستعمل اللفظ
في جزء معناه لا في تمام لكنه من النكاح وهي هنا ان الاحكام الجزئية انما مأخوذة في تعريف مطلق
والمراد احكام مخصوصة وهي شرعية قوله اشارة أو خبر مبتدأ محذوف أي هذا اشارة وحمل الاشارة
باعتبار اعتباريه او من قبل رجل عدل مباينة الأدلة الأدبية الامم الاعظم والاعم الشافعي والاعم
الحنبلي وامام المالک وضوان السمرقاني هم اجماعهم المتحدون بالمذهب للفضل والمقام من ادلة
المبالغة للفاعل كالكثر المداد ويكر للجم من بمعنى كثير الفضل والادغام الحاصرة يعني لا يشترط
من هذا التقسيم قسم آخر وهذا مدلول على التقييد فيتميز المذهب بالادبية باعتبار الوقوع وان
الزيادة بتجوز العقل يعني لا دليل على اخصارها بالادبية من الادلة الشرعية قوله وهو اشارة أو
أي ان الاجتهاد بالمذهب وهو استنباط الاحكام الشرعية من الادلة الشرعية باصول مخالفة الاصول
الامام الادبية منقرض في مذهبنا والاجتهاد في المذهب وهو استنباط الاحكام الشرعية
عن ادلتها الشرعية باصول من اصول الامام الادبية وهو جائز وكلا منه في زماننا غير

واقع بل محتج لعدم امكان شرائط الاجتهاد الدين في كتب الاصول قوله ايضا براعة الاستدلال بالادلة
الاسانيد السوية كما بينا باعتبار التقسيم قوله بعد هذه الآية الواو عوض عن اما وبعد ظرف من الظروف
الزمانية منبئة على الظلم لجبر النقص وهو حذف للمضاف اليه واما بعد باعتبار الانتهاء والخاص اقضاب
من التخاص الاقضاب انتقال من كلامه الى كلامه اخر بلا داعية مناسبة بين الشاؤ والديا بانه قريب من التخاص
من جهة اتيانه بل فقط يفيد انفسها بالشاؤ وبداية الديا بانه وهو ظ على ذي روق سليم واعلم ان الكلمة
اما موضوعه لمعينين لتفصيل يحمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد فضية واما عمرو فتكلم
واما بشر فحكيم اول استلزام شئ شئ اي ان ما بعدهما شئ يلزمه حكم من الاحكام
ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط استلزام شئ شئ اي الشرط والجزاء والمعنى الثاني لان
في جميع مواقع استعمالها والمعنى الثاني قد ذهب بعض النحاة على انه غير لازم بل كثير وذهب بعضهم على
اللزوم فالترام ذلك التقيد وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم بعد قوله اما الذين في قلوبهم زيغ
على معنى والراسخون وحمل اما الواقعة في اول الكتب على الاستيناف لكن بعض فضلاء من النحاة
اورد على هذا البعض ان جواز السكون على مثل قولك اما زيد فطلاق يدفع دعوى لزوم
التفصيل واما بيان معنى الشرط فيها فان يقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها
اما الفرض تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال واما الفرض معنوي وذلك انهم
اذا ادوا ان يقوم ما هو المألوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي للزوم في جميع الكلام
اذا اصله اما زيد فقام ان يكون من شئ فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شئ يقع قيام زيد فيها
جنم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شئ في الدنيا وما دام في الدنيا
باقية فلا بد من حصول شئ فيها ثم لما كان الفرض الكلي من هذه اللازمة بين الشرط والجزاء لزوم
القيام لزيد حفظ المألوم الذي هو الشرط اي يكون من شئ وافهم ملزوم القيام وهو زيد مقام
ذلك المألوم فبقى الفاء بين المبتدأ والخبر ايدان الازمة الملازمة فحصل الفرض الكلي فاعلم ان هذه
الملازمة المقصودة عند المتكلم اعم من ان يكون في نفسه ملازمة او في قصد فقط كما في قوله تعالى
واما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ومثل اما يوم الجمعة فانا ذاهب والمعنى عدم القهر
ينبغي ان يكون لازما لليتيم وعدم القهر ينبغي ان يكون لازما للسائل وذهابا في لزوم ليوم الجمعة
ومثله كثير في القرآن المجيد فالملازمة في اما بعد اتفاقية كما بينه عصام الدين رحمه عليه
والاستلزام للوضع له لا ما باعتبار قصد المتكلم كون هذه الرسالة بحالة لازم لزمان هو

بعد البناء واما لزومية بناء على اعتبار مالا حظته قيود في جانب الشرط مثل قصد المؤلف
وقدرته وارتفاع الموانع او في جانب الجراء مثل ينبغي ويصح ويناسب والعامل في الفاصلة بين
اما واناء الشرط المحذوف عند بعض الجراء عند وانما بطلان الكلام لان هذا التحقيق يحرك
في كل مقام اما في الكلام متفاوتة في بيانه قوله في هذه اسم اشارة وضع لشار اليه اي باشارة
هسية بالجوارح والاعطاء فالاصل على هذا ان لا يشار باسم الاشارة الا الى محسوس
مشاهد قريب او بعيد فاذا اشار بها الى محسوس غير مشاهد مثل قوله في تلك الجنة فلتصير
كالمشاهد كذا قال بعض النحاة في غير هذا المعنى مجازا اذا تمهد هذا فاعلم ان الكتاب
اما عبارة عن الالفاظ مخصوصة من حيث الدلالة على معاني مخصوصة واما عبارة عن اللفظ
المخصوصة او بما يتركب من الاثنين او من الثلاثة لا غير على بينة السيد قدس سره في صوابه على
المطول واللفظ صوت يخرج من اللحم معتقدا على الخرج والصوت كيفية قائمة بالهواء فيكون اللفظ
من كفيات مسموعة والنقش كذلك من كفيات مبصرة وكلاهما موجودات في الخارج لكن
الكيف من حيث هو هو مع قطع النظر عن المحل لا يتقدم ولا يتخلف ولا ينقسم ولا يرب فكون كالشخص
فلا يكون كلياً وجزئياً لانهما باعتبار الافراد ومن حيث عروضة في المعروض يتعدد المحل في
يكون كلياً باعتبار قيامه بمحل ما يكون جزئياً باعتبار قيامه بمحل مخصوص فالكيف يعتبر
تارة مع قطع النظر عن المحل وتارة باعتبار كلياته وتارة باعتبار جزئياته فلهذا فانظر الى حل عبارة
الشارح وهو في اعتراضات احوال قوله اشارة الى الالفاظ الموجودة في الخارج اه يعني الالفاظ
من حيث الدلالة مخصوصة باعتبار قطع النظر عن المحل مثل لفظ القرآن سواء قرأ زيد او عمر
او بكر يكون واحداً ومتصفاً بالقرائية واذا اعتبر المحل يكون قرات عمر وغير قرات زيد
فوصفها بالكون مجازاً يشتمل جميع الالفاظ الكتب فلا بد وما قاله الكهوي فلا يحتاج
الى توجيهه البارد ولما قاله افكر ما في لا بد مما قيد كلي بتقدير وجود كلي طبع ولا
الى جوابه باذ القيد المذكور يجوز ان يكون قيداً لها قوله على تقدير كون الالفاظ موجودة
اه اشارة الى السؤال عن كون الالفاظ موجودة في الخارج وهو الالفاظ كلمة والكلمة مركبة
من الحروف التي تكون موجود بعضها موقوفة على عدم بعضها فلا يمكن اجتماعها في الوجود
فانتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل وذهب البعض لهذه الوجهة على عدم وجود الكلمة المركبة
من الحروف لكن البعض يجاب بانه الاعتراض عام وشامل على القادر وغير القادر والكلمة

في

من قبل الغير القادر يسمى الاعتراض السالبة او الى نقوش كلي في ضمن الجزئيات اه قيد بالكلي باعتبار
عروضه على محل ما اشارة الى ان الكيف يعتبر من حيث هو وهو من حيث العروضة فيكون كلياً لم يصبر
الاشارة الى الجزء في الالفاظ والنقوش لا يستلزم كون الجملة مخصوصة بنقوش كتاب واحد واللفظ
الكتاب واحد مع انه ليس كذلك قوله على تقدير وجود الكلي الطبع اه اعلم ان مفهوم الكلي وهو الذي
لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة كلي منطقي ومعروض هذا المفهوم مثل الانواع كالانسان والفرس
والبغل كلي طبيعي والعارض والمعرض كلاهما كلي عقلي وللنطق والعقلي لا يوجدان في الخارج اتفاقاً
واختلاف في وجود كلي الطبيعي ذهب البعض الى وجوده في الخارج واستدل بان الانسان مثلاً جزئياً من زيد
وعمر وموجود في الخارج وجزء الوجود موجود وادود عليه ان اريد انه جزء له في الخارج وهو مصادق
على المطلوب لان كون انسان جزء له في الشخص موقوف على كونه موجوداً في الخارج فاقبائه بذلك مصادق
على المطلوب لانه جعل مقدم في القياس وان اريد انه جزء له في العقل فهو مسلم لكن الجزء العقلية
للوجود ان الخارجية لا توجب ان يكون موجوداً في الخارج الى ترى ان البعض جزء من هذه العمى الموجود
في الخارج مع انه ليس بموجود في الخارج واستدل بانه يحل على الموجود في الخارج وللحل يقتضي الاعراض
بينها ومن البين استحالة اتحاد المعدوم مع الموجود في الخارج وفيه نظر لانه لا يجوز ان يكون اللفظ
ان ذلك الكلي لو وجد في الخارج ليتقدمه وان ذلك الموجود سلب عنه العواض ليجد معه قال
في شرح المطالع الذي ينحصر بالبال هنا لان الكلي الطبيعي لا وجود له في الخارج انما الوجود هو الاشياء
وذلك الوجهين احدى انهما لو كان وجود الكلي الطبيعي في الخارج وكان نفس الجزئيات في الخارج
لجزء منها او خارجاً عنها والاقسام بمرها باطله اما الاول فانه لو كان عين الجزئيات يلزم
ان يكون كل واحد من الجزئيات عين الآخر في الخارج ضرورة ان كل واحد منها فرض عين
الطبيعية الكلية وهي عين الجزء الآخر وعين العين عين فيكون عين كل واحد فرض عين الآخر
هذا خلف واما الثاني فانه لو كان جزء منها في الخارج فتقدم عليها في الوجود ضرورة ان الجزء في الخارج في عالم
او بالذات لم يتحقق كلياً وجزئياً معاً اي في الوجود فلا يصح حمله عليه واما الثالث فانه لو كان
وثانيهما في الطبيعة الكلية لو وجوده في الاعيان الخارج الوجود فيها اما بحسب الطبيعة وهي مع ارف
لا سيل الى الاول والاولى وجوده في الاعيان الخارج الوجود فيها اما بحسب الطبيعة وهي مع ارف
متضادات ومن البين بطلان ذلك وان لم يحل ان يكونا موجودين بوجوه واحدة فذلك
الوجود وان قام بكل واحد منهما يلزم قيام الشيء الواحد بمجاينتين مختلفتين وانه في قيام

بالمجموع لم يكن كل منهما مودبا للمجموع هو الوجود وان كانا موجودين فلا يمكن حل الطبيعية
 الكلية على هفت انتهى فن هذا بين ان وجود الكلي الطبيعي بهوية بط واما وجوده بالخارج
 اشخاصه فهو واقع وكذا ان الاشخاص اذا جرد عن الشخص وحصل في العقل يكون كليا واما
 الكلي المشترك بين كثيرين لا حقا، وان لا وجود له لان كل موجود في الخارج مشغول بشئ من
 مشترك بين كثيرين قوله والافراز اه اي ان لم يكن كذلك سواء بقي القيد فقط او بقي القيد
 وللقيد فالاختلال فيما يطابق عليه لفظ الرسالة سبعة على التحقيق فيما مر اتفاقا فيكون في الاشياء
 الالفاظ والنقوش على تقدير واحد حقيقة وفي المعاني وفي الاثنين وفي الثلاثة وفي الالفاظ على
 التقديرين وفي النقوش على تقدير واحد مجازا وهو على طريقة الاستقارة في كل الاحتمال بتثنية
 للمعقول بالمحسوس في كمال الظهور فانه قيل الاحتمال في الاشياء الالفاظ الخ وفي النقوش الخ
 لا يكون مجازا قلت هذا ليس باحتمال لعدم مساعة القياس وهو عيال كافية لاقتضاء كون
 الوصف مخصوصا بالالفاظ كتاب المؤلف ونقوشه مع انه ليس كذلك كما بينا قبل على تقدير الاشارة
 الى الالفاظ على تقديرين والنقوش على واحد لا يكون لفظ هذه حقيقة لان ذلك التقادير
 تقتضي ان تكون مودبين في الخارج لا تكونا محسوسين مشاهدين حتى يكون حقيقة لان وضع
 اسم الاشارة الى محسوس مشاهد قلنا ان نقوش على تقدير وجودها في ضمن الجنيات
 تكون موجودة في الخارج محسوسة مشاهدة لانها من مقولة الكيفية المبصرة يرد السؤال بها
 واما الالفاظ على التقدير تكون موجودة في الخارج محسوسة المحسوسة لانها من مقولة الكيفية
 المسهولة واما كونها مشاهدة فلتصيرها كالشاهدة كما بينا في بيان ما وضع له الاسم الاشارة
 ولان كل محسوس بالحواس الخمسة الظاهرة ممكن ان يشاهد لان مداد المشاهدة الوجود
 الخارج والاحساس بالحس فيكون كلمة هذه حقيقة على كل الاشارات بل وجه التأمل اشارة الى
 السؤال والجواب قوله فانه لا افهام مجازا في الافهام بالكسر والفتح المجاز مفعول من مجاز لكان يجوز
 اذا انقلبه لا بمعنى المصطلح او بمعنى الطريق يقال جعلت كذا مجازا لاجبتي اي طريقا لها في المعنى
 على الكسر للتقريب الى الغير طريق او محل تجاوز وعلى الفتح فالمعنى على الاول للفهم والدفعات
 محل تجاوز بمعنى غير الفهم وعلى الثاني للفهم طريق وعلى كل تقدير يشير الى الدقة وفيه جناس
 قوله عجايب ما استعمل به آه اما تفسير المعنى العجالة في الاستقارة ولا تشبيه واما تفسير
 لحاصل المعنى بعد التشبيه او بعد الاستقارة في ان كان الجملة عبارة عن طعام استعمل للضيف

جملة اما ان يشب الالفاظ الرسالة بها او يشب معاني الالفاظ بها ان يشب الفاظها وان كان كلمة
 هذه اشارة الى الالفاظ يكون تشبيها بليغا لذكر طرف التشبيه من ان عن التشبيه فلا تكون استقارة
 على التحقيق وان ذهب البعض على كونها استقارة فهو ضعيف وان شبه المعاني بها وان كان كلمة هذه
 اشارة الى الالفاظ فيكون استقارة مصرحة لعدم ذكر الطرف في التشبيه واما الاحتمالات
 في اشارة كلمة هذه فيعلم بالمقايضة فاعرف لكن على تقدير الاستقارة المصرية يكون المحل بين
 المبدأ والخبر اما بالمجاز في الطرف او في الحذف او في الاسناد كما صحح بين عمل المعاني على الالفاظ
 فتأمل يظهر معنى ما نقل عن الشرف فالتفت الى قبل وقال قوله استقارة ممكنة ومصرحة فيه لف
 ونشر غير مرتب فاعلم اجمالا ان الاستقارة من قسم المجاز والعلاقة للتشبيه فتمام الى التشبيه
 والتشبيه بوجه وان ذكر الطرفان متباينين عن التشبيه فيسمى التشبيه البليغ وان لم يذكر الطرفين
 فان ذكر التشبيه واديد التشبيه يسمى استقارة مصرحة وان ذكر التشبيه واديد التشبيه على قول الكمال
 او شبه في النفس واسند لازم للتشبيه الى التشبيه يسمى استقارة ممكنة واسناد لازم للتشبيه الى التشبيه
 يسمى تحيلية ولازم التشبيه الى التشبيه يسمى ترشحية وفيما نحن فيه الاستقارة الممكنة والكلام
 حيث شبه الكلام بالرجل الشبي المحسوس في الاعطاء وكثرة المنفعة استقارة ممكنة واسند الوضائف
 استقارة تحيلية ولم يذكر الشئ للزومها للممكنة والمصرحة للسائلين حيث شبه الطالبيين
 للعلم بالسائلين للزوم في طلب العلاج الى دفع المرض النفس فغير عن التشبيه بالتشبيه استقارة
 مصرحة وقربتها الالفاظ الرسالة والكلام واسناد الوضائف يكون ترشحا واسناد الوضائف
 يكون ترشحا على ترشحه ويكون مبالغة وجه لطفاته اما بجملة اللفظ لكونه جناسا اطلاقا
 ولها بجملة المعنى لان الوسيلة باعتبار معناها اللغوي يكون ملكية التشبيه وباعتبار معناها
 المجازي وهو اساتيز الطالبيين يكون ملكية التشبيه فتأمل قوله بل فيه استقارة مصرحة آه
 الوسيلة وهو ما يقرب به الى المطلوب وهو حقيقة في المحسوس كالطريق تشبيه اساتيز الطالبيين
 بالوسيلة في اتصاله الى اللفظ فغير عن التشبيه بالتشبيه استقارة مصرحة فيكون في مبالغة
 لحن الشئ اذا كفي للاساتيز لحن الى الطلب بالدلولية ولان الاساتيز لا يتخذون
 ولا يغفرون كلام الاساتيز بل يغفرون كلام العالي والعتاد قوله غلظة شافية آه نستعمل
 الالمية فيقتضي استقارة ممكنة في هذه باعتبار غلظة هي الماء الجاري وباعتبار التشبيه
 وهي كسب الخالص الخالص من الاراض البديهة وتشبيهها الى العمل العليل فيقتضي استقارة

تخييلتان بالنسبة لكل الطرفين وكل استقارة ممكنة وتخييلية اذ جعلت التخييلية استقارة مصرحة
يكون ما جعل ممكنة قرينتها يدون جعلها ممكنة فالاول لان شبه الفاظ الرسالة بالاشجار والنبات
والادوية للنسبة وكثرة الانتفاع تشبها مظهر في النفس ممكنة فاستدل لازم المشبه وهو الفلانة
تخييلية وهو بالنسبة الى الفلانة واما بالنسبة الى الشافية شبه الالف بالادوية فكثرة النفع ودفع
المرض النفس كذلك ممكنة واستدل لازم المشبه وهو الشافية تخيلية وان شئت جعلت الاستقارة
مصرحة في الفلانة والشافية حيث شبه بقوة الالفاظ وافادتها المعاني المرغوبة بالماء الجاردا وبالشفاء
في كثرة النفع ودفع الامراض النفس فغير عن المشبه بالاستقارة مصرحة ولا لفاظ قرينة فاعرف
والاخيرتان شبه حالات العارضة للعالمين عند مبهوتية في مقابلة السائل بالعطش والعطش قول
بالعطشان في اداء النفس وتقريرها تشبها مظهر في النفس استقارة ممكنة واستدل لازم المشبه لان
المشبه وهو الفلانة استقارة ممكنة تخيلية واشبه حالات السابقة بالامراض مهلكة والمعللين
بالمرض في اداء النفس وتحييه البدن واستدل لازم المشبه وهو الشافية تخيلية فيكون حصل المعنى
من الاستقارة اذ الفاظ هذه الرسالة نافعة كثر النفع يدفع مبهوتية المعلل والزلزلة وانحماص
وقال البعض شبه الدليل بالمرض والمعلل بالمرض كيف يشابه الدليل شبه الصحة ومثل هذا البيان
كثير لا منفعة له اذا المعنى فقط قول الطبقة من وجوه مستحسنة آه من منشائية واجلية
من وجوه المستحسنة اما ان يكون باعتبار الاستقارة التي بينها واما ان يكون باعتبار
للحسنة البدنية حيث جمع بين الفلانة والشافية للتساويين وبين الصحة والعلة للتضادين
ابتداء بالشفاء وحتم بالصحة وجمع بين الشفاء والعلة للتضادين وبين الشفاء والصحة للتساويين
فالاول يكون مراعات التطير وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والثاني من صنعة الطب
وهو الجمع بين التضادين اي معنيين متقابلين في الجملة والثالث وتشابه الاطراف من مراعات
التطير وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداء في المعنى والرابع ايضا من الطباق والخامس
ايضا من مراعات التطير قول وبراعة الاستهلال على كل وجه مستحسنة آه يعني باعتبار التورية للا
وهي ان يطابق لفظ له معنيان قريب وبميد سواء كانا حقيقيين او مجازين ويراد المعنى البعيد بقرينة
خفيفة وفيما نحن فيه تكون البراعة باعتبار الفلانة والشافية باعتبار المعلل والمعلل وصحة المقال
ان معنى البعيد للفلانة والشافية هو تقوية المعلل وهي بما يثبت ومعنى البعيد في المقام للمعلل
والمعلل الدليل والمستدل وهما ما يثبت ومعنى الصحة تصحيح النقل والدعاوى والدليل وهو

بما

ما يثبت والقرينة الحقيقية على هذا المعنى الكون وبياحة هذا الكتاب قول جامعة للفائدة فيه استقارة
مصرحة وترشيحة الفرائد جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة والمنظوم صفة لها معنى النظم ان يجمع
الدور في ذلك على اسلوب حسن لا يخلط الصغرى والكبرى شبه السائل المرتبة على وجه المناسبة
بالدرة المرغوبة وعزة وجوده وعبر عن المشبه بالمشبه استقارة مصرحة قرينتها جامعة الرسالة
والمنظومة الملايم للمشبه به تكون ترشحا وهاصل المعنى جامعة للسائل التي تناسب الترتيب وعز
وجودها لم يصلح اليه العوام في يكون للفرائد معنيين حقيقة ومجازا كما بينا ولها معنى ثالث ابعد
وهو اسم الرسالة وهو رسالة الفريدة وبهذا المعنى ابعد اشار الى كون رسالة جامعة للسائل
في الرسالة الفريدة هذا وجه اللطافة كما نقل عند قول مع ما حفظت الاصل في كلمة مع ان يدخل
على المتبوع وقد نقل على التاييد وعلى الاول يكون مبالغة في كمال مدح نفسه حيث يكون عنونة
وسائر ثابعا والمبالغة مرغوب للترغيب وان لم يطابق للواقع وعلى الثاني محذور وواعلم ان اليا
على ثلاثة اقسام لان المدهى ان كان ممكنا عقلا وعادة يسمى تليفا وهو مقبول مطلقا لان كفا
ممكنا عقلا وعادة يسمى اعترافا وهو مقبول ايضا وان لم يكن ممكنا عقلا ولا عادة يسمى
غلو وهو مقبول ان نظمت نوعا حسنا من القليل او ان اشتمل لفظا الى الصحة او اخرج مخرج
الزلزلة والخلافة وما نحن فيه من القسم الاول فكلية ما موصولة او موصوفة ان كان الاول
يكون معرفة وان كان الثاني يكون نكرة والوجه في ايراده معرفة اشارة الى ان المحفوظ معلوم مسلم
الثبوت لا مجال للاشكال والوجه لا يراده نكرة اشارة الى ان محفوظه عزيز لم يبين في الكتب الى
الان ولم يصل اليه الناس فان قبل ما الوجه لكونه معرفة عند كونه موصولا ونكرة عند كونه موصوفا
مع ان الذات والوصف كليهما واحد قلت المقام الصحيح للوصول هو ان يجمع احضارا والشيء بطلان
جملة معلومة الانقسام الى مشار اليه بحسب الذهن لان الوضع للول على ان يطابق المنكلم على ما
يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصلة فان كانت للوصولات معارف بخلاف النكرة
للموصوفة فمختصة بواحد فان تخصيصه ليس بحسب الوضع فتقولك لقيت ما ضربته اذا كانت
موصولة معناه لقيت الانسان المعروف بكونه مضروبا لك وان جعلته موصوفة فكانك قلت
لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك ليس بحسب الوضع لانه موضوع
لانسان لا تخصص فيه بخلاف الوصولية فان وضعها على ان تخصص بمظهر من الصلة وتكون
معرفة بها وهذا هو المقام الصحيح للوصول قول الاعلام جمع علم بفتح اللام العلم في نفسه

بما

ما يعلم به الشيء والجمل الطويل وتوصيف الظاهر بها من قبل وصف المثلث بالمشبه به حيث شبه العلماء
بالعلامة او بالجمل الصويل في كونها ما يعلم به الدين والشرعية وسائر العالوم او في كونها متفهما
وثابتا ومعتبرا وذكر طرقة التشبيه على طريق التشبيه بالبلغ قوله غير مقصودة انه صفة مقيدة ودفع
لما يتوهم ان الفرائد المنقولة والمحفوظة مسطورة في الكتب والرسائل فلا حاجة تدوين مخصوص
قوله من الانام بيان للمحصلين لا لما وفيه فائدة السجع قوله مع ان قضاها بفاية اشتغال انه هذا
اعتزاز لما وقع من الخطأ والنسيان في رسالته من وجه وتحدثنا النعمة والحب اللفة من وجه قد ر
مثل هذا التأليف بكثرة الاشتغال والبالغة من قبل الاعراق لادن وقتا في الاجد وقتا كثر في
النفي وهو يفيد العموم ويستلزم ان لا ينام اصلا وهو ان كان ممكنا عقلا محتجعا اعادة فيكون انما
مقبولا قوله اي اشتغال للذاكرة والمباحثة باعتبار التفسير الاشغال مطلقا محتمل الاشتغال الدنيوية
والذاكرة وضميرها واشغال الدنيوية في مقام الصدم غير مناسب فلان بادا الى التفسير بالخصوص
واعلم ان التفسير يقتضي باعتبارها ومراجعتها وفائدة لان التفسير يلزم ان يكون واضحا
وكاشفا من المفسر فيكون المفسر مبهما والادبام يكون باعتبارها ويلزم ايضا ان يصح ان يراد التفسير
من المفسر فيكون ما به الصحة معها فيلزم ايضا ان يحتمل المفسر بالمفسر وغيره فلا بد من مخصص
فيكون مرجها وايضا يلزم ان يكون للتفسير غرض وفائدة لانه فعل الصبد لا يخلو منه فيكون فائدة
وفيما نحن فيه باعتبار التفسير انهما المطلق الاشتغال ومصحح اطلاقه لان المطلق قد يذكر ويصح ان
للقيد ومرجحهم مقام المدح وديباجة العلم وفائدة اراده الادبام فاعرف وقس عليه كل مقام للتفسير
قوله غير محتجب عن الطرفين اه حال من ظهر دقت اعلم اولاد ان افادة المقصود بطريق الخبي
المساوات والايجاز والاطناب والاخلال والطويل الثلاثة الاول مقبولة والاخيران مردود
لان التفسير عن المقصود اما ان يكون بلفظ ما واولد الاول المساواة والثاني اما ان يكون باللفظ
ناقص اما ان يكون واقفا الى المقام اولد الاول يسمى اطنابا والثاني تطويلا وخشوا والخصوص يكون
الزائد فيه مفسر وقد لا يكون فاما للكلام المعنى وهو محتجب عبرت عن تبين المسائل للمساوات والايجاز
والاطناب لان المفسدين اما ان يكونا غبيا او متوسطا في نظر لك وجه ترتيب ليعلم على هذا القول
فان قبل ان عبر عن مسئلة واحدة بطرق ثلثة فلم انه يعلم النفع وهو ليس كذلك في الواقع وانه
عبر عن مسائل ثلثة بطرق ثلثة بانقسام كيف يعبر عن المسئلة للفتيرة بالايجاز لا يعبر عن
والتوسط قلت ان الفرض ان المسئلة اذا ادت بالايجاز يكون عميقا لا يفهمها الا التكرار اديت بعبارة

لج

مطنية والمسئلة التي ادت بالايجاز لا يكون عميقا ودقيقا يفهمها كل واحد منهم اديت بالعبارة
الموجزة والمسئلة التي ادت بالايجاز يفهمها التوك والموسط ودون الغني فقط واروت بالاطناب لا يفهمها
كسلا بل تكرر اديت بالايجاز وقفا مل قوله المراد من التسليم ان يكون حاصل المعنى المقصود وهذا لكن
باعتبار الاستعارات ان معنى المجازي غير معنى المراد الاستعداد عبارة عن قوة قريبة بالفعل متوسط بين
الامكان الذاتي وبين الفعل وامر موجود ومتفاوت بالزيادة والنقصان والمراد به هنا القوة القريبة الى
الفعل التي لا توجد قوة اقرب منها اليه وتسمى هنا الفعل بالملكة وهي التي تسمى بتحصل الحق وانما يرد
طريق الاستعداد وهو الامكان الذاتي بالمباحثة والقدر بالمباحثة بالمبالغة في التشبيه بين العوام
والخواص لا وجه لعموم النفع اليه والقدر بالمبالغة في التشبيه بين العوام والخواص لا وجه لعموم النفع اليه
الاستعداد قوله بسبب علمه متعلق بلا يغلب وضمير علمه راجع الى من تسلم وضمير يغلب راجع الى المصمم
ومتعلق يغلب المشتبه مخدوف بقريته السوق حاصلة يغلب على خصمه بالمبالغة المقبولة المسبوبة على
وجاهلها الصواب لعلمه بالوضائف الموجهة ولا يغلب عليه خصمه بالمكابرة والمغالطة لعلمه لانواع خبيد من الزلف
الغير الموجهة فلا يرد ما قيل انه قيد لا يغلب مطلب لا حاجة اليه تامل قوله وفيه استعارة من وجوه الاحتمال
كثير في المقام وجه الاستعارة لكن بين الشيء بعضها واحال البعض الى ذهن المتفطن من الاحتمال الغير المذكور
الاستعارة التمثيلية وهي المجاز المركب وهو اللفظ المستعمل في المعنى الذي شبه به معناه الاصل لذلك اللفظ
تشبيه التمثيلية للبالغة في التشبيه حاصلا ان يكون المشبه الفاظا متعدد او كذا المشبه الفاظا
متعدد او ينتزع صورة من الالفاظ متعددة للتمشيد كذا لا ينتزع من الالفاظ المتعددة للتمشيد
صورة في شبه الصورة المنتزعة من جانب المشبه بصورة المنتزعة من جانب المشبه في الهيئة المنتزعة
من وجهه ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المنتزعة المشبه بها فيطلق على الصورة
المشبه اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها وفيما نحن فيه شبه الصورة المنتزعة من الباحثين
بقواعد الادب اظهار الصواب للصورة المنتزعة من الاشياء الكما لصين المتشبه بال سيف والهام
في الهيئة المنتزعة من الاستعداد والتمام للجياد والقلبة على الخضم قد كرر الالفاظ الدالة على المشبه بها واد
المشبه به متعارفة تمثيلية ومن الاحتمال الغير المذكور الاستعارة مصرحة في التسليم حيث شبه الاستعداد
بالتمام بالتشبه بالسيف وذكر لفظ تسلم الدال على التسليم واد الاستعداد استعارة مصرحة بتبعية
فافهم قوله تشبيه المتأخرين اه قيل المستفاد من كلام اصحابنا ان يذكروا المشبه في الاستعارة المكينة
على اتي منه ذهب كانه وهو هنا ليس كذلك لان الجمل المذكور في كلامهم على ما هو الاعم من الحقيقة والحكمي

لكنه خلاف الظن وكذا الكلام في قوله والثالث تشبيه المباحث انتهى وهذا هو طه لا من في قوله بكل من
 تسع وان كان لفظا عاما مضمنا عبارة من المباحثين بمقتضى المقام وان شبه المباحثين بالاشياء يكون
 استعارة تبعية لان استعارة المشتق باعتبار ما أخذ اشتقا واستعارة تبعية قوله استعارة مكنية اه
 ان في الاستعارة ثلثة مذهب السلف ومذهب السكاكي ومذهب الخطيب ذهب السلف الى انها ان يستعار
 لفظ من معناه الاصح للفظ ولم يصح بذلك المستعار بل يذكر ديفع ولازمه البديل عليه ينتقل منه الى المق
 بذلك لفظ المستعار كقولنا اظفار المنيه تشبيه بظلال استعارة الاسد من الحيوان مفترس للمنيه وذكر لازم
 المستعار وهو الاظفار ينتقل منه الى المق كاصحوش في الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصحح
 به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنيه وذهب السكاكي لان الاستعارة المكنية وهو
 ان يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه هو المشبه ويراد به بادعاء دخول جنس المشبه بقرينة اثبات
 لازم المشبه به المشبه كما في المثال المذكور حيث شبه المنيه بالسبع في قهر النفوس وذكر المنيه جنس
 واراد السبع واثبت لها لازم المشبه وهو الاظفار تخيلية بادعاء ان جنس المنيه جنس السبع بتأويل
 ان افراد السبع قسما متعارفي وغير متعارفي وهو الحيوان الذي في هيكل المحصور وغير
 المتعارفي وهو المنيا فيكون الاستعارة لفظ المنيه والاظفار استعارة تخيلية كانه تخيل في المنيه اظفار
 من اظفار السبع صمد الاظفار في المعنى الخيل فيكون الاستعارة المكنية والتخيلية كلاهما في زانه
 وذهب الخطيب الى انه قد ينظر التشبيه في الذهن اي في النفس المتكلم فلا يصح شيء من اركان سوى
 المشبه ويدل عليه بان يثبت المشبه امر مختص بالمشبه به تشبيه المظفر في النفس استعارة بالكناية او مكنية
 عنهما ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمختص بالمشبه به التشبيه استعارة تخيلية كما في المثال المذكور
 اضم المتكلم في نفسه تشبيه المنيه بالسبع وذكر المشبه واثبت لازم المشبه به وهو الاظفار للمنيه فيكون
 التشبيه المضمر في النفس استعارة مكنية واثبات الاظفار للمنيه استعارة تخيلية فيكون لفظ المشبه ولفظ
 لازم المشبه كلاهما حقيقين لكن الجاز في الاستداف فافهم بانه فطبق المقام على المذهب الثلاثة قوله
 ووجه التشبيهات غير حافية الى الوجه بين المباحثين والاشياء كونها مستعدين بسعدا والمقام بالخيال
 والقلب والوجه التشبيه بين القواعد والسيوف والسيهام كونها كاللينة القلبية على الخضم والوجه التشبيه بين
 المباحث والمقابلة كونها مدافقة المختصا لدفع المضرة قوله وارجوا من الشاظرين اه الغرض من هذا الاشارة
 لان توصيف الرسالة بملحة الاوصاف الجميلة ولو كان بالمبالغة يقتضي مرغبتها عن عند الناس من جهة
 ذاته ويقتضي مردوديته من جهة مقتضى العادة لان كثرة النعم متوجهة لكثرة الخسار ومن الاول الى الابد

استعارة اصلية وان تشبه
 حصة المدلول بالقتل
 بادله يكون صحيح

فيرد الحاد لمصنم التنصيص ولقصد الارتفاع بين الجهال لدفع هذه الى لالت القديم بادرا الرجاء
 قوله اي العارفين اه تفسير باللازم لان توصيف ان ظرين بالعظام وتوصيف الماهرين بالكرام
 يستلزم تميزهم المق من الباطل وانصافهم بالحقوق والالتم تنصفا بالعظم والكرام والحق من الباطل
 متعلق بالعارفين على تنظيم معنى التمييز اللازم للمعرفة لان المعرفة لا يكون موصولا بمن الى الحق واه
 ان القوم ذكر وان حقيقة التنظيم ان يقصد بالفعل او شبهة ومعناه الحقيقي مع معنى فعل او
 تشبه يناسب ويدل عليه شيء من القرائن كاستعمال ذلك الفعل بغير صلة المنيه في كتب اللغة في
 ههنا وكقضية اللازم ويجعل المتعدي بنفس متعديا بوجه تعرف الجرا غير ذلك واورد على هذا
 التقدير بان يستلزم اربعة معنيين من لفظ واحد في اطلاق وهو غير جائز عند الجمهور وان جاز
 بعض الشافعية واجيب عنه بان معنى فعل اخرج من الخط اخر مقدر ههناك بمعونة القرينة لامن
 اللفظ المذكور يتوجه ذلك واورد عليه كيد قدس كى بان يستلزم كون التنظيم نوعا من التقدير
 والانتظار وليس كذلك بل هو مقابل له فالصحيح في الجواب ان كان المعنيين مقصودا من اللفظ المذكور
 لكنه معناه الاصح مق بالذات والمعنى المق بالتابع ولا امتناع في ذلك كانه الكناية حيث اريد به معنى الثاني
 بالذات والمعنى الموصوع له بالتبع للتوسيل اليه وانما الامتناع في ارادة المعنيين بالذات وبالصاحبة واعتراض عليه
 ابن النكاح بان كلا المعنيين مق بالذات في باب التنظيم حيث لم يأخذ احد من التوسيل الى الاخر كانه الكناية فقا
 على الكناية مع الفارق ثم ذكر ما هو الصواب في الجواب وحاصله ان كون معنى الاخر مق من اللفظ المذكور بالتابع
 لا ينافي كونه مقصودا بالذات في مقام الافادة اذ فرق بين قولنا مق من اللفظ وبين قولنا مقصود في الافادة
 في هذا المقام وقول تنظيم الحكم المستفاد من الاشارة مق بثلث البشارة بالاتباع بالذات قوله ان ينظر ويعين
 الوداد الخ فيه استعارة معروفة حيث شبه البصيرة بالعين في كمال الادراك وجوزع عن المشبه به بالمشبه والوداد
 قرنتها اذ الوداد رقة القلب وميلاته وان ينظر وابتداء على تفسير المذكور بكونه بمعنى الكفر فيكون تجريدا
 قوله وان ردحا اهل العناد الخ الوداد حاية وان للتوصل والحكم بخلافه اولما بالزوم يعني لم يردوها فانظروا
 برأعين الوداد وان ردحا اهل العناد انظر وابعين الوداد والحكم في الاول ومثل هذا الحكم مقام ان الوصلية
 ومثل هذا الشرط يدل على جواب ما قيد من الكلام وما قبله كالعوض من الجواب والوداد الداخل عليها الخ على
 ما قاله الكشاف وللعطف على المحذوف وهو ضد الشرط المذكور مثل الطبيب لعلم ولو بالصين اي اصله العلم
 ولو لم يكن في الصين ولو كان في الصين او للاعتراض على ما قد بعض النحاة ان قيل الجملة لا اعتراضية لابلان يكون
 متوطنا بين اجزاء الكلام وفي هذا المقام ليس كذلك اجيب عنه قد يجيء بعد تمام الكلام كقوله صبر الله تعالى

لم يستعمل قوله اذا قلت بكلام الى في طائفت التعريفات والتقييدات لكن الثاني بطل فينتج ان المراد
من الكلام التقوي دليل بطلان الثاني قوله لانه معناه الرتبة وهذه الرسالة تصويره هكذا
ان قوله اذا قلت بكلام مع جوابه عبارة عن هذه الرسالة مشتملة على وظائف التعريفات والتقييدات
ولولم يشتمل كانه باطلا ودليل الملازمة قوله وبعضها باعتبار النسبة التقييدية وان كان اكثرها
الح تصويره هكذا لولم يكن المراد المعنى التقوي كانه المراد المعنى الاصطلاحي لا يشتمل على اعتبار فيه
النسبة التي من بعض التعريفات والتقييدات باعتبار نسبة التقييدية لا يعتبر فيه النسبة التي من قبل
كان المراد المعنى الاصطلاحي لم يشتمل قوله اذا قلت بكلام الى فينتج لولم يكن المراد المعنى التقوي لا يشتمل
وهو المخط قوله وبعضها النسبة التقييدية الى العلم ان معرفة الشيء ما يقال عليه لا فائدة تصور ان
يحل عليه لا فائدة تصور وقيد لا فائدة تصور لا يخرج المحمول الذي لا يتصور الفرض منه فائدة تصور
فان قلت تصور يخص وهو من البداهة التصورية اتفاقا فكيف يكون بينه وبين المعرف حكم وهو
مقابل التصور قلت ان الحكم قد يكون معصودا بالذات كذا في المحققين وهو مقابل التصور وقد يكون
غير مقصود بالذات بل يتصور فقط فيحمل بحسب الظن من غير ان يعصم فيه التصديق القيم
وهكذا بين التعريف واجيبه ان من اراد الى فظة على ما قورده بعض المتأخرين من انتفاء الخير المحل
التعريف يراد بقوله يقال عليه ما من شأنه ان يحل عليه فقيم ان التعريف لا حكم فيه في الحقيقة فكثر الوظائف
للموجهة في التعريف باعتبار الدعوى الظمنية وهي مشتملة على النسبة الخيرية وقد يكون بلا اعتبار
الدعوى على ما بينا في التقييم وهو على نوعين تقسيم الكل الى اجزاء وهو خليله وتقسيد الاجزاء
فلا يصدق التقسيم على الاقسام ضرورة ان الكل لا يحل على الجز ويكون كل قسم داخل في ماهية المقسم
والفرض من تقسيم كقيم البيت الاجزاء الاربع والسقف وتقسيم الكلي الى الجزئين وهو قسمان
حقيقي وهو ضم قيود متباينة يحصل الاقسام لكن الفرق بينهما ان الاقسام الى صده من التقييم
متباينان لا صده فانه ذاتا ومفهوما والاقسام الحاصلة من التقييم الاعتبارين مغايرة ذاتا سواء
يتصادقان في ذات واحد واختلف في كلا النوعين على هو من مبادئ التصورية وتصديق ذهاب
بعض المحققين انهما من المبادئ التصديقية فعلى المذهب الاول لوظائف المتعلقة بالتقييم باعتبار
الدعوى الظمنية كثير وقد لا يعتبر على المذهب الثاني لا حاجة للاعتبار بالدعوى بل لوظائف
باعتبار النسب الخيرية فلذلك قال اكثرها باعتبار النسب الخيرية قوله وكله اذا لاها اشارة
لا جواب سؤال مقدر نشأ من تفسير الشرح القول بالتصور والكلام بالتقوي وروى ملازمة

الشعرية

الشعرية القائل اذا قلت بكلام يلزم ان يكون الوظائف الموجهة كذا في تقدير السؤال صدور
كلام التقوي شتمل المفردات والمركبات انشائية كانت او خبرية بدئية كانت او نظرية مسببة كانت
عند السائل او غير مسببة مع ان الوظائف الموجهة لا تتعلق الا بالنظرية الغير المسببة وبعض المركبات
التقييدية فلا يصدق الشعرية فاجاب بان كل اذا لاها حال وهو قوة الجزئية على ما بينه المنطوق
فيكون الشعرية جزئية فيرد على هذا الجواب بناء على ما صرح به الشيخ في الشفاء من ان مهمات العلوم ومطلقات
ظروريات وان كان كل اذا لاها حال يكون الشعرية كلية فيعود الاعتراض واجيب عن هذا ان يراد ان المراد
من العلوم في كلام الشيخ العلوم كلية وايضا المراد من مهمات العلوم اجزاء العلوم التي وقعت بحسب الظن
مهمات ولا حكمية يخفى ان كلام المصنف هنا ليس من اجزاء الفن بل من شريطة واجزاء الفن عملية فان قيل كيف
التوفيق بين كلام المنطقيين القائلين بجزئية المهمات وبين كلام الشيخ القائل بكلية المهمات قلنا ان
الكلام المنطقيين قاعدة كلية شاملة لكل المهمات لكن كل قاعدة مشروطة بارتفاع الموانع وان وجد المانع
لعدل عنها والعدل لا ينظر على كلية القاعدة وكلام الشيخ مبني على ان المهمات كلية بقرينة وقوعها اجزاء
العلوم اذا اجزأها مسائل والمثل لا بد من ان يكون قضية كلية موجبة يستنبط احكام جزئياتها منها بسهولة
الحصول قوله تأمل بعد بيان التاميل ما سبق من السؤال والجواب ويحتمل ان يكون وجه الاشارة الى سؤال آخر
آخر تقدير السؤال انه يجوز ان يحمل الكلام على المعنى الاصطلاحي ويحمل الظاهر الرجوع الى الكلام على الاستخدام
في الشعرية الواقعة في التعريفات والتقييدات فيصير المعنى بلا محذور وتقرر الجواب ان الاستخدام وهو انزاع
بلفظه معناه سواء كانا حقيقيين او مجازيين او تخمينيين احدهما ثم يراد بتفسير الآخر ويراد باحد ضربيته
وبالآخر وهو من المحسوسات المعنوية تصحيح العبارة بالحسن المعنوي تكلف بعيد لانه المحسوسات المعنوية
بعد مطابقة الكلام للعقيدة الحال ورعاية وصحح البطلان تعبد الحسن دون صحة اصل المعنى المراد فتأمل
قوله فان كنت ناقلا الى تفصيل الشقوق المنفصلة المطوية كما بينا فلا يرد ما قيل ان الغناء لتعقب
مع ان الكثرة ناقلا ليس مؤخر عن القول بالكلام فيحتاج الى العمل بالمجاز في قوله اذا قلت بان يراد اذا اردت
القول كما حمل في قوله قلنا اذا قسم الى الصلوق في غسلا وجوه حكم الالية لا يراد اذا اردتم الصلوق وخبر فيه
راجع الى الكلام المصدر الذي يأتي جملة خبرية بعد النقل سواء كان المنقول مقروا مركبا تقييديا او انشائيا
اخباريا لان النقل لا يتوجه الا بصيغة من صيغ الاخبار كقولنا فلان كذا وروى وحدث ونحو ذلك ويحتمل النقل
والمنقول معا جملة خبرية وطرفية فيه من قيد ظرفية الكل الى الجزء وتشبيها للكل بالنظرية في الاطراف فيكون
استعارة فلا يرد ما صنوهوه المحسوس من ان الضمير راجع الى الكلام باعتبار محققه في ضمن الكلام

الاصطلاح الى الخاص والالام يصح كونه ناقلا فيه فان قلت لم لم يقل ناقلا حتى لا يحتاج الى اعتبار
الفرد الاصطلاح الى الخاص كونه كلاما منقولاً والمتقول لا يخص بالفرد الاصطلاح الى الخاص نعم لكن المص
يصدر بيا لا لفظا ثلث لكثرة الوقوع وهو غير واقعة في المنقول وتعلق المواخذة به قليل الوقوع
انتهى اقول اول حاجته الى اعتبار الفرد الى الخاص لان في كل تقييم بين مقسمي اعم والقسم بين اخص
البيان فلا يحسن الحاجة الى اعتبار الفرد الى الخاص وما نحن فيه كذلك وثانيا لا نعلم الملازمة وقوله والالام
يصح لان عدم الاعتبار لا يستلزم اعتبارا لعدم وثالث لقسم من الشواهد بان قلت انه قال ناقلا
لا يعلم المنقول وانه قال ناقلا فيه لا يعلم المنقول بالكلام الاصطلاح الى الخاص وغيره وهو فاسد لما بينا من انه
سواء كان ناقلا او ناقلا فيه يعلم المنقول قطعا ورابعا لا يطابق الجواب لسؤال فافهم وكذا لا نقول
فتقطع وهذه الشرطية كالتيق مبهمة الاحتمال لوجه النقل او مدعى ضرورة او مسلمة فلا يتوجه
الوطائف قوله وهو الى الخاص كانه تغييرا لاقول المطلق ينبغي ان يقال وهو الى الخاص من الغير
حد في الكلام وانه كانه تغييرا للقيود فالمدعى ان يقال وهو الى الخاص كانه كذا اقول ان الخاص في التغيير
عملية عن المنقول فقط والكلام الذي هو مرجع الظاهر عبارة عن النقل والمنقول معا فالغير
يكون للناقل المطلق وذكر الكلام كانه الى الخاص كانه لا يلاحظ بدو الخاص تنبها على التغير الى بالالام
الى الخاص والتقييد بقوله من الغير بالالتزام للاحتراض عن الحكاية عن القسم وعن الحكاية بالالتزام صحة
المنقول ان الحكاية عن نفسه والحكاية بالالتزام داخل في المدعى وقروية التقييد قوله او مدعى القضية
اذا قبل العام بالخاص براد ما وراء الى الخاص فيصير منع الجمع بين مقدمية الشرطية فلا يرد ما قيل
الانفصال بين الشقين لا مكانا جمعها وامكانا خلقا لها قوله باي وجه كان سواء كانه متعلق بالخاص
لا يتعلق بالتزام المنع على ما قيل لانه سواء كان الخاص يبدل او عطف ببيان منه فلا معنى بتعلقه بالتزام
او مدعى اه كانه او انفصال منع الجمع قبل الشرطية المتصلة الواردة لتفصيل شقوق المتصلة
لم يبعد باو الفاصلة واللائق بواو الاصل لان التفصيل يقتضي ان كان بين الشقين انفصال ان
يورد مستقلا بشرطية متصلة قلت اذا كان الجزاء المرتب على الشقين المتصلتين متحدا فلا يخص
ان يجمع الشقين في الجزاء مع الانفصال بين مقدمية الشرطية اشارة الى الشرطيتين المتصلتين قوله
وهو الناصب نقه اه هذا تعريف المدعى مطلقا سواء كان الدليل او لالم يقل لاثبات الحكم مع ان اختياره
ببعض اذ الاثبات يخص بالحكم النظري وفي اكثر الاستدلال بالدليل مع ان المدعى اعم والبيان يعم الحكم النظري
والظهور في بطلان الدليل والظهور في بطلان الدليل والتبيين اذ البيان لا يطلق على فعل المبين كالاستدلال
والكلام

والكلام وعلى ما حصله التبيين وعلى متعلق التبيين ومحمد وهو العلم وبالنظر الى هذه الاطلاقات قيد
البيان عبارة عن الصالح التوفيق الايضاح الحق لا الحكم النظري والظهور في الدليل والتبيين قوله فالوطائف
لوجه اه هذا مبتدأ والخبر محذوف اي ثلثة امور والمذكور بدل من الخبر المحذوف فلا يرد ما توهم
البعض بكن الملازمة بين الشرطية غير متحقق على ما لا يخفى لاحتمال ايراد الخصم غير هذه الوطائف المذكورة
ولو غير موجهة وان لا يخص ويمكن الجواب بمعونة المقام بان قيد المشيئة معتبر وهو من حيث كونه
التي صيغ من مظاهر من هذا النوع بيا حال المناظره قوله اي عن ثلثة الخصومة الخ لا يقع
ارادة الخصم بالفعل لانه قيد لا يرد لانه لا يخص بالكلية بل يقتضي ان يكون قبل ايراد خصامه ان ليس
كذلك لان الكلام مسبق لبيان اول المباحثه فلا احتمال لوجه النقل والمدعى في المرتبة الثانية علم الخاطئة
والثالث الى غير ذلك فلو كان الخصم خصا بالفعل لا تسمى ولا تسمى يقال ان من ثلثة اهم من الخصومة
بالفعل فلا محذور فلا وجه لما قيل ان اريد الخصم بعد المرتبة الاولى فيقول الكلام اية اما ان يتسلسل
او بدو او ينتهي اما ما يجوز في الاول المرتبة كالميل الى شقين الاولين فثبت ان الخصم لا يكون بالفعل فيحتاج الى
التاويل المذكور ويحتمل ان يكون وجه التفسير تعميم الخصم من ان يكون وقت النقل والمدعى وان يكون بعد
وقتها او من ان يكون الخصم مغايرا لانه ان لنا قيد والمدعى او مغايرا لانه لا اعتبار كما جعل الشخص الواحد
ومجيبا وناقلا ومدعى بطلان قوله المناقضة مجازا الفتوى الخ ان المناقضة في عرفهم طلب الدليل
على مقدمة الدليل شرط او شرط او ليس صرحنا بالدليل فيكون معنا مجازا مسعلة في جزء معناه يعني طلب
الدليل قيد لغوي احتراز عن العقل والحذف في لا عن الشرعي والعرف لان الفتوى قد يكون مقابلا للشرع
والعرف مثلا اذا كان المجاز باعتبار المعنى اللغوي ووجه المعنى الشرعي والعرفي وقد يكون مقابلا للمعنى
والحذف في وجهنا مقابل للمعنى والحذف في فيشمل المجاز اللغوي سواء كان باعتبار المعنى اللغوي والشرعي
والعرفي مطلقا قد يكون لنفي القيد ويكون القيد الماهية بشروط ناشئ وقد يكون للتعميم ويكون القيد الماهية
لا بشروط ناشئ والمراد هنا اننا ولذا فسر بقوله سواء كان الخ وبوجه حاصل القيد ايجابا كليا معكنا اكل
مناقضة مجاز لغوي يجري في كل نقل ومدعى سواء كانا قطبين نظريتين معلومتين عند الخصم والاصل
او بدو يمتين واستقرائهما فاستثنى الاستقرائية والبدئية لكن بقي احتمال ان يكون معلومة عند الخصم
ولا بد من اخراجها لانه لا يتوجه عليها المناقضة لما عرفت ان المناقضة طلب الدليل والدليل
لا يطلب معلوم بل النظري المجزئ اللهم الا ان يقال لغرض تحصيل العلم بطرق متعددة حتى لا ينافي
اظهار الصواب قوله الا اذا كان استقرائية الخ هذا الاستثناء باعتبار القيد اعلم ان الاستثناء ليس

صحة
متبين

دخول المستثناء في حكم الوارد على المستثنى منه وهذا سبب المنع بحكم على وجهين الوجه الاول اذا كان
المدعى عوى استقرائية او بديهية يتوجه المناقضة بلا شبهة فقط والوجه الثاني اذا كان المدعى عوى كذا يتوجه
المناقضة مع السند فقط مكن الوجه الاول لا يتوجه وان رآى وجود ذلك بقوله في المنع في المنع الخ
فيكون حاصل الاستثناء رفعاً لايجاب الكلي لان الاستثناء ايجاب بعد النفي في بعد الاثبات بناء على
قاعدة العربية قوله او بديهية الخ البديهية ما لا يحتاج في الجزم برفوع النسبة فيها الى الدليل وهي
قد يكون جلية وقد يكون خفية والخفية يحتاج الى ثبوت والجلية لا يحتاج الى دليل ولا الى ثبوت البديهية
يحمل ان يكون بديهية عند المدعى وعند الخصم وفي نفس الامر والمراد منها البديهية في نفسه
الامر دونه الاول والثاني ان كان الاول يحتمل ان يكون نظرية عند الخصم فتوجه المناقضة المطلق
فلا يصح الاستثناء وان كان الثاني الى يتوجه المناقضة اصلاً سواء كان مع الشاهد او لا مع ان ليس كذلك
كايته فتعين الثالث قوله في لا بد من دليل حكم المستفاد من الاستثناء هكذا المدعى الاستقرائية والبديهية
لا يتوجه عليه المناقضة مطلقاً لانها لا بد في منبها من اثباته وكل شيء كذا لا يتوجه عليه المناقضة
مطلقاً فينتج المطلب والصرفى نظرية واشتباها بالخلف بقوله والافلية مدقوقة عاقبة من ان هذا يطلق
على عرفهم ما يدل على فاد الدليل وقد يطلق على ما يدل على الفاد مطلقاً والسند ما يقوى المنع
بزعم المانع كاسبق في خاتمة السبب للمقام ان يقال لا بد من سند كايده على المستثنى منه يمكن ان يقال
اشار الى ان الثالث قد يطلق على السند من حيث دلالة على الفاد لقوله بان يقول الخ
متعلق بالمناقضة ببيان طريق التعبير في اثبات البينة وهي ستة طرق على طريق التمثيل يعني ليس
بمختصر لهذه الاول والثالث مختص بالنقل والاثبات والرابع مختص بالمدعى في الفاد صريحاً
مشتركة بينهما مرجع الكل واحد هو المطلوب البيان قوله والنقض السببي الخ نقل عنه ان
النقض والمعارضة ايضا من قبيل المجاز كغيره واهذين الوصفين كما لا امتياز انتهى
اشار بكمال الامتياز لان اصل الامتياز ثابت بالفاظهم مكن الكمال يحصل هذه الاصناف وكذا
الامتياز بالفاظهم مشترك بين الوظائف الثلاثة الحقيقة والمجازية والامتياز بالمخصوص بالمجازية
يحصل بهذه فقد علم ان الامتياز الموقر باعتبار الاسماء لا باعتبار الالفاظ فظن بعض المواشي الامتياز
ان الاول ليس بمقارن بالثابت حدود الدليل والامتياز مقارن بالثابت حدود الدليل بمقارن بالدليل
وليس كذلك وقال بعض الاخر ان النقص والمعارضة في مقابلة النقل والمدعى غصب غير
مسموع فانه اسد لال انما هو مق المقام وليس السائل بل الى المطابقة فعد من الوظائف الوجهة

ليس على ما ينبغي اللهم الا ان يقال الكلام بمعنى على من ذهب بجوابه الى تعصب انتهى قول الغصب في الغصب
ان كل حال المنع الاستدلال وحال الاستدلال المنع وهذا المعنى ليس بمختصاً بالنقض والمعارضة
فكأننا وصفت بجارية على قانون التوجيه على انه لو كانت غصبين لزم ان يكونا غصبين في صورة
وقوعهما في مقابلة المدعى المدعى لانه صاحبها ان نزلت مع انه لا قائل بغصبتهما قوله ان الفاد
المختص اه ان رآى انه من قبيل اضاف الصفة الى الموصوف ومعنى المخصوص ان يكون في دامننا من
الان لا فساد ما بالاطلاق حتى يقال ان مدعاهم باطلا لا يلتزم فساد من الفاد لا على التعيين
اذ هذا غير مسموع كونه رد الى الجمل ان كان التثنية للذهب الخ الضمير راجع الى المنقول عنه والمدعى
الى التناقض اذ التناقض الغير الالتزام لصحة منقول المتناقضات لا يتوجه في دامننا او نقل التناقض
الحكم العالم حادث يتوجه عليه انه باطل لانه من ان المدعى حكيم وكل شيء ثمة كذا بطل وكذا الوادى الميم
ان الجسم مركب من اجزاء لا يتجزى يتوجه عليه مدعاهم بطل لانه من ان المدعى حكيم وكل شيء ثمة كذا بطل
الاجماع على ما بينه الاصوليين اتفاق المجتهدين امة محمد في عصره على حكم شرعي بحيث لا يخرج عن اتفاق مجتهدي
وقال بعضهم اتفاق المجتهدين من امة محمد في عصره على امر والثاني اعم من الاول لشموله على كل حكم سواء كان
شرعياً او غير شرعي وصح معنى متعارفاً للاجماع وفيما نحن فيه ان حمل على المعنى الاول يخص بالحكم الشرعي
وان حمل على المعنى الثاني يخص باجماع المجتهدين والمسلمين مع ان الوظائف مسببة في الكتب عام لا حكم
الشرعي وغيره ولا هل الملل وغيره كالحكام في لفظ ان يحمل الاجماع على اتفاق قوم على امر مطلقاً
كان القوم من اهل الملل او غيرهما وسواء كان الامر حكماً او شرعياً او غير شرعياً مثلاً قول المتصوفة بطلان
قوله الشيخ رايت الدارى بقى في يوم مرق او مرتين في الدنيا والمدعى في رايت البارى بقى في يوم مرق او
مرتين في الدنيا يتوجه عليه ان النقل والمدعى بطل لانه في الفاد لاجماع وكل مخالف لاجماع بطل قوله فيه تحريد
الخ الى كل واحد من النقص السببي والمعارضة التقديرية تحريده وهو مستعمل اللفظ في جزء معناه
كما اذا قلنا الانسان الناطق فيراد باللفظ الانسان الحيوان فقط ثم يصح توصيفه بالناطق والناطق لا يقتضيه
مستدركا وكذا ما نحن فيه والتحريد في العبارة لا بد من ان يكون التثنية في هذا المقام قد وقع في قوله لا بد من ان يكون
قد خصص الفاد وباعتبار قيد الاشياء المراد اذ اعتبار المجاز فيها ليس باعتبار هذين القيدين بل باعتبار
انها واردة على المدعى بالنقل والامكن في النقل والمدعى دليلاً فكان مجازاً ويمكن ان يقال وجوب تحريده
ان النقص يكون بالتخلص او بخصوص الفاد والتخلف لم ينص في النقل والمدعى فيكون بخصوص فقط
فلذا جرد وكذا المعارضة قد تعرف بقوله المقابلة على سبيل الممانعة وبقوله هي اقامة الدليل على خلقهم

عليه الخضم الدليل وبالترتيب الاول لا يتوهم في زافي مقابلة النقل والمدعي الغير المدلل والمجازي يتوهم بالتعريف
فلقد جرد لي علم كونه بالتعريف التحويلات والفرق بين النقص الشبهي انه نقل عن هذا من قبيل عطف
العلم على المعلوم لان تعديره وفيه اي في كل واحد منهما تجريد اذ الفرق الخ انتهى حاصل الدليل النقص
الشبهي والمعارضة التعديرية مشتركان في ابطال النقل والمدعي ومما زان ان يكون الابطال في المعارضة
التعديرية بواسطة اثبات نقيضها وبلا خطبة الدليل العرضي المعروض دلالة على عينيها ويكفي الابطال في
النقص الشبهي بدونه تلك الملاحظة والوسطية بل بخصوص النفس وكل شيء ثبوتها كذا في تقييد كل واحد
منهما لهذا القيد فيه تجريد والازم التكرار واللازم بطل فينتج في كل واحد منهما تجريد قوله وهو ان التاهنا
اي في مقام النقل والمدعي ووجه التعريف والتقسيم قدم ببيان التاهن مع انه مؤخر في المتن الشرح لان مفهوم
المعارضة وهو دى ومفهوم النقص عد في ذلك الوجود والعدم مقيد بتوقف علم على علم القيد والمقام
مقام التعريف فلقد قدم في التعريف في اخر المتن لان ارجح المنوع الثلاثة المنع ثم النقص ثم المعارضة فافهم
قوله بواسطة اثبات نقيضها ما قيل الاول ان يقال بواسطة اثبات خلافتها كما في المتن لانه يرد عليه
انه يلزم ان لا يتوهم ابطالها بواسطة اثبات الاخص من نقيضها او ماويه معارضة تعديرية فيبطل
كلامه ان نقله مقابلة النقل في المنع والنقص والمعارضة لظهور انه ليس منعا ولا نقضا ولا معارضة انتهى
ونحن نقول في اثبات نقيضه ان الى ان المراد من الخلاف الماخوذ في تعريف المعارضة النقيض
لان اثبات خلاف المراد اما ان يكون باثبات عين النقيض او ماويه او اخص منه او اعم منه والاول
والثالث يستلزم اثباتها اثبات النقيض لان ثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم ولذلك ثبوت
احد المتساويين يستلزم ثبوت المتساوي الاخر واما الرابع لسبيل اليه لانه يستلزم اثبات اثبات النقيض
لعدم لزوم ثبوت الاخص من ثبوت الاعم قد يتحقق المعارضة لانها هي المقابلة على سبيل الممانعة فعلم
ان المراد من الخلاف النقيض مثلا اذ ادعى نقيض الانسان ضاحك نقيضه شيء من الانسان ضاحك
ساوي نقيضه شيء من الانسان لا يتعجب اعم نقيض الانسان ليس ضاحك واذا ادعى كل انسان ضاحك
اخص نقيضه شيء من الانسان لا ضاحك لان نقيض الموجبة الكلية الية الجزئية والسبب الكلية اخص منها
اذا اثبت النقص هكذا لانه شيء من الانسان لا يمدك وكل ضاحك مدرك ينتج شيء من الانسان ضاحك
فيكون معارضة تعديرية ففسر عليه التصورية بصورة الباقية قوله وتصويره استعماله مثلا اذ ادعى كل كليم العالم
قديم يقال في مقابلة اذ فرض دليل دال على مدعي كم عندى دليل دال على خلاف مدعاه وهو العلم حادث لانه
متغير وكل متغير حادث في العالم حادث وكل مدعي ثبوت كذا بطل هذا في صورة المعارضة وفي صورة النقص

هكذا

هكذا امدعناكم بطلانه يستلزم قدم الحوادث اليومية لان حوادث اليومية من العالم مع ان حدوث اليومية
بيده وكل مستلزم مقدم شئ مع انه حادث بطله فدعناكم بطله وفسر عليه التصورية بصورة النقل قوله
واما المعارضة الحقيقية اجواب عن ثوال مقدر نشأ من تقييد المجازي والشبهي والتعديري مع ان المقام
مقام البينة السكوت فيه يفيد الجهر بالمد كذا السؤال في مثل ذلك كيف يفرض من المنوع الثلاثة يمكن مثلا
هذا القيد والحصر المستفاد من السكوت بطله لا مكان جريانه المعارضة الحقيقية ونقص التحقيق والمنع الخ
وحاصل الجواب على طريق المعارضة ان هذه الوظائف الحقيقية لا تتعلق بهما لان المعارضة الحقيقية
ابطال الدليل كالتقص الحقيقي او ابطال المدعي المدلل والمنع المجازي العقلي والمخدق مطالبة الدليل المدلل
المدلل والمنع الحقيقي مطالبة الدليل وكل الشياء ثبوت كذا كذا يقتضي الدليل مع انه غير موجود فينتج ان هذه
الوظائف يقتضي الدليل مع انه غير موجود فيضم كبرى اخرى وكل شئ يقتضي الدليل مع انه غير موجود في
النقل والمدعي لا يتعلق بهما فينتج المظن وهو هذه الوظائف لا تتعلق بهما قوله والمنع المجازي العقلي الخ قيل
الان نسب تعميم الحقيقي على ان المجازي العقلي والمخدق في ان الحقيقي مقدم على المجازي ومناسب سببا فيقول
ان المجازي العقلي والمخدق في يتعلق بهما بالمدعي المدلل وهو يناسب المقام واخرجهما بقيد مخصوص وهو القيد
اللفظي في المجازي اللفظي والمخج بقيد مخصوص الشئ في المدخل وليس الحقيقي كذا فلقد قدمه
لان المعارضة الحقيقية الخ عرف بعض المحققين المعارضة الحقيقية بقوله على سبيل الممانعة ويكون
حاصلا ابطال دليل المعلن بمقابلة دليل مانع لذلك الدليل في ثبوت مقتضاه فيكون ابطال الدليل
بمقابلة وعرف الجمهور بقوله وهي اعم الدليل عليه الخضم الدليل فيكون حاصلا ابطال مدعي الدليل
بدليل الخلاف فلقد قال الشارح بالترديد بناء على المذهبين ولم يبين النقص الحقيقي مستقلا واكتفى
بجعله تنظير المعارضة ابطال الدليل فاعرفت قوله وحما يجب ان يعلم ههنا اعم ان هذا العنوان
يؤتى في العبارة اما لا هل لدرث ما يجب او للتعظيم او للتخصر والتقصراد عا بان هذه المبين
واجيب بان يعلم فقط دونه غيره وهكذا التكتة والمزايا يفهم من التقدم ومن من التبعية في مكان
لفظ البعض وكذا ما يفيد معنى التبعية كالتركيب ومن التبعية قد ينشأ عن التعظيم وقد ينشأ
عن التحقير كما في قوله تعالى ومن الناس من يقول انا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين الآية لكن
بانظرام المقام يفهم احد هي ويخص به ويمكن ان يقال ان مراد الله من هذا المقام اعتذار عن
اثباته صاحب الحقيقة ومجانه في هذا العلم لانها عن علم البينة فلا يناسب اثباته في غير فيه وان جاز
اثباته في بعض مسئلة العلم في العلم الاخر على سبيل الاستطراد وكذا ادعى انه مست الى جنة باشد

احتياجه حتى لو لم يبين لم يدرك هذه المسائل فاضطر الى البيان فيها شرعا في تفصيلها فان قيل
وجه الاحتياج بالبيان الحقيقة والمجاز قلنا المتنوع الثلث التي جعلت موضوعات المسائل فيه الحقيقة
والمجاز وتصديق المسائل وادراكها موقوف على معرفة اطرافها ومعرفة قيودات اطرافها بالبيان
فلما مست الى وجه قوله ان كل من الحقيقة والمجاز العلم اولاً ان الحقيقة في الاصل معيّل بمعنى فاعلم
ما هو زان من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول ما هو زان من حقيقة الشيء اذا ثبت ثم نقل الى الكلمة
الثابتة والمشتبهة في مكانها الاصل والثاء فيها للنقل منقول من الوصفية الى الامة وهي قد يكون باعياً
الموضوع له سواء كان الوضع باعتبار اللفظ او باعتبار الشرع او باعتبار الاصطلاح او باعتبار الفرق
فيكون الحقيقة من اوصاف اللفظ سواء كان مفرداً او مركباً فتعرف بانها لفظ مستعمل فيها وضع له في اصطلاح
به التي طب فيكون عاماً للمفرد والمركب وبعضهم يعرف بالكلمة المستعملة في كاعرف الشر فيكون خاصاً بالمفرد
وجه التخصيص ان الاصل في الحقيقة في المفرد لان الحقيقة في المركب قد يكون باعتبار هيئته فتقدم بالحقيقة
في المفرد وايضاً قد يكون الحقيقة باعتبار النسبة ووجه المعنى الموضوع له في اختلاف كونها من صفات اللفظ
او من صفات الاسناد وقلنا بعضهم من صفات اللفظ ففرق الحقيقة العقلية باعتبار نسبة الاسناد
فقط جمل السند فيها الفعل او معناه الى ما هو له عند المتكلم في اللفظ فتعرف باعتبار النسبة المطلقة بينهما
لفظ مركب ربط النسبة فيه الى هي له عند المتكلم في اللفظ فيكون التعريف اعم من المركب التام ولما قص
لان النسبة الاسنادية اللهم من النسبة الاسنادية والايقاعية والاطافية مثل انبت الله البقلة واجرية الماء
وجمل القرس وقلنا بعضهم من صفات الاسناد ففرق الحقيقة العقلية بانها اسناد الفعل او معناه الى
ما هو له عند المتكلم في اللفظ واعتراض على هذا التعريف انه غير شامل للنسبة الايقاعية والاطافية جميع
لها من الحقيقة العقلية واجيب بان هذا التعريف للمجاز العقلي في النسبة الاسنادية خاصة او
المطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه او يكون مستلزماً
له فيكون التعريف العام ان كل شيء افراد وجعل النسبة متعلقاً الى هي له عند المتكلم في اللفظ فعلم ان
لفظ الحقيقة يطلق على معنيين متباينين فلابد من تمييز بينهما قيد الحقيقة التي كانت باعتبار الموضوع
له بقول شبه وقيد الحقيقة التي كانت باعتبار النسبة العقلية قوله في الحقيقة اللغوية اه قدم بيان
الحقيقة على المجاز لان بينهما تقابل العدم والملكة حيث استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعمال
في غير ما وضع له والاعدام انما تعرف بملكانها مع ان المقام التعريف فيكون الحقيقة مفقود ما بحسب
المفهوم وكذا مقدم بحسب الذات لان الدال غير ما وضع له فرغ الدال على ما وضع له والاصل مقدم على

الفرع

الفرع ولهذا قدم وضعاً والتقييد باللفظ لا متباز عن العقلي فقط واللفظ هو هنا مقابل للعقلي
دون الشرح والعرفي فيشمل الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية والبرقية قوله وهي الكلمة المستعملة في
ان معنى الاستعمال في الموضوع له ذكر اللفظ وطب دلالة على المعنى وادارة منه فجزء من استعمال
ومعنى الوضع تعيين اللفظ الدلالة على معنى بنف اي ليدل بنفسه لا بقربية تنظم اليه قوله في اصطلاح
به التي طب متعلق بوضع الاستعمال اذ لو تعلق بالاستعمال لكان الفاد من وجوه الاول متعلق بالمجاز
بمعنى واحد من جنس واحد متعلق واحد وهذا فاسد والوجه الثاني ان استعماله لا يقتضي في غير ما وضع له
في معنى مراد من اللفظ كالاستعمال اسد في زيد لان زيد بمعنى اسد ولا يجوز على ما لا يحق والوجه الثالث
لا يخرج عن التعريف اعتبار المعنى الذي خرج يتعلق به اصطلاح به التي طب بوضع فتعظن
فا حذر بالاستعمال عن الكلمة قبل استعماله وعن الحروف والزوائد التي ذكرت في العبارة ولم يطب
هذه الدلالة ولا ارادة المعنى لان الكلمة قبل استعماله والحروف والزوائد لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازاً
وبقوله فيما وضعت له عن المجاز لان المجاز لا يكون دلالة على المعنى الا بالقرينة سواء وضع نوعياً
في المعنى المجازي او لا وعن اللفظ الذي استعمله غير ما وضع له غلطاً كقولك خذ هذا القرس
مشيراً الى الكتاب بين يديك فان لفظه القرس هو هنا قد استعمله غير ما وضع له وليس الحقيقة
كما انه ليس مجازاً وعن اللفظ اللغوي لم يستعمله ما وضع له لانه اصطلاح به التي طب ولا غير
كالاسد في الرجل الشجاع لانه الاستعارة وان كانت موضوعية بالنسبة ولكن الوضع عند الإطلاق
لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق ووجه التأويل واحذر بقوله في اصطلاح به التي طب عن المجاز الذي
استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التي طب كالصلوة اذ استعمالها المجازي طب يعرف
به الشرع في الدعاء فانها لا يكون مجازاً لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في
اصطلاح انما وضعت للاذكار والادكان المخصوصة مع انها موضوعية للدعاء في اصطلاح اعني اللغوي
فلا يعرف تفصيل التعريف قوله ان لفظ المشترك يدل على في التعريف وهو لفظ وضع لمعنيين
او اكثر وضعاً متعدد دلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين
لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وكذلك يدل على في التعريف لفظ وضع المعنى بوضع نوعي الذي لا يحتاج
اللفظ في دلالة عليه الى انضمام قرينة كالمنشئ والمجموع والمصنف والمنسوب وعامة الافعال والمستعمل
والمنفق والمجمل كل ما ينفى دلالة بالهيئة وهو ينفى بثبوت قعدة دلالة على ان كل لفظ يكون بكيفية
كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم كل اسم في آخر الف

اوباء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لغز دين من مدلول ما الحق باخر هذه العلامة وكل اسم
غير لا مخور جان ومسلمين ومسلمات فهو جمع من مسيبت ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجمع
تلك فاعرف ذلك الاسم فاحفظ فانه لازم في كل موضع قوله والحقيقة العقلية التي جعلت في الحقيقة
العقلية من صفة الاسناد ووجه الكلام كما جعل اكثر للبيان لانه نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة
الى العقل على هذا النسب بلا واسطة وعلى جعلها صفة للكلام لا تشمل على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني
ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار ان ثابت في محله والى كم بذلك هو العقل ووجه الوضع
لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل يقصد المتكلم ووجه وضع اللفظ فان ضرب مثلا لا يصير غيرا عن زيدا
بوضع اللفظ بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا وانما الذي يعود الى الواضع انه لا ثبات للضرب ووجه
الخروج ووجه الزمان الماضي ووجه المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار
ان اسناده منسوب اليه واعلم ان الحقيقة والحي زسواء كانا عقليتين او لغويتين لم يتحقق بينهما الانفصال
الحقيقي حتى يلزم من وجود احداهما عدم الآخر وعدم احداهما وجود الآخر بل بينهما شبه التضاد فذلك
يثبت الواسطة بينهما مثل اللفظ الغير المستعمل في المعنى ونحوه كالبينة في الحقيقة والحي ز اللغويين وكالكائن
الذي لم يكن اسناد العقل او معناه مثل الاسناد في قوله الحيوان اجسم والانساق نوع قوله وصحى السناد
العقل في معنى الفعل للمصدر وكم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات اختار معنى الفعل ووجه الصفة
لان الصفة لا تشمل المصدر اذا الضمة ما دل على ذات مبهمة وصنعة معينة والمصدر عبارة عن الحدث فقط
واحتار بقوله اسناد الفعل او معناه عن مثل الحيوان جسم لانه المستند فيه ليس بفعل ولا معنى فعمل ولم
يدخل في الحي ز العقل بل يكون واسطة بينهما لفظ ما عبارة عن شيء والضمير المنفصل راجع الى الفعل ومعناه
والضمير المجرور راجع الى ما هو ماحول عبارة عن الفاعل فيما ينسب له نحو ضرب زيد عمر او المفعول به فيما ينسب
له نحو ضرب عمر فان الضاربية لزيد والمفروبية لعمرو وبخلاف فصاره صائما فان الصوم ليس للهار
عن التكلم متعلق بالضرف اعني له وهذا اليد خل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ووجه الواقع يمكن في خارجا
عنه ما لا يطابق الا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع او لا في درجه بقوله في الظاهر
وهو ايضا متعلق بالنظر المذكور اى الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيها يفهم من ظاهر كلامه
ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ماحول في اعتقاده ومعنى كونه له معناه قائم
ووصف وحده ان يستند اليه سواء كان مخلوقا له مقتا او غيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا
كرض ومات ولا يشترط صحة جملة عليه والا يخرج ما ينسب للسند فيه مصداق فقد رجع فيه ما يطابق الواقع

والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت الله التريخ البقله ما يطابق
الواقع فقط كقول المعتزلة ان لا يعرف حاله والمعتزلة بحضيتها منه خلق الله الاعمال كلها فان اسناد خلق الله
لا الله اسنادا ماحولا عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وما لا يطابق شيئا منهما فهو قولك
جاء زيد وانت تعلم ان لم يجزى دونه المتي طلب فهذا ايضا اسناد ماحول عند في الظاهر لان الكاذب لا ينصب
قرينة على صدوق ارادة فاحفظ فانه من التفاسير كما بينه الخول قوله والمجاز اللغوي المجاز في مفعول من
جاز الكائن يجوز ان اذا عداه نقل الكلمة الى غير اى التسمية مكان الا صير الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوها
مكانها الا صير كذا ذكره الشيخ عبد القاهر وذهب الخطيب الى انه ماحول من قولهم جعلت كذا مجازا لما حاجتي
اى طريقا لها على ان معنى جازا المكان مسلكه فان المجاز طريق الى الصور ومعناه فانه قيل في المجاز طريقا لا القو
معناه جاز في الحقيقة ايضا فيلزم ان يسمى الحقيقة بالمجاز قلنا اعتبار التناكب في تسمية شيء باسم مفاد اعتبار
المعنى في وصف شيء بشيء كسمية ان لا حرق باحمر وصف باحمر فانه اعتبار التناكب في التسمية لترجيح كلام
على غيره حال وصف للمعنى وبما ان اوله بذلك من غير ووجه الوصف لصحة الطلاقة ولهذا تشرط بقا المعنى
في الوصف ووجه التسمية ففند ذوال الحمة لا يصح وصف باحمر حقيقة ويصح تسمية بذلك فاعتبار المعنيين في
الحقيقة والمجاز ليس بصحة تسميتهما بهما بل اولية ذلك وتوجيه على تسميتهما الغيرهما من الاسماء فلا يصح
في اعتبارنا سبب التسمية ان ينقص بوجود ذلك المعنى في غير المعنى واعلم ان لفظ المجاز لفظ الحقيقة ياتي من
صفات اللفظ فاما ان يكون باعتبار الموضوع له او باعتبار الموضوع له اما مفرد وهو يعرف بان الكلمة المستعملة
في غير ما وصفته له في اصطلاحه بالمتي طلب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادة كاعرف الشا واما مركب فيعرف
بانه اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الا صير تشبيه التمثيل للمبالغة في التشبيه وما يكون باعتبار الاسناد
يعرف بانه جملة اسند فيها الفعل او معناه الا غير ماحول فاعل عند المتكلم بلا سبب بين الفعل وذلك الغير فعمل
ان المجاز سواء كان باعتبار الموضوع له او باعتبار الاسناد من صفات اللفظ وبعض على البنية كالمطبخ وغير
جعل المجاز من صفات الاسناد او لا بالذات وعرف بقوله وهو اسناد الفعل الى اه كما عرف الشرح قيدا للمجاز
الذي كان باعتبار الموضوع له سواء كان الوضع من حيث اللفظ او من حيث الشرح او من من حيث العرف بل هو
وما يكون باعتبار الاسناد قيدا بالفعل متيارا بينهما وكونه يحكم الفعل وقد يطلق لفظ المجاز ما يشترط
اللفظ او التشابه على المجاز بالزيادة والنقصان والتعاريف المذكورة انما هي على الذي هو وصف اللفظ
باعتبار استعماله في المعنى لا المجازي بالزيادة والنقصان الذي هو وصف الاعراب وصف اللفظ باعتبار
تفسير حكمه اعرابه ولذلك يقال المجاز الخذف والمجاز في الاعراب قوله هو الكلمة المستعملة المستعملة

صفة الكلمة وفي غير ما وضعت متعلق بالمستعمل وفي اصطلاح به التي طب متعلق بوصفها بالمستعمل
كما عرفت ثم نزل على وجه يصح متعلق بالمستعمل ومع قرينة متعلق بيبصم وظهير ارادة راجع الى ما وضعت
فاحترز بالمستعمل عالم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال تسمى مجازا كالاستي حقيقة وبقول في غير
ما وضعت له عن الحقيقة مما تجلوا كان او غيرها وقوله في اصطلاح به التي طب ليدخل في التعريف المجاز
المستعمل فيما ما وضعت له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعملها التي طب يعرف الشرع في الدعاء
مجازا فانه فان كان مستعمل فيها وضع له في الجملة وليس مستعمل فيها وضع في اصطلاح الذي به وقع
التي طب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعملها التي طب يعرف اللغة في الراكاة المخصوصة مجازا فقول
على وجه يصح معناه مع علاقة بين الموضوع له والمعنى المجاز الذي يستعمل فيه اللفظ لان الاستعمال على وجه
الصحي بان يكون اللفظ المستعمل والاعلى المعنى المراد ودلالة اللفظ على المعنى اما بسبب وضع الوضع او بسبب
وجود العلاقة التي هو عبارة عن اتصال المعنى الموضوع له بالمعنى المستعمل فيه الذي بسبب نقل الذهن
من اللزوم الى اللازم فاذا استعمل اللفظ في غير ما وضعت له يمتنع السماع لقول فتبين السبب الذي يخرج هذا
القيد اللفظ من التعريف كما تقول خذ هذا القوس مشير الى كتابه لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح
لعدم العلاقة واحترز بقوله مع قرينة عدم ارادة عن الكناية لان الكناية مستعمل في غير ما وضعت له مع
جواز ارادة في اللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون منقولا
والمقول منه ما غلب في معنا مجازي للموضوع الاول حتى يجر الاول وفي اللغة حقيقة في المعنى الاول مجازا في الثاني
وفي اصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الراكاة المخصوصة المشتملة على
الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجازا في الراكاة المخصوصة وفي الشرع بالعكس قوله كلفظ الراعي والبدن
في رعي يد اشارة بهذا التمثيل الى ان العلاقة المثلث راعيا بالبقول حتى وجه يصح قد يتخذ مشابهة وقد يكون
غير مشابهة فان كانت العلاقة مشابهة يسمى هذا المجاز استعارة وان كانت غير مشابهة يسمى
مجازا امرسا او معنى المشابهة كونه المعنى الحقيقي والمعنى المجازي مشترك كان في وصف له مزيد اختصاص
بالمشبه كاسد في مثل قولنا رايته السديري وهي لا يتوقف على افرادها مسموعة ومنقولة
من العربية فكل صفة مشتركة بينهما لها مزيد اختصاص للمشبه به يصح ان يكون علاقة قبل هي والعلاقة
الغير المشابهة تتوقف على كونها مسموعة ومنقولة لانه المعبر نوعا لا افرادها تتوقف على السمع
والعلاقة المسموعة منوعا يورث عدم نوعها الخامسة وعشرين عن ما ذكره القوم كالقوله والاول والقبول
والجزئية والخلول والسبية والشبه طيبة والمجازية وغير ذلك فاعلم ان في رعي بد استعارته احد بهما

قرينة

قرينة الاخرى معناه الحقيقة نظر الجيب شبه الجيب بالبدن احسن الطلعة وعبر عن الجيب بالبدن استعارة
مصرحة اصلية والرمي في نهايتها وكذلك شبه نظر الجيب بالرمي في كونه مصيبا وموثر في الرمي والمنظور وعبر عن
النظر بالرمي استعارة مصرحة بتبعية والبدن قرينتها كامل قوله ويقال له المجاز في الطرف اي طرف الاسناد
سواء كان في الفعل والفاعل او في الخبر والمبتداء ويعلم منه ان الحقيقة اللغوية كذلك يقال لها الحقيقة
في الطرف قوله المجاز العقلي اسناد الفعل او معناه الى ملائمة متعلق بالاسناد وله متعلق بالملازمة وتبين
راجع الى الفعل او معناه في غير ما هو صفة للملابس والظهور المنفصل راجع الى الفعل او معناه الضمير المحرور
راجع الى ما هو حصول حاصل اسناد الفعل او معناه الى الملايس للفعل او معناه غير الملايس الذي ذلك الفعل
او معناه لا يقع غير الفاعل في بابي الفاعل وغير المفعول في بابي المفعول والتقييد بقرينة صادرة لازم لان
المتبادر الى الفهم عند انتقاء القرينة هو الحقيقة قوله ان الملازمة بمعنى التعلق فلا فعل ملابس شي بلايس
الفاعل من وجه صدوره وقيامه وبلايس المفعول من جهة وقوعه عليه وبلايس المصدر من جهة تفرجه
ونوعه وعدده وبلايس الزمان والمكان من جهة وقوعه فيها والسبب من جهة صدوره او وقوعه لاجل
فانما دل الاسناد الى الفاعل اذا كان مبنيا على حقيقة مثل ضرب زيد عمرو او ضرب عمرو ابنا له لافعال الفاعل والى
غير المفعول في المبنى للمفعول مجازا مثل عيشة راضية ومسيل مقم وجد جده ونهان صائم ونهر جار وبني
الامير المدبنة فان قيل هذا التعريف انه لا يشمل على المجاز العقلي الذي يكون باعتبار النسبة الاضافية مثل
مكر الليل وجرى النهار ولا على المجاز العقلي الذي يكون باعتبار النسبة الابقائية مثل اجريت النهر قلنا ان
المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها في اسناد الفعل الى غير ما هو حقه ان يستداه
مجازا فكذلك الابقاء على غير ما هو حقه ان يقع عليه واضافته المضام الى ما هو حقه ان يضاف اليه لانه جاز
موضوعه الاصلي كونه هذا التعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او المطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور
في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه او بقرينة مستلزمه كماله المثال المذكور مثلا جرى النهار
مستلزم لقول النهار جاز ومكر الليل مستلزم لقول مكر واجريت النهر مستلزم لقول النهار مجرى
وغير ذلك تدبر فانه هذا البحث نفيس كذا في حقيقة العلامة التفتا زارحة الله تعالى عليه قوله
كالاسناد في اخي الارض شباب الزمان هذا اذا صدق من الموصد بقرينة الشباب غير ما هو له الاحياء عند
اعتقاده لكن بقرينة شباب الاحياء فالاسناد يكون مجازيا واما ان صدر من الدهر بقرينة ما هو له الاحياء
عند اعتقاده فيكون الاسناد حقيقيا والظرف فانه في هذا المثال مجازيا ايضا لان المراد باحياء الارض
تمهيج القوى الناحية فيها واحداث نظارتها بانواع النهايات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي

والمراد في مثله ان لو كان له مثل كانه هو مثل كانه هو مثله ان التقدير ان موجود قوله ويقال له
المجاز في الخلق والمجاز في الاعراب اي بمعنى اسمي هذين الاسمين لان هذا المجاز فضل بسبب الخلق والسبب
الاعراب فيخرج هذه النسبة بتسمية هذين الاسمين دون غيرها وكذلك يسمى بالمجاز بالزيادة والمجاز بالنقص
اي التسمية ليست مخصوصة بمذهب دون مذهب فلا يريد ما قبل من انه هذه العبارة ليست بخلاف
عن الاصطلاح وراى صاحب المفتاح انه اعلم ان صاحب المفتاح قال وراى في هذا النوع ان بعد ملحق بالمجاز
ومثلهما بالاشتراك في التسمية عن اصل لا غير الاصل لان بعد مجي زاول هذا ان ذكر الحديث ماله لكن العدم
في ذلك على السلف واعتراض عليه انه ان اراد بعبارة من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا تزامن في ذلك
سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوا من اقسام المجاز اللغوي للمقابل للحقيقة
المفسرة بتفسير يتناول غير فليس كذلك لا اتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا
في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كانه التعريف الذي نقله الكاكي عنهم وهو
كل كلمة اراد بها غير ما وضعت له في وضع واحد الملا حظ بين الكلمة والاول فقط انه يتناول هذا النوع
من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والالهي في تعريف الكاكي ايضا واحاط بتقسيم المجاز الى هذا
النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليها كما يقال المستثنى متصل ومنقطع ما يطلق عليه لفظ المستثنى
متصل ومنقطع فاعلم ان وجه التاميل في الاعتراض على ما قاله صاحب المفتاح ويحتمل ان يكون
وجه التاميل الاعتراض على تعريف المجاز بالزيادة او بالنقصان والجواب بغير السؤال مثلا انه زيد
قائم وسرت يوم الجمعة يد فلا يرد في التعريف لان نصب زيدا كان بزيادة وقيل الزيادة كانه مرفوعا
وكذلك اليوم قبل الخلق كانه مجرورا وبعده منصوبا مع انها لب من هذا النوع من المجاز وتقرر
الجواب ان التغيير في هذا النوع يتحقق باعتبار اللفظ والمعنى معا بسبب الخلق والزيادة في مادة النقص
ليس التغيير كذلك بل كلاهما باق على معنى الحقيقة لكن تغييرا في الاعراب وفيه تامل ان اردت الاطلاق
فارجع الى المصطلحات والنسبة بين الاقسام اعلم اولاً ان النسبة اما ان ياتى بين المفردين
واما ان ياتى بين القضيتين وما ياتى بين المفردين ياتى باعتبار الحمل والصدق او باعتبار التحقق وما ياتى
بين القضيتين ياتى باعتبار التحقق فقط فالنسبة بين الشئيين على اربعة اقسام التسمية والتباني
والعموم والخصوص مطلق والعموم والخصوص من وجه لانه الشئيين اما ان يتصادق كل واحد منهما
على كل ما صدق عليه الاخر او لا ان كان الاول فيها مساويا كالانسان والناطق وان كان التامان لا يصدق
شئ منهما على شئ ما يصدق عليه الاخر او لا ان كان الاول فيها متبايناً كالانسان والفرس وان كان التامان

التامان يصدق احدهما على كل ما صدق الاخر به والعكس واما ان يصدق كل واحد منهما على بعض
ما يصدق عليه الاخر فقط ان كان الاول فيها يتبايناً عموم وخصوص مطلق كالحيوة والانسان وان كان
التامان يتبايناً عموم وخصوص من وجه كالحيوة والاسن وقس عليه حال النسبة باعتبار التحقق سواء
كان في المفردين او القضيتين فعلم ان مرجع التامان وصدق موجبين كليتين من الطرفين و مرجع
التباينين صدق سالبين كليتين من الطرفين و مرجع عموم وخصوص مطلق صدق الموجبة الكليتين
طرف وصدق رفع الايجاب الكلي من طرف اخر و مرجع ما بينهما عموم وخصوص من وجه صدق الموجبتين و
السالبين الجزئيتين من كل واحد من الطرفين قوله مقرر على ستة اوجه لان الاقسام اربعة الحقيقة
العقلية والمجاز اللغوي والمجاز العقلي ان اقيس الاول بالثلاثة الى الرابع فيحصل وجه واحد فيكون المجموع ستة
كل منهما يتباين كل مجزئتين من صدق كل واحد منهما على الاخر بحسب المفهوم والذات فيصده فذلك
كليتين من كل الطرفين قوله واما بحسب التحقق اي بمعنى بحسب الثبوت والوجود فيصده بينهما بالثبوت
جزئيتان فلا بد في هذه النسبة ثلث مواد يجتمع الطرفين فيها ومادة يقرن احدهما من الاخر ومادة
يقرن الاخر من احدهما ولم يكن بين التامان والرابع اي الحقيقة العقلية والمجاز العقلي عموم وخصوص من وجه
بل بينهما تباني كل لان محلهما النسبة والنسبة الواحدة لا ينصف في حالة واحدة بالحقيقة والمجاز والادام
اجتماع القضيضين ووجه النسبة الباقية فيبينها عموم وخصوص من وجه الاول بين حقيقة اللغوية وحقيقة
عقلية مادة الاجتماع نحو ان ثبت الله البقل ومادة الافتراق لحقيقة اللغوية عن الحقيقة العقلية نحو ان ثبت
الربيع البقل صادر عن الموحدين ومادة الافتراق لحقيقة العقلية اللغوية نحو ان ثبت الربيع البقل الزمان
صادر عن غير الموحدين والتباين حقيقة لغوية ومجاز لغوي ومادة الاجتماع نحو ان ثبت البقل شباب الزمان
ومادة الافتراق حقيقة لغوية عن المجاز اللغوي نحو ان ثبت الربيع البقل ومادة الافتراق المجاز اللغوي عن الحقيقة
اللغوية نحو ان ثبت شباب الزمان والتباين بين حقيقة لغوية ومجاز عقلي ومادة الاجتماع نحو ان ثبت الربيع البقل
صادر عن الموحدين ومادة الافتراق مجزئتين من حقيقة اللغوية نحو ان ثبت الربيع البقل صادر عن الموحدين
والربيع بين الحقيقة العقلية والمجاز اللغوي مادة الاجتماع نحو ان ثبت الربيع البقل الزمان صادر عن غير الموحدين
ومادة الافتراق الحقيقة العقلية عن المجاز اللغوي نحو ان ثبت الربيع البقل صادر عن غير الموحدين ومادة
المجاز اللغوي نحو ان ثبت شباب الزمان صادر عن غير الموحدين والتباين بين مجزئتين من حقيقة لغوية ومجاز عقلي
مادة الاجتماع نحو ان ثبت شباب الزمان صادر عن الموحدين ومادة الافتراق المجاز اللغوي عن الحقيقة

المعقل فواجب الارض شباب الزمان صادرا عن غير الموحدين ومادة الافتراق بجاز العقلي عن الجاز الفعوى
نحو انت الربيع البقل صادرا عن الموحدين فاحفظ هذا قوله اعتبر مواد التحقيق بالكلية الاشارة لادفع
توصم ان الاجتماع والافتراق انما يعتبر بالنسبة للمادة واحدة وز المنذور لم يكن كذلك بل بعضهم وقع
في الكلمة وبعضهم في النسبة والكلمة الاخرى قد فسد ان المادة واحدة بالوحدة الا اعتبارية وهو الكلام
واحد كان في نفسه متقدرا وان اعتبر الوحدة المادة في نفس الامر فالحال كما سياتي قوله واما اذا اعتبر في الاول
والثالث اه في النسبة بين الحقيقة اللغوية والجاز اللغوي بين الحقيقة العقلية والجاز العقلي تباين كلياً
لان بين مفهومي الاولين وكذا بين مفهومي الثانيين شبه تقابل القدم والكلمة والمتقابلان لا يجتمعان
في محلا واحدة في زمان واحد من جهة واحدة فيصدق من الطرفين سلبتين كليتين فتتحقق التباين الكلي
وذا رتبة الباقية لا يتبين بينهما ببيان والامور فيها فتتحقق صدق الجزئيتين سلبتين كانتا او موجبتين
ومثال مادة الاجتماع والافتراق يظهر من امثلة البقرة الى بيننا ما انما فتدبر قوله فالمنع
حقيقة لغوية واسنادة الجاز لان المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل فيكون مستلزما فيما وضع له
ويكون اسناده الى ما هو له وهو الصغرى التي من مقدمة الدليل فيكون المنع حقيقة واسناد حقيقة
عقلية واعتراض عليه بعض باء حاصل قولك صغرى دليلك ثم هذا مطد الدليل على المقدمة المعينة
يعني ان المقدمة المعينة مأخوذة في ماهية المنع ونوا نسب الى الصغرى يكون تكرار فيحمل على التجريد
في نسبة المنع الى الصغرى فيكون المنع جازا من قبيل ذلك كمال واردة الجزء واجاب عنه بانه من باب وضع
الظ موضوع المضمر فالاصل مطد الدليل عليها واجاب عنه البعض الاخر باب المنع بمعنى الرد التام ونحن
نقول كلا الجوابين صادرا عن غير فكر وروية لان الجواب الاول لا بدفع الاعتراض لانه يلزم
الخذ وفي سواء كان ضميرا او ظاهرا والجواب الثاني في بدهلة العرض الشيء وسوقه لا غرضه ببيان
المنع المصطلح باعتبار الحقيقة والجاز لا ببيان المنع القوي بمعنى الرد والجواب الحق ان مقدمة المعينة
مأخوذة في تعريف المنع مطلقا يحتمل على كل مقدمة والدليل والاستقوى فيكون البتة في مقدمة معينة
مخصوصة فلا يتجرى تجريدا ولا جازا ولو كان مثل هذا الجاز الزم ان يكون فعل موضوع لنسبة فاعلم ما
في الاستعمال في فعل مخصوص مجازا مع انه لا قائل به ويمكن ان يجب بانه الفرض ببيان قوة الوحي في الثالثة
حقيقة ومجاز باعتبار مورد ومورد المنع مقدمة الدليل ومورد النقض الدليل ومورد
المعارض المدعى سواء كان مجازا او حقيقة من سائر الجهات او لا فلا وجود لهذا الاعتراض واردة
على المدعى دليل او مقدمة دليل للعلاقة التي تقيم الارادة من الدليل والمقدمة بناء على مذهبيين اذا

بعض

بعض جواز المنع على نفس الدليل على طريق الحقيقة وبعضهم لم يجوز كما سياتي فلا يحد وركن المنع
حقيقة لغوية والعلاقة بين الدليل والمدعى العقلية وبين المقدمة السببية فافهم قوله واسناده الى المدعى
بجاز عقلي الاعتراض عليه ب جفلي ذلك رحمة الله عليه بان هذا خيط من لانه اذا اراد من المدعى مقدمة
لعلاقة بكون المدعى مجازا لغويا فيكون اسناد المنع اليه حقيقة عقلية لان المقدمة التي يراد من لفظ المدعى
تحمل الفعل المنع بمعنى المنوعة ويكون الاطراف مجازا لغويا وهو يتبين في الاسناد حقيقة عقلية واجاب
عنه البعض بانه قول الشارح اراد من المدعى دليل او مقدمة دليل اي اراده منع المدعى منع دليل او منع
مقدمة دليل يعني اراد هذا الحكم كما هو في الجاز العقلي وبهذا اوضح صحة كونه الاسناد مجازا عقليا مع كونه
المنع حقيقة لعدم ارادة الدليل والمقدمة من المدعى انتهى وانا نقول هذا الجواب لا يسد عبارة الشر
لان قال اراد لعلاقة والارادة بالعلاقة بكون مجازا البتة فيكون لفظ المدعى مجازا من المقدمة والدليل كذلك
ان اراد من منع المدعى منع المقدمة باعتبار الرجوع لا باعتبار الجاز في لفظ المدعى بكون المنع مجازا لغويا لوروده
على المدعى واعتبار الرجوع اعتبارا مخصص لا عبارة له في مجازية اللفظ وحقيقة بل الجواب عن هذا الاعتراض
ان الجاز اللغوي يحتاج الى القرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقية على طريق الجزئية على مذهب علم البيان
لكونها مأخوذة في تعريف وعلى طريق الشرطية على مذهب علماء الاصول لكونها غير مأخوذة بل جعلوها حاشية
له حيث عرفوا بانه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة بدو اخذ القرينة المانعة على كلامه صهيبي
لا بد من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقية ولو لم يوجد القرينة المانعة لم يكن المعنى المجازي ظاهرا ولو وجد
العلاقة فلي اخذ في تعريف حقيقة عقلية قيد عند المتكلم في الظاهر واخذ في تعريف المجاز العقلي بقرينة
بصادرة عما هو له الى ذلك الملا بس لم يصدق تعريف الحقيقة العقلية فيما نحن فيه الى اسناد المنع الى
المدعى بل يصدق تعريف الجاز العقلي لو ينصب قرينة مانعة بل وجد العلاقة فقط فيكون المدعى المراد
من المقدمة غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر ولو كان في نفسه ما هو له فكان المنع حقيقة لغوية واسناده
بجازا عقليا لصدق تعريفها لا حقيقة عقلية لعدم صدق تعريفه فتفطن فكن من انك كرين قوله
واذا قال هذا لم وقد رفق المدعى الجاز ان الاسناد في صورة الارادة والتقدير ليس الا المدعى في الظاهر
وهو الحقيقة ليس الا ما هو له والفرق بين الصورتين بان الاسناد في الاول مجاز عقلي وفي الثانية
حقيقة عقلية ليس بصواب انتهى اقول فرعي بينهما لان الاول لو ينصب قرينة مانعة عن ارادة المعنى
الحقيقية فلا يكون الاسناد الا ما هو له في الظاهر وفي الثانية قد رفق المضيق والتقدير كالمذكور ولا يحتاج الى قرينة
مانعة فيكون الاسناد في الظاهر الا ما هو له فيكون حقيقة عقلية قوله وبجازا الخذف اه قيل ان عطف على حقيقة

عقلية يلزم الاستناد مجازة الخذف وان عطف على حقيقة لغوية يلزم ان يكون المعنى مجازة الخذف والوازم
بطبيعة المجازة الخذف من صفات الكلمة وهي لفظ المدعي لا منع ولا استناد وانتهى قلنا ان النقام متناه
سؤال كانه يتوهم ان يقال هل فيه مجاز ام لا فاجيب مجازة الخذف فيكون مجاز مبتدأ محذوف خبره بقرينة
السؤال كما يقال هل في الدار رجل اصل لا والجواب رجل فيكون كلاً ما ابتدأ انباء وعطف على جملة فالمنع
فلا محذور في قوله وان منع المدعي الغير المدعي له كونه المنع مجاز لغوي لا يكون مستعملاً للدليل فقط وهو جرم
الحقيقة ولا استناد حقيقة عقلية لان المنع اذا كان بمعنى طلب البينة كان المدعي ما هو له المنع فيكون كلاً
المدعي السناد مع الفعل بما هو له عند المتكلمة النظر فيكون حقيقة عقلية قوله ولا يتعلق المؤخذه بمنقول اه
عطف على قوله واما المعارضة التحقيقية الخ اما من قبيل عطف القضية على القضية وهي عطف جملة متعددة
على جملة متعددة المناسبة بين الحاصلين او الحاصلتين وهرتا المناسبة كلاً منها تفصيل لجواب يحمل سؤال
مقدّر ناش من براءة النفي والمدعي والوضائف المجازية كانت سئل كيف الوضائف الحقيقية هل يتوهم ام لا وكيف
المنقول هل يتوهم عليه الماخذه ام لا فاجاب هكذا ومن عطف المدعي على الجملة من غير اعتبار قضية على القضية
للمناسبة السند اليها والسند اليها ان السند اليه المعطوف عليه الوضائف الحقيقية المذكورة وفي المعطوف المرتبة
ان السند للوضائف الحقيقية والمجازية فيكون الاول اخص والثاني اعم والمجازية بينهما اما اتحاد التصور على
قول واما التفريق لان اعم جز والاخص والجزء علة والكل معلول فبينهما التضائيف فيهما من الجملة العطف
والسند في متحد في التصور كما لا يخفى قوله اصلاً متعلق فلا يتعلق بغيره فلو كان المنع لا يمنع و
الا لكان القضية رفعا لا يبي بالكل فلا يليق المقام فهو يتوهم صور السلب الكل والكلية باعتبار افراد الموضوع
هو المؤخذه فيقيد عموم السلب لا افراد المؤخذه في يتعلق الاصل بالمؤخذه بالتعلق المعنوي ومن هذا
علم ان المراد من التعلق في الشرح التعلق المعنوي لا التعلق الحرفي وهذا لان الكلية والجزئية باعتبار الموضوع
وقد يتوهم باعتبار القيد وهو ههنا المنقول ويتوهم عموم السلب لا افراد المنقول كالبينة الشبهة الاولى وكثير
ونذا قدم الاول وعترض عليه ان كان متعلقا بالاول فيكون القيد وهو المنقول معاً فيحمل ان يتوهم بعض
المنقول يتعلق به المؤخذه وان كان متعلقا بالتالي فيحمل ان يتوهم بعض المؤخذه يتعلق بمنقول كلاهما غير
مرض ومناف لما نقل عن المص من ان قيد اصلاً لا يقع في بعض من ان المنقول يمنع جوازاً قلنا يمكن الجواب
باعتبار كل من الشقين ودفع المذور بانه التكررة الواقعة في خبر النفي فيقيد العموم ان كان الاصل متعلقا
بما يتوهم الاخر تكررة منفية في خبر النفي فيقيد عموم السلب باعتبار افراد المؤخذه وباعتبار افراد المنقول
قطعا واعلم ان المراد من الوقوع في خبر النفي ما يدل على التكررة النفي واما التكررة الاولى لان يستجب عليها

حكم النفي فيلزمها العموم ضرورة ان انتفاء فرد منهم لا يتوهم الا بالانتفاء جميع الافراد وقد يصدق بالنتكزة
الواحدة بصفة الواحدة فيرجع النفي الى الوصف فلا يتم مثل ما في الدار رجل بل رجلا ان اما اذا كانت
مع من ظاهرة او مقدرة كانه ما من رجل او لارجل او لارجل في الدار فهو للعموم قطعا فان قيل التكررة
المنفية لم يكن عاماً بوضع او لم بوضع للتكرير بل وضع على ما يمتنع مع وحدة ما قلنا الوضع اعم من الشخص
والنوع وقد ثبت من استحقاق التكررة المنفية ان الحكم يمنع عن الكثير الغير المحصور ولللفظ مستغرق
لكل فرد في حكم النفي بمعنى عموم النفي عن الاحادة المفردة ومن الجملة في الجمع لان النفي للعموم وهذا معنى الوضع
النوعي تامل قوله يعني لا منافعة ابياء للعموم السبب المؤخذه على تقدير تعلق الاصل بالمؤخذه فيكون
قيد مجازية او حقيقة اعم من المجاز اللغوي والمجاز العقلي والمخذه وكذا قوله لا نقصا ولا معارضة
اعم من المجازات مثل مل اللغوي والعقلي والمخذه لكن نظره صرحي البعض واحال البعض الى البعض الا
ظهور الغم فلا يرد الوضائف الصرفة من البعض واعادة للعاطفة في كلاً المعطوفين للثالثة
للسلب الكل وكذا في كل موضع قوله لا محكي للترام فيه نسبة خبرية او تقييدية اه متعلق بلا يتعلق
ودليل عليه وقول الترام فيه احتراز عن المنقول المترام صحة فانه يتوهم عليه المؤخذه والتقييدية
بنسبة خبرية وتقييدية لان المنقول الذي هو المكيمة لا يحمل غيرهما ههنا لان الاثباتات المكية و
المفردات المنقولة عموم الوضائف فيهما خصص فما تقدم في قوله ان كنت ناقلاً او مدياً للخبرية والتقييدية
يتناول القضية والتعريف والتقييم في التقييد ابياء الواقع فلا يرد ما توهم البعض وقيل ان التقييد بالتقييد
يستلزم ان التزم الناقل النسبة التقييدية يتوهم عليه كل المؤخذه مع انه ليس كذلك لان بعض المؤخذه يعقني
متعلقاً مدلاً ولا يتعلق الا بمنقول غير مدل قلنا كما ان قول الجمع بل الجمع ينقسم الاحاد كذلك اذا قيل
بالمعدي ينقسم الواحد اما الواحد فقول بل كالمؤخذه كالمقول سواء كان مشتملاً لنسبة خبرية او لنسبة
تقييدية فنظير تصوير هذا الدليل من الشكل التام كالمؤخذه متعلق بلا التزم فيه النسبة ولا شيء من المحكي
بملزم فيه النسبة فينبغي لاشي من المؤخذه متعلق بالمحكي المنقول قوله الا اذا نقل لتأييد الخ استثناء مفرغ وهو
الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه المستثنى المذكور بعد ان فيكون حاصل المعنى
اذا كان المنقول نقلاً لتأييد المقالة يتوجه اليه بعض المؤخذه لاكل المؤخذه فلا يتوهم انه يقتضي متعلق المؤخذه
المستبعية الدليل المنقول غير مدل وهو غير ما واقع وذلك لان الاستثنائية ملزم ان يكون ما بعده هانفيضاً
قبلها وما قبلها مرجحاً كلية باعتبار المؤخذه وباعتبار المؤخذه وباعتبار المنقول كما قررنا ونقيض
الرجح الكلية موجبة جزئية واعلم ان المنفي والاستثناء في المنفي وتقييد التقييد في بين البتة والخبراء الغافل

يتوجه المقدر هو مستثنى من لان الالاف خارج والاف خارج يقتضيه محزبا عاما ليتناول المستثنى وغيره وذلك
الخارج العام بقدر متساويا للمستثنى في جنس بان يقدر في نحو ما جائت الازيد ما ضرب احد وفيما كسوة الاجبة
ما كسوة لباس او صفة يعنى في كونه في علا او مفعولا او طرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها لا هذا
المقدر العام المناسب للمستثنى في جنس و صفة فان ثبت منه شيء بالايجاب القصر ضرورة بقائه ما عدا ذلك
الشيء على صفة الانتفاء وفيما نحن قيد المستثنى العام المقدر في جميع الاوقا في نحو تعلق المؤخذه بمقصودة
بوقت التعلق لتأيد المقالة نقل عنه في التفات من الخطاب الى الغيبة تنبها على ان قيد الجسيت لا يقطع فيها
تأمل يعنى النفي من قول ان كنت ناقلا الى تامل قوله في يتوجه عليه المؤخذه الى التوجه المنقولة بما بالوسطه واللام
يؤيد بعض المقالة قوله هذا الى ان في الاصول المعنى وحاصل الاستثناء وعلى الاحتمال التوجه كذا او الكل
قوله سواء كان الخ هذا من العبارة المستعملة في مقام النعم سواء اسم بمعنى التواء غير مقدم والفعل المذكور
بعده في تأويل المصدر مبتدأ وتاويله بان يجرد العقل من جزئه الزماني ويستعمل في الحديث فقط على طريق التجرية
فالمنع صهيحة المنقول عن الدليل او عينة او غير ذلك من وفي عدم تعلق المؤخذه قوله او جزء منه الدليل
او يعنى يتوجه المنقول كلا والدليل جزء منه فيثبت ومن هذا ان الجزئية صفة الدليل و صفة المنقول الكلية مع ان
قول جزء منه الدليل خبر للمنقول والجزء صفة مبتدأ ومتممة بالخارج معه فيكون صفة للغير البتة وهو هنا يلزم
ان يتوجه صفة للغير وللخلاص من هذا الاعتراض ذهب بعض الفضلاء الى ان هذا من قبيل عطف معمولين
بحرف واحد على معمول واحد وهو جازم اتفاق فقوله جزء معطوف على غير الدليل وقوله الدليل
مفعول عطف على المنقول انتهى اقول هذا ليس مخلص عن الاعتراض لان العرض من قوله سواء كان
تعيم المنقول بين الصفات لا غير وهذا غير جيد على ما لا يخفى بل الجواب الحق بما حققه باحقه استبنا
لانام العدا الشقا زاني والسيد الشريف قدس سره في تعريف الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى
من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى ما هو عالم بالوضع حيث اعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم
ان كان بمعنى المصدر من المبنى للفاعل اعنى الفاعلية فهو صفة الاعم وان كان من المبنى للمفعول اعنى
المفعولية فهو صفة المعنى وايا ما كان لا يصح حمل على الدلالة وتفسيرها باجاب السعد رحمه الله بان
ان ليس صفة اللفظ فان المعنى فهم الاعم من اللفظ وان فهم المعنى من اللفظ هو كونه اللفظ بحيث
يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفردة يصح ان يشتق منه صفة يحمل على كنه اللفظ كالدلالة وفهم
المعنى من اللفظ وان فهمه من مركب لا يمكن اشتقاقها من الاربطة مثل ان يقال اللفظ متفهم من المعنى لا يرى
لاصحة قولنا اللفظ متفهم من المعنى من هذا مثل قولهم حصول هووة الشيء في العقل واجاب

السيد الشريف

السيد الشريف القوم ان عرفوا الدلالة بما ذكر كنهم شيئا محو في ذلك ان لم يقصدوا معناه الصريح بل ما يفهم
منه مما هو صفة اللفظ اعنى كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتمدوا في ذلك على ظهور ان الدلالة صفة اللفظ
وان الفهم ليس صفة فلا بد ان يقصدوا كونه تعريفها معنى هو صفة ثم ان دلالة فهم من اللفظ اعنى
كونه بحيث يفهم منه المعنى واضح في مقام الكلام ويصح المرام في صل كلا الفاصلين يظهر واضح في قولنا
زيد حسن غلامه ان حسن مفرد صفة الغلام ومركبا بالحسن والغلام صفة بلا اعتبار الكونه على ان لا السعد
رحمه الله ويبرر الخ على ما قاله السعد قدس سره يعنى التوجه حسنا غلامه صفة زيدا فان اعرفت هذا فاعلم
ان هذا نحن قيد قوله جزء منه الدليل الجزئية مفردة صفة الدليل والجزء منه الدليل مركبا محمدا صفة المنقول و
خبره على القول الاول او بمعنى كونه جزء منه الدليل على قول الثاني وعلا كلا التحقيق يتوجه معطوف على غير الدليل
وخبره عن المنقول في المعنى فلا حاجة الى ان كتاب تكلف بارادفا حفظ فان هذا التحقيق نفيس عزيز على عزيز
قوله وينبغي ان يعلم قيد الجسيت معتبرة في التثنية لانه لو لم يعتبر القيد الجسيت لم يصح ما ذكره الى هذا المقام
مثلا ان نقل قول الحكيم هكذا قال الحكيم العالم قديم مع دليل لهذا النقل ثلثة جهات كونه نقله وقوله كلا
منقول لا وجه هذا الكلام مدعى يقطع الشك عن النقل وباعتبار جهة الاول ما يتعلق النوع المجازي كونه
المصنوع وباعتبار جهة الثانية لا يتوجه شيء وباعتبار جهة الثالثة يتوجه النوع الثلثة الحقيقية فذلك لا يمكن
يحتاج الى اعتبار قيد الجسيت ونقل عنه مثلا اذا قلت قال الرسول صلى الله عليه وسلم البينة المدعى واليهي
لمن الكري توجه عليك الوثائق الثلثة المذكورة التثنية البينة فقط فلما قلت هذا الحديث قول حق لانه
قول الرسول وكل قول فهو حق يتوجه عليك الوثائق الحقيقية وقس عليه المدعى والمنقول انتهى
اعلم ان قيد الجسيت قد يتوجه للاطلاق كقولنا الانسان من حيث هو قابل للعلم و صفة الكتاب وقد يتوجه
للتفصيل كقولنا الانسان مكلف من حيث انه من ذوى القول وقد يتوجه للتقييد الانسان من حيث انه
عالم مفرد ومكرم عند الناس وما نحن فيه يحمى من القسم الثاني والثالث فان قيل كيف يعتبر قيد الجسيت
فارج من غير دالة حال ولا مقال نعم يعتبر في التعريف سواء ذكر او لم يذكر كما نحن فيه ليس من التعريف قلنا يتعلق
الحكم على المشتق بقيد عليه ما خذ لا شقاق لهذا الحكم كقولنا اكرم العالم و بعض الجاهل فان كان القيد للتفصيل
فقط وان كان للتقييد فاعرف قوله واما الوثائق الموجبة الخ معطوف على قوله فالوثائق الموجبة حربية
على الشرطية بقوله ان كنت ناقلا او مدعى الخ والواو لجمع المطلق يعنى لا شرط بشي لادله في الترتيب
ولا المقارنة ولا الالهة لكن يتحقق في ضمن احد هذه الاحوال التثنية من غير دالة على احد صاهل مدله
لجمع فقط وفي هذا المقام المعطوف متأخر ان من المعطوف عليه كونه سببا للمعطوف فيقتضى الاتيان

بالقاء او يتم ليوافق الوضع للطبع وبما في النص لان العرض بيان حال التي صوب من غير ملاحظة الترتيب بين
الاحوال وتصوير المسئلة فكذلك الوظائف الموجهة منها عدة الشياء في كان في الاخرين كما سياتي وما كان في الاول
كذلك كان وان لم يصح الحمل بل يلزم حمل الا حصص على العام كما لا يخفى في الامور في الوظائف للاستفراق فحمل فعله الاشياء
باعتبار تقسيم الاحاد الى الاحاد اذا حكم ثبوت الحمل للموضوع في القضية الكلية يستلزم ثبوت المحو لكل فرد من
ذات الموضوع وفي هذه طرفا في تقدير علم ان موضوع علم الادب الابحاث الكلية وموضوع المسئلة يلزم ان يكون
موضوع العلم او انواعه او اقسامه الدائية او انواعها ونحوها من الاعراض الدائية وفي هذا المقام ليس كذلك لان
نعم لكن تأويل المراد بعبارة المراد بعبارة قد يكون بصريها عن المسئلة وقد لا يكون بصريها عن المسئلة بل يتم
المسئلة كناية وهذا عادة ما لوقد وما نحن فيه صريح المسئلة مثلا الاشياء المعدودة من حيثيات في الاخيرين وما
كان في مقابلة الاول وظائف موجهة في بنية الموضوع من انواع الاشياء ففطن قوله في الاخيرين اي المعارض
في اغلب الاخر على الاوسط فغير بالاخيرين وقدم المعادضة في التفسير لكونها غالبا والنقض مغلوبا قبل اطلاق
الاخير على النقض بمعنى ما ليس باول وعلى المعادضة بمعنى الحقيقة ولهذا قدمها في التفسير ولما كان الاخيرين
ما يطلق عليه لفظ الاخيرين ان يراى من الاخيرين المعارض والنقض معادضة اطلاق واقد بطريق عموم الجاز
انتهى اقول هذا الكلام في نفسه صحيح لكن ليس في معادضة من التقلب وهو غير عموم الجاز كما اشار اليه الشر
على ان عموم الجاز في اللفظ المذكور في المفرد ثم يشي ويجمع ويجمع ولا قائل بعموم الجاز في التثنية والجمع باعتبار
مفرد ولا كما سياتي في جوابي الكافي بمعنى المثال ما موصول او موصوف عام كلف فلذا اصح الاستثناء في التفسير في
وجه المثل ان النقيضين الحقيقيين والنقيضين الجزيين متساويان باعتبار كونهما بالذليل في ذات
الذليل وصف متميزا باعتبار المور او التحقيقين يتوحد بالمدل والجزئين بغير المدل فالوظائف
المقابلة باعتبار الاول مساوية في كل الوجوده بالتفاوت وباعتبار الثاني متميزان لان الوظائف المقابلة
باعتبار بعض المور وهو الذليل توجد في التحقيقين ولا توجد في الجزئين ولو وجدت باعتبار بعض المور
وهو المدعي والنقض فلذلك استثنى التفسير والتحريز فذكر في اللفظ في الوظائف من الناقص والمدعي في النقص
الشبهية في النوع المقدمات والتحريز المدعي والنقصان التحقيق اما المعارضة التقديرية فالنوع المقدمات
وتحريز المدعي والنقصان التحقيق فوله خفية تغليب في الضمير راجع الى المذكور وهو يتناول لفظ الاخيرين
ولفظ النقيضين غلب في الاخيرين الاخر على الاوسط وفي الثاني النقص على المعارضة اعلم ان التقلب هو
ترجيح احد المعلومين على الامر واطلاق لفظ عليهما وقيد اطلاق لفظة عليهما احترار عن المثل كذا ولا شك
يجب ان يكون بين معلومين نوع تلبس بالمصاحبة والمثابرة ونحوها وهو يجري في فئته كثيرة لكن المشهور

المبين

المبين في اقسامه انواع وجميع باب التقلب من الجاز لان اللفظ لم يشتمل فيما وضع له كلفن علاقة الجاز فيه
لم يبين الا ان وقال البعض من الفضلاء متساوية الغالبية والمغلوبية في في العلاقة في النوع الاول تغليب المذكور على
الثاني بان يجري على المذكور والثاني صف مشتركة المعنى بينهم على طريق الجاز على المذكور كقولك فكانت من
القائمتين عدت الا شئ من المذكور القائمتين يحكم التقلب لان القوة مما يوصوب المذكور والثاني والقياس في
من القائمتين النوع التقلب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى انتم قوم تجهلون بناب الخطاب والقياس
بيان الغيبة واللفظ غائب لكونه كما طاهر الكنة في المعنى عبارة من المي طبيين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة
والنوع الثالث تغليب احد المصاحبين والثاني برهان على الاخر بان يجعل الاخر متعقلا في الاسم ثم وقصد اليها
جميعا كالعربين لاني كبر وعمر رضي الله عنهما والعربين والحسين رضي الله عنهما والاولى ان يغلب الاخر لان يجرى
النقضين المذكور في ان يغلب على المؤثر كالعربين وما نحن فيه من هذا القبيل والنوع الرابع تغليب الجنس الكثير
افراد على فرد من غير هذا الجنس مغلوب فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقولك فكانت من
الامم كذا السجدة والادام فوجدوا الا ان ليس هذا ليس من الامم كذا كونه جنس واحد فيما بينهم والنوع الخامس تغليب
الكثير على اقل من جنس بان يشبها بالجمع وصف مختص بالكثير كقولك فكانت من قوم شعيب لنحسبك بشيب
والذين امنوا معك من قريتنا اولئك الذين في صلاتنا ادخل شعيب يحكم التقلب في العود الى ما ملئتم من ان لم يكن
في ما ملئتم فظ حتى يعود اليها والنوع السادس تغليب المتكلم على المخاطب والغالب نحو انا وانت فعلنا وانا وازيد
ضربنا والنوع السابع تغليب المخاطب على الغالب نحو انت وزيد فعلنا وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربنا
بغافل عما تعملون والنوع الثامن تغليب العقلاء على غيرهم بالاطلاق للفظ بالعقلاء على الجميع كما يقال خلق الله
الناس والانعام ووزقهم فان لفظهم مختص بالعقلاء والنوع التاسع تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع
بغير هذا الوجه كقولك فكانت من قوم شعيب لا كقولك فكانت من قوم شعيب لان اكثر الاعمال تراول بالايدي فجعل الجميع كالواقع
بالايدي تغليبنا في حفظ قوله اي تفيير الذليل في كلام اما محمد او للمؤمن عن المضافي اليه والاول او
لان في العوض تقيض ان يكون من الذي هو ناقص في الاستقلال عوضا عن الاسم المستقل وهو غير جيد
واما العهد فيقضي سبق ذكره صريحا او كناية وهو هنا كناية ان ما علم ان الامم عوضا عن كناية مثل هذا
القدر من العم في الكناية قوله لا يجرى هنا في الماشية القرينة لان التحريز الدليل على الاستثناء وهو يقتضي
الحكم الابق في صدان التحريز والتفسير يتوجهان على الاخيرين لان التحريز والتفسير يتوجهان على شي بوجد في الدليل
الذي غير او غير ولا شئ من الاخيرين يوجد في الذليل الذي غير او غير فبينت من الشكل
الثاني لاشئ من التحريز والتفسير يتوجهان على الاخيرين وهو المطلب قوله

وفي الاول انه معطوف على ففي الاخيرين واعادة الجار لغير المعطوف عليه
 متعلق باثباتها معنى الاثبات ههنا بيان ثبوت الشيء سواء كان بطريق الاستدلال
 او بالتبيين او بالتحرير كما يدل عليه السابق فلا يرد ما قيل انه كان للنقل والمدعى
 نظريين فتم الجواب ان كانا بديهيين حقيقتين ولم يكن الاثبات جوابا عنهما والا
 ان يقال ببيانها يدل الاثبات ليعلم الدليل مما في صورة الدليل ليشغل النظر
 والديهي المحض انتهى لعل القائل ظن ان لفظة الاثبات مختص بان ياتوا بطريق
 الاستدلال والظن فاسد اذ ليس محتصا بل الاكثرى مع انه عبارة المص لا بعبارة
 كما لا يخفى قوله اما اقامة الدليل على صحة ما اذا قال الناقد قد قال الحكيم العالم
 قديم وادعى ومنع الشامل لانهم صحة تفلكه او لانهم مدعاه فلو ضيفة
 من الناقل ان يقول لان الشيخ قال في الشفاء او في الاشارات ان الزمان الذي
 هو مقدار حركة الفلك المحيطة قديم ويلزم من قدم مقدار الحركة قدم الحركة فقدم الحركة
 قدم التحرك ومن قدم التحرك قدم بعض العالم فثبت المطلوب وكذا الوضيفة من المدعى
 ان يقول لان العالم اثر القديم وكل ما هو اثر القديم فينتج المظهر
 واما تحريرها اه التحرير بيان المراد الذي السبب اللفظ ولو بعيدا
 غير متبادر وهو المدعى فظ واما في تحرير النقل قال بعض العلماء
 هو تحرير المنقول عنه كما يقول قال في المقاصد هكذا فيقول الخصم
 ممنوع فنقول في الجواب المراد من المقاصد ما هو المشهور بل فعا ص
 اخر انتهى اقول يحل تحرير النقل تحرير المنقول او تحرير نفا وتحرير
 المنقول عنه مثلا اذا قال الناقل قال العلامة الاجماع حجة في كتاب
 كونه العلامة فنقول عنه والاجماع حجة فنقول وقال العلامة بتمامه نقل
 بقول الخصم لانهم نقلك فاذا حرر الناقل بان يقول ان المراد من
 العلامة التفاتا اذ لا علامة فطب الشرازي او يقول ان المراد من
 الاجماع حجة اجماع المجتهدين لا غير او يقول ان قوله هذا مذكورة في كتاب
 المقاصد والمنتهى او غير ذلك فيكون كلامهم تحريرا من قبيل تحرير النقل
 لا تخص باحد هاتامل قوله واما بابطال السند اختار الابطال دون

المنع لان الكلام من المدعى والناقل على سند المنع على وجهين الاول على سبيل
 المنع وهو لا يفيد سواء كان سوا او لا لان منع المنع ومنع ما يؤيده
 لا يوجب اثبات الممنوعة التي يجب عليها عند منع المانع اثباتها الثاني على
 سبيل النفي بالدليل او التنبيه وهو مفيد فان قيل يبقى ان يكون منع السند
 المساويا ايضا موجهها فيما اذا اقام المقلل دليلا على الممنوعة لان السند
 المساوي يكون حينئذ معارضا لذلك الدليل فيكون رفعه بالمنع
 من حيث انه معارض له نافعا كما ان ابطاله نافع من حيث انه مسبب
 للمنوع بطلانه يستلزم ثبوت الممنوعة لا من حيث انه سبب قلنا ان
 المساوي له حيثما في حيثية كونه مقويا للمنوع وحيثية كونه مساويا
 والمعتبر في السؤال حيثية الاول دون الثانية وهي امر زائد على
 الاعتبار فلا يفيد المنع المبني على كونه مساويا اذا المنع لا بد ان يتعلق
 بما اعتبره الخصم من حيث اعتبره والا لم يكن مضرا بخلاف
 الا بطلان قوله لو وجد السند وما اياه اعلم ان ما واه السند
 للمنوع انما تغيب بالقياس الى نقيض المقد الممنوعة باعتبار النسب المعيرة
 بين القضايا يعني بحسب التحقيق لا بحسب الصدق والحمل وكذا العموم
 والخصوص واعتبر في الابطال كون السند مساويا لان ابطاله
 يلزم ثبوت الممنوعة التي هي الملتزمة اثباتها لنا قل والمدعى دونه السند
 الا اعم والاحص لان السند الا اعم اما ان يكون اعم مطلقا او من وجه من نقيض
 الممنوعة وان كان اعم مطلقا يكون جامعا للممنوعة تحقيقا لمعنى العموم
 في ابطاله يضربا لمعلل او يبطل بسبب اعواه او نقل الممنوعة وان كان اعم من
 وجه لا يثبت من ابطال الا اعم من وجه ابطال النقيض الا اعم من وجه ولا يثبت
 الممنوعة الملتزمة وان السند الاخص ايضا ان يكون احص مطلقا
 او من وجه نقيض الممنوعة ايا ما كان لا يثبت من ابطاله اثبات
 الممنوعة لانه لا يلزم من بطلان الا اعم حتى يلزم ابطال النقيض فثبت
 الممنوعة مثلا اذا ادعى الاربعة زوج وقال الخصم لانهم لم لا يجوز

الى فقهه معان المتأخرين التي تسمى على تقدير المطابقة الثالثة نظر عن حق المتأخرين في هذا المقام
ان يقال اذا ثبت النقل الغير المدقق فليطلب عليها الدليل او بما قصروا فيها او بما اوجوا من المتأخرين فليطلب
وان وطبقتهما في النوع الثالثة في عرفهم لم يكن حجة على المتأخرين او لم يعلم فيما لا خير من ذلك فليطلب
انتهى ويمكن ان يقال ان المنع كثر الاستعمال وعاد المطالبة حفظ وجعل في بعض الكتب مثل ذلك فباب لذلك
الكلمات المترتبة على المناقضة ففرغ وان وطبقتهما فيها آفة نظر في وقت الطلب وارجاع النظر اليه
بغير المطالبة انتهى وتجهل ان يرجع الى المناقضة وان يرجع الى المقابلة ولذا قبل امر التذكرة وانما ثبت
سهلة لداستغنى بالبراهنة الدليل اقامته فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب
ليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب
ولذا احتجنا بالنقل عن النقل دوننا حجة الدليل آفة فلا يربطنا بوجه من اننا نعلم المصنف اذا اقامت
الدليل بالحق في هذا المقام انما حتم فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب
اذا انما الحاصل صغره من السبيل ان كان بانه كبره يمكن ان يكون قوله ونقصه ومعارضته لا يمكن الا بعد
انما والحق ان يوقف على الحق فيقول فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب
الفرع خمسة ما يثبت على السبيل عن المنع انتهى على ان مثل هذه التراض من غير تعيين الطريق و
هو خارج عن طردن المناظرة فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب
فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب
يكنى التبيين لا اطارها بالصواب يحصل بها كان وان عرف بعد اقامة احد التي صحت القول اخر اطلها
لصواب يجب الاستغناء على ان نقل لحصول الدافعة واطارها للصواب ولو كان اقامة الدليل آفة وهذا
القدرة لان يجوز قوله فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب
ان يكون حاله من الدليل سبب الاجتهاد على كونه حاله ان الحال فيه المعامل لا قدره في الحال كما يكون الصفة قد
لموصوف ولما عرف بين الحال والصفة فان كان قيد المعامل فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب
الاستعمال بالدليل الحاصل فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب
المذكورة جارية ووقف شغال الدليل الذي هو الدليل لان الوطائف المذكورة جارية فليطلب
كالدليل او كغير الاستعمال ووجه من اقامة الدليل على صحة النقل ان هذا الدليل لا يغير الحكم الى صحة
النقل بل يوجب الدليل كذلك الى التعميم الا ان يحفز عين القول عنه او الموقوف منه وهو غير قوله
لان هذا الكلام مسطور في القاصدة فيقول ان هذا الكلام لم يكره في هذا التصور فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب فليطلب

عن زائده وصفه معينة فلا يكون موضوعاً ولا مجتهداً إلا بما يحفظه الناس سواء ذكر الوصف أو لم يذكر
وهنا وقع نحو الكلام فضاء ذات سطر في المقاصد فثبت أن الكلام في الخارج فهو كالحاصل في سطر في
المقاصد فكيف لم يترك الحد للاوسط فإن قيل كيف يكرر راجع في الصغرى منه المقصود وفي الكبرى الذات
فلما في كل قياس من الشك الأول كذلك والمكرر في العنوان يلقى في الحد الاوسط كما حذر القمات آة
فيلزم أن يطابقا للمثل لأن الأضمار ما به الإشارة وليس من المثل الذي لا بد أن يكون مفرد
المشار إليه فاحتاجت العبارة إلى حذف الضاف التي ليس لها أضمار القمات آة أقول إن مثل هذا
من قبيل الحاشيات التي لا يلاحظها على الظهور لا يلاحظها على التمثيل كون الدير في راجع إليه على هذا السبب
أحسن التقريب لأن في التمثيل كون بالإشارة فإن الأضمار به دليل على التطبيق المثال على المثل لكن
المثال على التمثيل الظهور الآخر والأضمار انضماراً على النظر منه ومنه حيث راجع إلى الدير لأنه
الأضمار بمنزلة أن يقول أن هذا الكلام آة وكل شيء كان بمنزلة هذا هو شرط الدير فينتج أن
ان هذا الكلام آة صرح الدير لصحة الفرض إذا قال أنا فقل قال الأستاذ هذا الكلام ومنع منه
النظر بطريق اليقين يشترط بمكة الآن هذا الكلام في هذا المقاصد وكل كلام مسطور في هذا المقاصد كلام
الأستاذ ينتج أن هذا الكلام كلام الأستاذ والكبرى نظرية فثبتها بقوله لأن هذا أليف فاعلم فاللفظ
المرجوة آة يعني الوظائف الموحدة التي هي نفس المدعى والنقروا على دليلها فإن كان في نفسها
فهنا إنما قضية مجاز عقلياً أوجه فينا وتجرى المناقضة على الوظائف باعتبار انفراد الاحاد
كقولنا ركب القدم ودأبهم لأن المحمول في الحقيقة الاجوبة المترتبة على الشروط المقدرة متبر وان كان
على دليلها فهي منع المقدرة ونقص الدير ومعارضته على أسلوب بيان المصنف قالنا قضية مجاز
عقلياً أوجه فينا آة لا نخرج اما ان يراجع إلى الدير او لا يرجع اليه سبيل التمسك لا المانع طلب
الدير ولو وجد الدير منها منعها بل من جهة الدير لفظاً فاسد لكونه طبعياً صرح بوجوده فثبت
ان يرجع إلى الدير فإن رجع إلى الدير اما ان يراد من المدعى والفكر مقدرته دليله او دليله
بلا وضع فرضية مانعة واما ان يقدر فوق المدعى دليله او مقدرته دليله على قولين انذار الاول
قالنا قضية باعتبار الاستدلال بكون مجاز عقلياً وباعتبار المعنى المصنوع له حقيقة لغوية وأن قدر ان
قالنا قضية مجاز في الحذف وباعتبار سنده ومعناه حقيقة عقلية وحقيقة لغوية وانصف ذكر
على الاحتمال الاول كونه مجازاً عقلياً وترك كونه حقيقة لغوية بناء على ظهوره وكذا ذكر على احتمال الثاني كونه
مجازاً في الحذف وترك كونه حقيقة عقلية وحقيقة لغوية بناء على ظهوره كما ينبغي عنه قول الحق فلا يرد عليهم

بشيء مما يعتبر الارجاع الى دليله بالارادة او التقدير لكن بشرط تعيين مصادره على رأي مطلقا اي سواء كان بلا سداد
لغيره الذي اوجبه على ذلك

من ان في تقديره ان اسناد القضية اليها باعتبار حقيقة عقلية على ما عرفت بما سبق انتهى ولما توهم بعض
الاخر فينبغي ان يقرر في غير ذلك والافلا في عبارة فاساد الى قضية اخرى عقلية فثبت ما انتهى
ولا قول الاسناد وهو حسب الدلالة فيه انه اراد اليه من المدعى او قد مر منه ايضا يكون نسبة المنع الى حقيقة
عقلية ويكون الجازم في الطرف بناء على ان كون الاطراف مجازا لغويا لا ينافي كون الاسناد حقيقة عقلية على ما عرفت
الشرع فيما سبق فالقول ان يقال فالتقضية مجازا لغويا او قد مر منها ايضا يكون نسبة حقيقة عقلية انتهى
فقد مر هذا القول مما سبق في سابق اي سنها باعتبار الارجاع الى دليلها الارجاع الى الدليل اعم من جوب
الى نفسه وجوبه وهو مقدم قوله بالارادة بناء على ان الاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وذكر المدعى و
ارادة الدليل اوجبه من قوة الدلالة والدالية او السببية او المجاورة وعلى هذا التقدير يطابق كلاما المحققين الذين
يهاجروا توجه المنع على الدليل وجوبه ما توهم لكن بشرط تعيين اهتداء الى خلافه اذ عرفت في
المنع وهو يوجب على المقدرة المعينة له على غير المعينة وقال البعض يوجب على غير المعينة كما يوجب على المعينة حيث
فيه في بيان ورود المنع على الدليل اما ان يكون بمنزلة مقدم من مقدمه الدليل على التبيين فذلك يسمى ناقضا
فقطا فقبول ولا يوجب في ذلك اما ان يذكرها بشيء يتفوق به المنع فذلك المذكور يسمى بالمنع وتسمى
المنع التفاضل في السند وتسمى الغير المتعارف منها مجردا وان كان يكون بمنزلة مقدمه لا يوجب على طلب الدليل عليها
وهو ملاحظة غير مبررة اذ ينبغي وسع المحرر لعل انشاؤه المعين كما تقدم بعض الافاضل فادور عليه انه يمكن ان
المعنى مقدمه معينه فاقال ان السند المنع في غير ذلك المقدمه الاخرى فيجب على المحرر ان يثبت ذلك المقدمه
الاخرى اقوال ارجع في بعض من المذهبين ان انعين قريب الى طهاره الصواب وعدم التبيين قريب الى المكابرة
لان فيه تذبذب الخلف لا الفائدة وفي المثال راجع الى المحرر الاجمالي في وجهه ما قابل لتقصير الاجمالي
قالوا والآن نذهب الى التبيين فلهذا لا يخلو من سداد لكن بشرط تعيين مقدمه على ما
نفقنا مطلقا في تعيين الماهية بمعنى لا بشرط متى لكن الاوجه ان يقال بل سنده او مع السند ولا حاجه
الى بيان تعيين السند الا ان يقال السند انما يقتصر المصنوع شيئا لا بطل فتوهم وجوبه في تحت لا غير كالتقصير
فعلا لانه اعم من الاجزاء حرف المضاف اليه لا يبرز معنى الفهم اذ يجري مجرى المظني المقطوع عن الاضافه وان
لم يكن من الظروف لشيء لثبات السند الا به الذي فيه كافيها ولا تخلف من غير المضاف اليه الا بعد لاوب
كما قلنا عند الاخر وجب ان يميز بين كثره استعمال غير مبرر وما قاله الاخر من ان كثره استعمال
لازم الاضافه في المعنى يجوز ان يقطع عن الاضافه ان فهم مناهما وقد مر عليه كذا ليس قولهم لا غير خبر انتهى
الى ان القضية من النقص اه بيان للمضاف اليه المحذوف وفيه المطلق في النقص والمعارضه بغيره من شبهه

لا غير اي لا غير من النقص مطلقا والمعارضه مطلقا لكن فيه نظروا جوابا فذكر ان دليلها وهو الدليل

والتحقيق والتقدير والتحقيق قبل عليه ان الامور في الحقيقة المناقضة للمعنى رجي فيكون المراد من المناقضة
بما ان العقيدة احدى في لا غير فيبقى الى قضية الحقيقة ومن قضية حقيقة عقلية ومجازا لغويا في تحت
محم لا غير فيكون بانه بقوله من النقص مطلقا من المعارضه مطلقا بانه فاقصرت فاجاب بانه يجوز على ما
واجب البعض الاخر ان النقص اذا لم يقصد بالاجمال فيبقى الى قضية والنقص انتهى لكن نقول كون
الى قضية اخرى باعتبار مستزم كونها حقيقة لغوية وكذا يجوز اخذ في السند كونها حقيقة عقلية
وحقيقة لغوية بحسب الخلق ولا تنفك عن المجاز العقلي والمجاز في وجهها حقيقة واقفا وذكر ان القضية
المجازا لغويا لا يوجب على المدعى الدليل بمراسمته في حاشية الى البيان في مقدمه ويكون البيان والمبين من بيان
ان المناقضة مطلقا من غير المجاز لغوي يوجب عليها مدعيها والنقص المطلق والمعارضه المطلقة لا يوجب
بدرجتها ذكرنا قول السائر فيما تقدم ففقط في ذكره والحسن ان يكون من قول السابق واما الامور
المناقضة فيقول على الجنس لكن فيه نظروا جوابا فذكر ان قوله تعالى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المناقضة لوجه النظر ان يقال
لا نسلم انه لا يوجب المعارضه الحقيقية لان المعارضه هي ابطال مدعى الدليل على ما عرفت ونقرر الجواب
ان يقال ان هذا التقييم على وجه قوي هو ابطال الدليل وتحويله ان يكون وجه النظر لا نسلم ان لا يوجب النقص
والمعارضه لم لا يجوز ان يكون النقص والمعارضه مجازا عقليا وخذ في وجهه عليه ونقرر الجواب ان النقص
العقلي والمجاز في المعارضه العقلية والمجاز في لا يوجب في وراسمته ويكون وجه الدليل على ما عرفت
بمعنى التكرار انتهى فاعلم ان كل واحد من الافاضل في المناقضة مجازا لغويا على الدعوى المبررة المستفاد من قوله
بني الوطيفة على المدعى او النقل المذكور في المناقضة وجها لوجوب انشاؤه المدعى بالخير يكون بناء على
المذهب الاصح لقصره بهذا الوطيفة عليها فمحم في المناقضة دون النقص والمعارضه لان الوطيفة
هنا يوجب على المدعى او النقل والنقص والمعارضه لا يوجب على المدعى بل على الدليل على المذهب
الاصح وكذا في سائر كذا مختصر في المناقضة دون النقص والمعارضه وجها لوجوب ان لا يبطال السند
بني لفظ اجماع على الادب فذكر في مختصر نقضه قوله واما دليلها وهو اهتداء اولاد الدليل في
بعضه في الدليل لفظ بمعنى الدال وهو ان صلب الدليل وقيل هو الدال و قد يطلق على ما فيه دلالة وشر
ثم نقل عن النظر والفكر الذي هو ترتيب امور معوية لقادري المجهول نظري او عبارة عن الجركين
وجها انتقال من المطالب المستفاد الى المبادئ المعوية ومن المبادئ المعوية الى المطالب و
المعنى من الامور المعوية وكذا ان الدليل عبارة عن المعقول لكن يطلق على الالفاظ الدالة على
لكن الدليل الاول والدليل الثاني فيكون تعريف الدليل بهذا الاستوى انتهى على هذا التوجيه قوله وهو راجع الى الدليل

لكنه بمعنى ان ما بعد الاشارة الى المذهب المشهور وما قبلها معاذ المذهب الحقيقي كما صور علة البعض الفضل ونحو ذلك على انها ستة مذاهب
ثان منها لاهل العقول والاربع منها لاهل المنقول فينبغي ان يعلم الفرق بين الدليل المعقول والاهل المعقول وهو من وجهين الاول

الحواسد في الالهة على اقسامها وهي بان قسم الشيء سوا كان جزءا للمقسم او جزئيا له فلا ياباهم فيه فلا
يغير لو كان للتقسيم لا يكون من الالهة فلهذا جازح الى انه لكل ركن بقوله لكنه بمعنى ان ما بعده آية دفع
حاشق من القسم لانه يقتضي ان يكون المعطوف عليه قسما او معطوفا فتسا حركتها كما كان كذلك في مثله في
يكون القسم الواحد يمكن التوصل به في الظاهر وفيه والقسم الاخر ما يمكن التوصل به في الطرف في حواله آية
فيحقق التعريفات المتفرقة والمقدمة المرتبة فلعل المفرد مع ان التحقيق شاذ له فدفع هذا الوجه بقوله
لكنه بانه ليس هذا معنى وجه التعارف بل بمعنى ما يقيد بعينه الفظ في حواله إشارة الى انه ذهب لشور الذي
ينحصر بالمفرد فقط لان الفاظ الاستغناء في كون معنى الفكر الذي هو عبارة عن ترتيب امور معلومة قلنا قد
ان مجهول نظري والمقدمة المتفرقة او المترتبة لا يصديق عليها نظرا في حواله بل نظرا في ذلك لان المقدمة
عبارة عن الذات والحال جميعا والنظر فيها ان يجعل مرتب الا ان يجعل المقدمة مع الذات والى كل موضوعا
فيحل عليه حال حزم ان النظر في حواله لا يقتضي هذا قوله وهو وما جعلها إشارة الى انه ذهب لتحقيق
الذي يشترط في الشئ اشارة انه يفهم منه تعريف عام كمن لا لا في لان هذا التعريف
بفيه يكون تعريفا عاما ملائما لان في عين هذا التعريف محذور كثيرة لانه يلزم جمع بين
الحقيقة والجواز في لفظ النظر وكذا في كلمة او اوجع بين معنى المشترك في خلاف واحد وبمعناه
عموم الجواز وعموم المشترك والتعريف المثلث رتبة العالم ان من لا لا في الثلاثة وهو ما يمكن القول
بصحة النظر فيه مطلق بناء على ان النظر فيه مطلق شاذ من النظر في نفسه في حواله كمال القيمة
في حاشيته فخطر المنتهى قوله فهذه ستة مذاهب آية متفرعة على البنية الاولى من العقول لا يأخذ في
الدليل الاستمرار بل الحصول في الجملة فيشمل الضلع الثاني في حذفه الاستمرار وتحقيق الاستمرار
البرهانيات واربع منها لا هي الاصول لان بعضهم يأخذ فيه الاستمرار والبعض لا يأخذ فمن جهة
الاستمرار فهو متجهين احد عاقلا بتعريف ما يمكن التوصل به في النظر فيه مطلق فيشمل الاسم بثلاثة
وناما عاقلا بتعريف ما يمكن التوصل به في النظر في حواله فيخلص بالمفرد ومن لم يأخذ علم التوصل
من العلي والظني فهذا متجهين على تفصيل سابق فصار أربعة مذاهب حوله فينبغي ان يعلم آية يعنى
الفرف باعتبار اطلاقتهم للاعتبار حصول القول الآخر منه لان كلهم مقرون ومقرنون حصول
القول الآخر بعد الترتيب والهئية لكن اختلافها في اطلاق اهل المقبول بطريق الدليل
على ما يجمع اليه بلا دالة والهئية جميعا واهل المقبول يطلقونها على المقدمة المترتبة بدون الهئية
وبعضهم على المقدمة بدون الترتيب والهئية وبعضهم على الهئية المفردة حواله الاول بحسب الاجزاء

الاول بحال جزاء وانما بحال التوصل الى المحلول في اعمالي الاول وهذا الذي هو المحلول المستند الى فخر فقط والتحقيق ثلثة انواع فخر وقد
مفخرة ومفخرة مرتبة لكن الهيئته خارجة والمحقق هو المحقق المرتبة فقط لكن الهيئته داخلية كما ينبغي عنه عنه في التسمية

[illegible]

والعقود اما بحال
فتبين كل ما
التحقق فتايل الصا
والعين بالعين
موقوف اتم

فبدأ بطرفين واقابن الشورى والتعقيق من الامور فهو كسب الحكم عموم وحضور مطلق فقابل الميم بالميم

ليس كذلك قوله ^{فيما يجب التحقيق} آية لفظ فقابل امر حاضر والمقابل كونه الشيء كماله لا يتبعه
في معنى واحد من جهة واحدة في زمان واحد وفي اربعة اقسام فقابل المقادير وقابل التضائيف وقابل
العدم والحكمة وقابل الاليج والسلب ومنها فقابل التضائيف وهو قابل المارين وجوديين يوافق
فقابل احد على فقابل الاخر فالمراد من الصمد الاول الهوى ومن الصانع الثاني الخلق والمراد من العيني الاول
المعقود ومن العيني الثاني العموم لان اذ قابل الاول للثاني يكون الاول علم لان الثاني خلق ومقابل
الخلق علم في الصورة الاولى اذ قابل الاول للثاني يكون الاول خلق لان الثاني علم ومقابل العلم حضور
في الصورة الثانية فيكون الدليل الهوى علم والدليل المعقود خلق لكن باعتبار نسبة من الهوى الى المعقود ولا يخفى
في بيان النسبة الى عموم وحضور مطلق قوله مقيد بالظرفين لفظ مقيد اما سمى على حال من ضمير الى طلب
او لم يسم على ذلك والمراد من الطرف طرف الحروف المذكورة الى مقيد الصمد الاول بالعين الثاني وليس
الاول بالصمد الثاني فيكون الصمد الاول علم وهو الدليل الهوى والعين الاول خلق وهو الدليل المعقود
وهو باعتبار نسبة من طرف المعقود الى الهوى ثبت بينهما عموم وحضور مطلق كما اذا اعتبر النسبة في الحروف
والثاني من الاطرافين ثبت بينهما عموم وحضور مطلق بخلاف الجوان والابيض اذ لو اعتبر النسبة من طرف
الجوان يكون الجوان علم والابيض خلق اذ اعتبر من جانب الجانب الاخر لا يكون الا بخلق الخلق والجوان
علم بل العكس ففقط وكثير كثر ان يكون المراد من الطرفين طرفي العين في لفظ المعقود وهما العلم والخلق
اشارة الى المطلق وهو ضيف لانه محل العبارة على معنى خارج من الالوهة اللفظ والقرينة بل بالقرينة المعرفة
فعلم ان بينهما عموم وحضور مطلق قال الكفوة بتوجيه عليه انه قد يتحقق المعقود بدون الهوى تحقيقا كان او
مشهورا في المقدمات الكاذبة لان صحة النظر في الصورة والمادة يشترط عند الصوابين ويتحقق الهوى بدون
المعقود فيهما عموم وحضور من وجه لا مطلق في جواب بمقابل غير معنى اقول لما فرغ من نسبة علم التفرقة
بجانب ابوين في هذه التفرقة ذهب المشهور الى التحقيق لم يؤخذ فيه الضمة وعدم الضمة فنتج عن ذلك محذور
ان المقدمات الكاذبة من قبيلها يمكن التفصيل بصحح النظر انخلص عن الكذب فنتج مع ان المقدمات الكاذبة
من حيث كاذبة لا تصدق عليها دليل المعقود بل من حيث انه بظن صادق ونسبة الحق والصدق ومن
هذه الجنب تصدق الدليل الهوى على ما لا يخفى قوله وانما بين المشهور في التحقيق آية اذ تصدق المحذور
الكلمة من طرف المشهور ورفع الاليج الكلي من طرف التحقيق وهذا مرجع العموم والكسور المطلق هكذا
كل دليل مشهور بل دليل حقيقي وليس كل دليل حقيقي دليل مشهور فقابل الميم بالميم بمعنى الميم الاول المشهور
ومن الميم الثاني العموم فاذا قابل المشهور بالعموم يكون خاصا واذا ثبت حضور المشهور ثبت عموم في

و بحسب الحق فمخف الشين فاعتبره بالسني وآما بيان التاليف باعتبار الالكان المخفي في الالوان واعتبار ضرورة الوجود في الحقيقة

ضرورة قوله وكما يحقق أنه الصحيح عبارة عن حرج النفاذ إذا كانت الحروف ذات لفظ واحد
 النفاذ إذا كان حروف لفظ فمنها ذي نقطة فالصحيح لفظ بمعنى طرف لفظها فاعتراف السببي
 من الركن فيها موافق للحق فاقبل لم يبين النسبة التنسبية بين الدليلين العقوليين فقل إذا
 لم يبين ههنا ويمكن أن يقال الفرق بين الدليل العقول والاحول فرقاً بين دليل العقول لم يرفع
 فالنسبة حتى يبين ههنا ويمكن أن يقال طرأ النسبة بينهما لم يسبق لقوله أن الشيء يخرج منه البرهان بخلاف
 الأول فإنه دل هذا الكلام على أن جهتها عموم حضور مطلقاً فصار قوله وأما بيان الآفة بمعنى بيان القوة
 باعتبار التوصل إلى العلم أو لأن الامكان أما كان حاضراً هو سبب الضرورة عن طرف الوجود والعدم كمال
 اذ في وجوده ضرورة وإلا لم يعدم أصلاً ولا في عدمه ضرورة وإلا لم يوجد أصلاً فاما كان عاماً هو سبب
 الضرورة عن جهة الطرفين فإن كان سلباً عن طرف العدم فهذا كان عاماً مقيد بجانب الوجود و
 هذا الوجود عام من أن يكون واجباً لوجود واجب الوجود أو ممكن كوجود الشيء الموجود وأن سبب الضرورة
 عن طرف الوجود فهذا كان عاماً مقيد بجانب العدم ومنه العدم عام من أن يكون واجباً كعدم شيء الباري
 ومن أن يكون ممكن كعدم الشيء الغير الموجود وكل من قسمي الامكان العام مطلقاً من قولنا الامكان
 الذي صرحنا بالحق إلى صرح بمعنى عالم يمكن وجوده ولا يمكنه واجب وهو مطلق من قولنا عالم يمكن عدمه
 وجباً ومن قولنا عالم يمكن وجوده واجباً ولذا قسمي الامكاناً خاصاً وقسمي كل من القسمين الامكاناً عاماً
 كما قسميها امكاناً عاماً وهو سبب الضرورة عن أحد الطرفين فإن أحد الطرفين علم من طرف الوجود ومن
 طرف العدم فالامكان بهذا المعنى علم مطلق من الامكان العام المقيد بجانب الوجود ومن امكاناً عاماً
 المقيد بجانب العدم ومن الامكان إلى صرح أيضاً لأن علم من الاعم من شيء علم من ذلك الشيء إذ عرف هذا فالتوصل
 في الدليل الأول باعتبار الامكان الخاص يعني لا ضرورة في وجود التوصل فلا يخفى عدمه لأن الدليل الأول
 باق في الثالث لم يغير الهيئة فيه دحضاً والعلّة الثام في التوصل المادة مع الهيئة فإذا لم يغير لم يمتنع
 العلّة الثام فحق أن يقال إن الهيئة الصحيحة في وجوده وكما أن يقال إن الهيئة الغير الصحيحة فلا يتوصل فيها التوصل
 الخافاة يمكن أن يكون هو الامكان إلى صرحاً فلهذا اعتبار ضرورة جهة باعتبار التعريف إلى التعريف
 كما نقل عنه ووجه اعتبار الضرورة أن الدليل العقول لا يغير مع الهيئة لعمدة الامة للتوصل ووجود العلّة
 الامة مستلزم وجود المفعول وهو التوصل والامر الخلف عن العلّة الامة وهو حج قال تعجب الحواشي
 في بيان اعتبار امكان إلى صرح في التعريف الأول أن هذه التعريفات تعريف الاسعرة وهم قالون
 حصول النتيجة من الدليل بطريق حرج الدليل فيكون أن يتوصل وأن لا يتوصل فخصص بقيم قوله

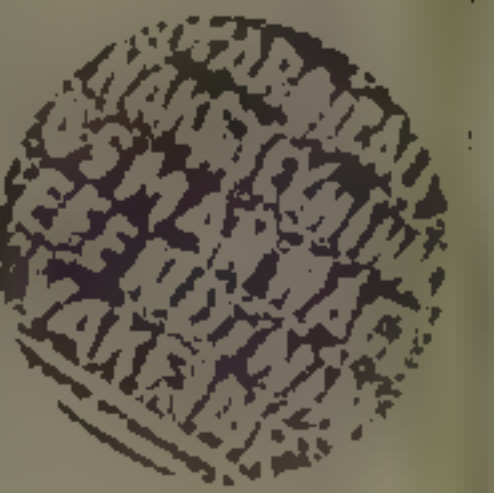
فإن كان من عاديا أو من باباة لقوله واهتمام ضرورة الوجود فكيف في خصوصية بناء وبنائه وبعضهم
قال إن أمره ضرورة الانتفاع بالأنفك في عقله لم يقع لجميع المماليك والارباب والانتفاع
العادي لم يقع لجميع المماليك والارباب والانتفاع العادي لم يقع لجميع المماليك والارباب والانتفاع
الممكن القول إن اعتبار الامكان في حيزه ضرورة الوجود بالنظر في العقل لا لغيره بحيث يكون سببا
وسببا في التوصل وحصول العلم منه من غير بناء على أصول وفروع أخرى ثم إن حصول العلم ليس بضرورة
بأن وجه يحصل وبأن طريق يتوصل منه العلم ببناء وحصوله إن يتعذرهم فقال بعضهم بالعادة وبعضهم
بالضرورة وبعضهم بالتولية وبعضهم بالضرورة سببا في تفصيلها أن البنية في قوله سواء كان مربوطا على
كلما الدليلين الذين هما الامور والتفصيل كما بينه قول العلماء بعدم بلغة بالدليلين في كتب معتبرة بفضله
فلا يلتزم في قولهم سواء كان عاديا أو من باباة الغير معاشرة في العقل مربوطا على كل
التقديرين علم أنه مختلف في حصول المعرفة من الدليل بناء على أصول مختلفة الأول أنه حسب
الشيخ أبي الحسن الأشعري أن حصول العلم بطريق النظر بالعادة أي ذهب إلى ذلك بناء على أن جميع الممكنات
مستندة إلى الله تعالى ابتداء وعلى أنه تعالى يدبر الخلق فلا يجب عليه ضرورة شيء ولا يجب عليه الخلق ولا خلقه
بين الحوادث المتعاقبة إلا بأجزاء العادة بحيث بعضها عقيب بعض كالأحراق عقيب كتمان النار فليس
لكتمان مدخل في وجود الاحراق بل هو واقع بغيره وأخيرا قد يقال إن وجود الحادثة من الاحراق
كافي فضاء برأيه على السلام وكذا استلزام الافعال وذلك أن العلم بعد النظر ممكن في كل ما يحتاج إلى
المؤثر ولا يوازيه إلا الله تعالى فهو المصادر عنه بلا وجوب غيره ولا عليه وهو الذي أو أكثر فيكون
عاديا بالتمام فذهب الحكماء على أنه على سبيل الاستدلال في المبدأ الذي يستند اليها الحوادث فيمكن
هذا وجوب عدم العلم بالفيض ويتوقف حصول الفيض منه سبحانه في حصوله في العلم بالفيض فيكون
الفيض إما هو كالمبدأ في القوايل فالنظر بعد العلم عند ادناؤه والنتيجة تفيض عليه من ذلك المبدأ
وجوبا فيسمى عند ادناؤه الثالث أن حصول العلم عن النظر الصحيح واجب وجوبا بغيره بغير ضرورة
هذا فذهب الامكان الرأسي والاسناد اليه بوجه الامكان المأمور في القوايل الحقيقية من الاستدلال في حيزه
على ذلك بناء على أن بهية العقر خاتمة بأن من علم أن العالم صغير وكل صغير حادث في حصوله وحسنه
فيما لا يمكنه تجميعه على هذه الهيئة وجب أن يعلم أن العلم حادث وإذا كان غير متعلق من النظر
فلا يجمع الممكنات مستندة إلى الله تعالى ابتداء الرابع فيذهب المعتزلة وهو أن حصول العلم بعد النظر
بالتولية وذلك أنهم لما اشتهوا العلم بالحادث مؤثرا غير الله تعالى قالوا العلم الصادر عنه إجابا لضرورة وإما

بالتوليد ومقتضى التوليد عدم وجوده من غير فعله وهو ان يصدق على الفاعل فعله لا يصدق على غيره من غير فعله فلهذا لا يمكن ان يكون
سبب حركة اليد وقطاع الخبثرة وهو ان يصدق على فعله لا يصدق على غيره من غير فعله فلهذا لا يمكن ان يكون سبب حركة اليد وقطاع الخبثرة
العلم من اليد يكون على وجهين احدهما ان يكون علمه لا يصدق على غيره من غير فعله فلهذا لا يمكن ان يكون سبب حركة اليد وقطاع الخبثرة
ومن بعدهم ويكون توليد اعين المقابلة لا يتم كونه كونه المظهر لا من ابد القصور فليس وجه الاسباب
الاول عند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
ميراث الفقه في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
بين هذه الخ حاشية على الفقه في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
عن جانب العلم وحاشية على الفقه في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
في التوضيح الايمان الى ان العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
ضرب الشك الاول يجب التوضيح في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
الى ان يراجع الفقه في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
لكل اهل الفقه في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
على بعض الاول آية البين بالثبوت او بالتحقيق بمعنى البين يعني بينهما ثبوتاً الى حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
الامكان الى حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
يصدق بينهما في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
وان بناء على التعريف الاول عند اعتبار الامكان الى حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
المعنى في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
في الاصل في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
مطلق العلم لا يصدق على غيره من غير فعله فلهذا لا يمكن ان يكون سبب حركة اليد وقطاع الخبثرة
الفعل وفي حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
المقصود في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
عموم وحضور مطلق في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
الوجهية على دليلها في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور
عيسى بن المنصور في حاشية على الله تعالى الخفية كما يقرر عند قوله وعند بعض اهل الفقه ان يكون العلم في الامور والافعال في المقابلة والمراد من العصور

على مقدمة الدليل وقد يطلق لفظ المعينة على طلب اليها ما هو معلوم من جهة ان يكون
منه النقل ومنه المعنى ومنه المقدمة ومنه انما اليها من جهة ان يكون المعنى المطلق المعينة في هذا المعنى
وبين منقول النقل بالمعنى والمعنى بالمعنى ومنه انما اليها من جهة ان يكون المعنى المطلق المعينة في هذا المعنى
وهو الاصل في مقابلة الدليل بطريق المطالبة والابطال فاذا احضر منها على المعنى الاول كجاء في خبر
فستعمل في طلب الدليل فخطا بمقتضى الجزئية والكيفية وكنته التي يدان انما في المقابلة والمقدمة والمقدمة
وجوهرية في طلب المعنى الى الخبر وانما على الثاني لا يحتاج الى خبر بل يكون في خبره
خبري وفرضية ضافية المقدمة المعينة بمعنى العرفي وادخل على المعنى الثالث لا يحتاج الى خبر بل
ولا الى الخبر بل يكون مستعمل في معنى العرفي وهو حقيقة قبل ان ارى المعنى الثالث وهو علم من
الابطال في خبره في العصب الكافية لان الابطال ان كان معروفا بالدليل يكون عصبيا لا انما في
ان يقال ان هذا المعنى وان كان عا لا انما لا يتحقق الا في خبره وهو المطالبة في خبره فترتبة
اللاحق ومقابلة النقل والمعارضة انتهى اقول لا حاجة الى التخصيص لان كون الرضا في وجهه
ما حوزة في طرف الموضوع كاشرا فلا احتمال للعدم بل في تحقيق المطالبة اليه وكذا في حال
كون المقدمة بهيئة او سمة عند الخصم من صدر الكلام في قوله انه كنت في آخر الخبر فترتبة
الاحتمال فلا يجوز الجمع على الملازمة المستفادة من قوله واما على دليلها في الجمع مع ما عطف عليه
فان المعينة او من العصب التقييد اخر ارجح من المقدمة الغير المعينة لانه طلب في ليس في رتبة
المعلل وهو مخرج لان اقامة الدليل على مقدمة غير معينة لا يمكن الا باقامة الدليل على كل مقدمة من مقدمة
الدليل وهو ان يمكن فكيف بما لا يتناسب مع خبرنا من بن خبر الخصم ونقول في الكلام في هذا المعينة
لا لاظهار الصواب فان قيل فترتبة المقدمة بالمعينة على خبره ضافية لانها في الترتيب انما هي من
المقدمة الغير المعينة فينبغي ان لا تقيده بالمعينة وبغير المعينة فينبغي ان لا تقيده بالمعينة فترتبة
فان المقسم هو الرضا في الملازمة التي لا يطرد بها الكلام لا الفانية ومنه المقدمة الغير المعينة ليس من
الوضائف المذكورة ويمكن ان يقال ان خبره مستفاد ومنه المقدمة الغير المعينة ليس من الوضائف المذكورة
وان جوزه العقول غير معلوم الوقوع في مناظرة القدم ويقال ان هذا العلم المعينة ان كان على طريق
المطلوب بل على الشك به فترتبة الى المقصود وتعدى عدم الشك به غير مستوعب وان كان على طريق
المطلوب بل على الشك به فترتبة الى المقصود وتعدى عدم الشك به غير مستوعب وان كان على طريق
والاول هو الاربع والاول هو وجهه والخبر مبني عليه قوله فترتبة الى المقصود وتعدى عدم الشك به غير مستوعب

مثلا يقال صغر كمنوع او يقال كبر كمنوع او يقال صغر ككبير او كبر كصغير او يقال صغر ككبير او كبر كصغير
قوله المقدمة الخ اعلم ان المركب انما المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتراكه على الحكم قضية
ومن حيث احتمال الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اجبارا ومن حيث كونه جزءا من الدليل
مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل المطلوب في حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم
وبالاعتدال في ذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات واللفظ المقدمة
منقول من المعنى اللغوي الى المعنى الاصطلاحي وباعتبار النقل من الفاظ مشتركة يطلق من قضية
جعلت جزءا قياسا وعلى وظائف من الفاظ الكتب المتقدمة على حد العلم وموضوعاتها وغاياتها
على بيان ما هو ما غفوة من مقدمة الجيش ليجيء المقدمة منها من قدم بمعنى تقدم وجه المناسبة
بين اللغوي والاصطلاحي المشابهة بين مقدمة الجيش كما يتوقف في روية مصالحهم على ذلك الجماعة
المتقدمة وكذلك كما يتقدم ذلك الجماعة في ارتباط مصالحهم على ذلك الجيش يتوقف العلم والكلام
باعتبار المسائل على وظائف من الفاظ دالة على الحدود والموضوع والغاية وكذلك علم النتائج يتوقف
علم المقدمة ويتقدم تلك الفاظ المقدمة على المعلول والنتائج فلهذا ثبت كونها منقولة لا على طريق
الاستدلال كما وبهم فالنتيجة للنقل من الوصفية الى الاسمية كاللفظ الحقيقة وقدم بيانها على بيان المنع
المقدمة مضاني اليه وعلم المصافي موقوف على علم المصافي اليه قوله اي قضية حقيقية او حكما الخ هذا
تفسير بالاخص في كلمة ما مرصودة كانت كذا او موصوفة بمسارح عن شئ منكر والقرينة المرجحة لهذا
قوله فتع مقدمته لان المنع على ما فسر طلب الدليل والدليل لا يطلب الا على القضية ونفس الدليل والمعلل
وصفات ليس من قبيل القضية والشروط كما لا يؤول باول ولا بالقضية مثلا في باب الصغرى وكيفية الكبر
والقريب يؤول بان هذه القضية موجبة وهذه القضية كلية وسوق هذا الدليل يستلزم المطلق
وغير ذلك فيتم التعريف قوله فلا يتحقق بشارة الاباحث التفسير وهو عدم ما نفيه التعريف
وعدم جامة ووجه الاعتراض هو كذا هذا التعريف غير جامع وغير مانع وكل تعريف ثركذا بطريق
الصغرى النظرية يمكنه لانه خارج عنه الشر وطمع ان من افراد المعرف ودخل فيه نفس الدليل والمعلل
وصفات من العلم والحيوان وصحة البديهة ان ليس من افراد المعرف فان محل من الدليل والمعلل وصفاته
يصدق على ما يتوقف عليه صحة الدليل والجواب بخبره انما هو ان المراد من كلمة ما القضية حقيقة
كانت او حكما لا مطلق الشئ حتى يرد قولكم فان قيل عدم الدخول فرع على تغير القضية من غير
ملاحظة التعميم من الحقيقة والحكم وعدم خروج فرع على التعميم فينبغي ان يتقدم عدم الدخول

على عدم الخروج قلت ان الخروج وارد على عدم جامعية التعريف والدخول على عدم مانعية والمحدود
القوى والاعتراض الشديد على التعريف عدم جامعية وعدم مانعية لانه العرض من التعريف مؤثرة
الافراد كلها وادع عدم الجامعية لا يحصل الفرض وادع عدم المانعية لا يحصل الفرض مع زيادة وهو غير
افراد المرفوع وهو غير مضمحل على الفرض غاية ما يلزم لا يحصل التمييز في الجملة بين الافراد والاعتبار
ولهذا التهمة قد قدم عدم الخروج على عدم الدخول وكذلك كل تعريف يقدم السؤال بعدم مانعية
على عدم المانعية فلا يرد ما قاله الكفوي من ان هذا التعريف يخصيص للعام من غير فائدة وهو
غير صحيح في التوفيق شمع ان القضية جنس يشمل القليل والكثير على ما صرح به في الاشياء ومنها قوله
ولا بد خول نفس الدليل لا يصح على اطلاقه انتهى كله من قد التمس لان الفرض من شمول القضية
على القليل والكثير من القضية واحدة او كثيرة في القياس المركب والدليل ان اريد المعقول
لا يطلق عليه قضية لانه عبارة عن المادة والهيئة وان اريد الدليل الاصول وان اطلق على المقدمات
المستقرة قضية لكن هذا التعريف بناء على دليل المعقول كما صرح به الشرع من ان تطبيق كثير الوضوح
على الدليل الاصول يحتاج الى تكلف فلذلك رجحنا المقول ويمكن ان يقال ان صحة الدليل من قبيل
اضافة الصفة الى الموصوف بناء على ما فسر الشرع في حق الموقوف الدليل تصحيح لاصحة الدليل فكيف
يتوقف شيء عليه فقد قوله يتوقف عليه صحة الدليل اذ هذا عام تعريف المقدمة المتوقف هو الشيء
بكيفية لم يوجد الا بعد وجود الشيء اذ هو الشيء الاول تسمى موقوف والشيء الثاني يسمى موقوف عليه والوجود
اعم من الوجود في الخارج اذ هو الذي هو ولهذا يشمل المقدمة على ما يتوقف باعتبار الوجود في الخارج
والذي هو سبب ايراد الشرع صحة الدليل من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف لان الموقوف نفس الدليل
لا صحة فيلزم النتيجة معلولة والمعلول من التصايف يتوقف بقدر احداهما على العقل الاخر في يلزم
يتوقف الدليل الذي هو العلة التامة على النتيجة التي هي المعلول والمعلول متوقف على العلة فيلزم
الدوران في النتيجة مقدمة الدليل كلاهما ان التوقف اما ان يتوقف بالمعنى الاعم
وهو ان الشيء بكيفية لولا الشيء الاخر لا متوقف وجوده واما ان يتوقف بمعنى الاخص وهو ان الشيء بحالة لم
يكن موجودا لا بعد وجوده في الخارج والتوقف الاعم شامل لتوقف الموقوف على الذي يتوقف وجوده قبل
وجود الموقوف وتوقف الموقوف على الذي لم يكن وجوده قبل الموقوف بل يتوقف وجوده على ما
تقدم من احداهما كما في التصايف في الابوة والنبوة والتقدم والتأخر وغير ذلك لا يبطل الدواع
المعنى لانه التوقف بمعنى الاعم فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه والتوقف بمعنى الاخص يخص
يتوقف



يتوقف الموقوف على الموقوف عليه الذي يتوقف وجوده قبل وجود الموقوف كالمراد من التوقف في التوقف
التوقف بمعنى الاخص فلا يشمل على توقف العلة على المعلول فلا يلزم الدور ولا يكون المعلوم مقدما
قبله ببيان التعريف لا يحلوا اما ان يتوقف قول شرط او شرطان من تنمى التعريف او خارجيا عنه قبل
الاول فيخرج عن التعريف بقوله شرط انفس الدليل ونفس المعلول وصفاته ويدخل فيه بقوله شرط
شرائط الدليل فلا حاجة الى جعل ما عبارة عن القضية وارجح ان تكلف في التعميم الى الحقيقة
والحكم والتفسير صحة الدليل بالدليل الصحيح وعلى التام يخرج نفس الدليل بجعل عبارة عن قضية فلا يرد
تفسير صحة الدليل بالدليل الصحيح اذ الظاهر ان يخرج نفس الدليل وجعل القضية جنس من ملة القليل والكثير
مع انه غير مستقيم في نفس يوجب ترك قوله ولا بد خول نفس الدليل انتهى بهذا الكلام في غاية
السلامة اريد ببيان فانه لا يقع ان نظرين في الخطا اعم اوله ان قوله شرط او شرطان كيف يتوقف من
تنمى التعريف قال الشرع اشر به الا عموم التوقف على ان القيد والتمس وية لا يذكر في التعريف اذ يتوقف
او على ان لو كان من التعريف اما ان يتوقف او لتقسيم المد او المخذ واما ما كان لا يخرج نفس الدليل ولا المعلول
لا الحقيقة من احد القسمين فتعود المخذ وفي قوله يدخل فيه بقوله شرط شرط صحة الدليل
بطء جدا اذ القيد يتوقف على ما لا مدخل فكيف يتوقف مدخل على ان الشرائط داخل فيها قبل والداعل
لا يتوقف مدخل قوله وعلى التام وجه تفسير الدليل بالتصحيح كما بين ان الموقوف هو الدليل فقط
لا صحة وكذلك جعل القضية جنس ملة لا يوجب ترك قوله ولا بد خول نفس الدليل اذ القضية
وان كانت كثيرة لا تشمل الدليل كما عرفت قوله سواء كان الخ الفرض من التعميم لللا يرد سؤال
بعدد الطرف لفظ التوقف على عموم وبطء في المخصوص من جهة الذات او من صفة فينقض
التعريف وثالثا يرد عليهم ان هذا القول من تنمى التعريف قبل الاول ان يقال من جهة الذات او الصفة
ليناسب المتن وان يقال من جهة الهمية والانية فلا يتوهم ان الهمية والانية تعميم الشرط تعميم
التوقف يمكن ان يقال التوقف من جهة الصفة متبادر وطاهر في كل من لفظ التوقف لان الموقوف
والموقوف عليه متغايران في البتة والتغاير ظاهر في الخارج عن الشيء وان تغاير الجزء لكل لكن ليس في مرتبة
الامر الخارج في التغاير وقد ام المتن الشرط منفردا والشرط مقيد بتعميم الهمم والعلم فيظهر ان التعميم
بهما للشرط كما يدل عليه كلام الشرع وان استلزام تعميم التوقف الشرط تعميم التوقف فلا وجه لتوهم
بل الحق بهذا قوله لم يداو عليها اعم ان ما يتوقف عليه الشيء اما باعتبار الوجود في الخارج واما باعتبار
الوجود في الخارج والداعل من كمال الدليل التام في قد يتوقف باعتبار الوجود في الخارج فقط في العلة

المؤثرة التي كانت غير معلولة واستدل عليها بالاشارة الموقوفة عليه بما يتجوز باعتبار الوجود الذي
 لا يتجوز باعتبار الوجود الخارج البتة بل باعتبار الوجود الذي يقطع كالتفانيات المترتبة على الفعل الذي
 استدل على الفعل ويسمى هذا الموقوف عليه عليا وانما وكذلك ما يتجوز باعتبار الوجود الذي يتجوز
 مؤثرا في الموقوف كالعلة الفاعلة وجزء العلة التامة وقد لا يتجوز مؤثرا كالجوز بالنسبة الى الكل والشرط
 بالنسبة الى المشروط اذا عرفت بهذا فاعلم انما يتوقف عليه الدليل باعتبار الوجود الخارج
 العلة الفاعلة خرجت من التعريف وهي المعلن وصفاته بقى جزء العلة التامة الداخلة في المعلول كالمادة
 والصورة وبما جزاءه والعلة الفاعلية وهي الشرط اشارة يقول شرط الى المادة والصورة والجزء
 ويقول شرط كاي باب الصغرى وكيفية الكبرى في الشكل الاول ويشترط بقوله ليس الا الشرط الذي يتوقف
 وجود الدليل عليه في الخارج ويقول عليه الى العلة الفاعلية التي بمنزلة الشرط لخروجها عن الدليل وهي
 سوق الدليل على وجه يستلزم المطر قوله يتوقف وجوده الخارج على المسمى والمراد من الوجود الذي
 اعلم من ان يتجوز في الخارج في الدليل الموقوف على العلة كذا في الدليل المعقولة بمعنى انه لو وجد الدليل
 المعقولة والخارج لتوقف وجوده على وجوده بخلاف ما يتوقف وجوده العلمي على وجوده العلمي
 على وجوده العلمي لانه ما يتوقف عليه بالوجود العلمي لوجوده الخارج بغيره كسائر ما يتوقف الموقوف
 موقوف عليه بالعكس لانه غاية وشدة الغاية ويمكن ان يقال ان المراد من الوجود الذي ما عدا الوجود
 الذي يتجوز في شمول الوجود النفس الامر في الوجود الخارج في يتوقف وجود الدليل المعقولة
 في نفس الامر على وجود الموقوف عليه في نفس الامر قوله تدبر الخ وجه التدبر اشارة الى السؤال
 والجواب بتقدير السؤال من وجهين الاول ان الدليل المعقولة ليس بوجوده في الخارج فكيف يتوقف
 وجوده على ربي الله ان التمسك لا يحصى بان يتوقف موقوف عليه باعتبار الوجود الذي ربي بل قد يتوقف باعتبار
 الوجود الذي ربي والعلمي معاني في الدليل المسمى وجوابها قد عرفت مما قررنا انما من ان الدليل ان كان
 القضيا فظ وان كان عقليا بكلا والنا ويلي ان وان العلمي ما يتوقف عليه الدليل في الدليل فقط
 ومن المسمى ما عداه سواء توقف عليه وجوده الخارج فقط او وجوده الذي ربي وانما يتوقف معا فظ
 فاما ما قيل في الجواب من ان العام اذا قيل الخاص يراى ما وادى الخاص لان المسمى والعلمي بينهما تباين
 بحسب الحمل والتحقيق قوله اي يتوقف عليه وجوده العلمي هو التوقف بمعنى التوقف بالمعنى الاخص
 اي لم يكن الموقوف موقوف الابد وجود الموقوف عليه والمراد من العلمي الوجود الذي يتجوز كاللتر العلوم
 الذي استدل به الجاهل لانه مؤثر لم يكن موجودا في العلم من الابد وجود الاثر في العلم وفيها

نحن استلزام الدليل المدلول غاية الدليل وعلية غاية في وجوده اوله العلم المستدل فيكون مقدمات
 على الاستدلال ثم يوجد الدليل في العلم واما باعتبار الوجود الذي يحصل الدليل ثم يتفرع عليه الاستدلال
 فتفطن قوله التعميم الاول لا دراج اذ يعني بيان عموم التعريف بقوله شرط الاشارة الى انما يتجوز
 الدليل في التعريف لخاصة بناء على تبادر التعريف والام لم يصح بكونه كالتعميم لانه التعريف انما يتجوز
 اجزاء الدليل في نفسه فلا وجود له دراج وان لم يشتمل كيف يدريج ما كان خارجا قول والثالث ان قيل
 عطف الشئين على معنوا عاملين مختلفين بحرف واحد وهو غير جائز على من ذهب بالمهور فهو
 اما من حيث على من يوجب الفراء واما على من في المصنف في الاستلزام اي لا دراج استلزامه بتبيينه ما سبق
 الاستلزام الدليل المدلول وهو سوق الدليل على وجه يستلزم المطر وهو من مقدمة الدليل في العلم
 اصح لكن علية غاية الدليل مقدم عليه باعتبار الوجود الذي ربي وما عداه باعتبار الوجود الذي ربي او
 بناء على معية المؤثر والاشارة ما ناولنا ان يتوقف الدليل على وجه العلمي فلا يرد ما قلنا بعض الافاض
 من ان ان قيل ان الاستلزام يوجد مع الصحة فلا يصح التوقف بينهما قلت هذا التوقف ليس بمقتضى
 الاخص وهو عدم حصول الموقوف الابد حصول الموقوف عليه بل بمقتضى العلم الذي بمقتضى الوجود لا يتجوز
 والاستلزام كذلك لانه لولا لا متين الصحة في حفظ انتهى مع ان عرفت في دحل التوقف على المعنى العام
 فتذكر قوله ان تبادر التعريف لانه العبارة تدل على ما قلنا من ان هذين التعميمات ليس من التعريف
 والام يطلق التعريف بل جزء التعريف وكذلك يدل على التعميم بالمسمى والعلمي تعميم للشرط وهذا دليل
 على كلا التعميمات لا على واحد منهما كما ظن واللام ان تعلق بالتعميم يلزم توارر عليتين مستقلتين
 على معلول واحد بلا واولا طعة وحويط وان قيل ما وجد البطلان قلت ان العلة المستند
 توجب وجوده وجود المعلول وعدمها عدم المعلول فان توارر عليتين مستقلتين على معلول
 واحد فان فرض عدم احداهما ان بعدم المعدوم مع عدم ذلك المفروض اوله فان عدم تخلف
 المعلول من علة التامة التي غير ذلك المفروض لوجودها مع عدم المعلول وان لم يعدم يلزم تخلف
 المعلول من العلة التامة التي فرض عدمها لانه عدت مع وجود المعلول فكلاهما باطلا فثبت بطلان
 توارر عليتين مستقلتين على معلول واحد فعلم ان اللام لانه متعلق للادراج وعلية العلمية التعميم
 ويقوم من ان علة اظهار النفس لا دراج لان تبادر التعريف يستلزم خفاء الدرج والخفاء يقتضيه
 زالة وهو الاظهار لا اصل الدرج واعلم ان مفقولة التحصيل يتضمن حكيم وبما ان حصل الفعل
 يحصل المفقولة والام يحصل والدليل المسوق لانه قد يتجوز باعتبار الحكم الاول وقد يتجوز الحكم الثاني مثلا

ضربت ريثا تاديبا حاصل ان ضرب يحصل التاديب وان لم يضرب لم يحصل التاديب وفيما نحن
في حاصل ان عدم التعريف يظهر الدوح والالم يظهر فقولنا ان تبادر التعريف على الحكم التام في كل
ان التعريف ان لم يعلم لم يظهر الدوح لانه التعريف يتبادر منه الصدق على الشرط الذي وكلنا بتادير منه
الصدق ان لم يعلم بهذين القيدين لم يظهر الدوح فينتج ان التعريف ان لم يعلم بهذين القيدين لم يظهر
الدوح وهو المطابقا فقط فان نفيس ومن لم يتصف فهو حسي قولنا والمتمنع طلب الدليل
او اخرج الكلام على فلا في مقتضى الظن الاتي بالظن لان المقام مقام التعريف والتعريف
لتحصيل الماهية لا افراد والاصل في الضمير ان يكون عين المراجع وهو ههنا يراد به الافراد فكذا
اتي في الظن للقبيل على التفسير في الجملة وقاعدة اعادة الشيء موقوفة تقيد ان يكون عين الاول مشروطة
بإدخال المواضع ههنا مانع وهو كونه المقام مقام التعريف قيد المعلول بالماهية لما بينا من ان طلب
الدليل على غير الماهية مكلف بما يقع القدح وجوز البعض ليس بما يقع لغرض المناظرين ويتوجه
على الدليل لان مقتضى الدليل ان يقال بثبوت ههنا على المنوعة ولا فان كان الاول فهو نقصان اجمالي
لاما قضية وان كان الثاني فهو مكابرة غير مسموعة فان قلت كيف يجوز منع مقدمة معينة من
الدليل بلاش ههنا يدل على المنوعة بل تعدد مكابرة ولا يد من الفرق بينهما قلنا الفرق بينهما
ثابت بان معنى منع المقدمة ويطلب من المعلل دليلا عليها وان حكمه في نفسه بالمقدم
فكن لا يظهره فلا حاجة للسائل الى ايراد الدليل على عدم علمه بها بخلاف منع الدليل فان معناه
ان هذا الدليل ليس بصحيح بل هو مقدم مائة فيعين الـ كل مدعي فلا بد من ثبوت ههنا حتى يصير
مسموعا ولا يتوجه مكابرة قوله ههنا التعريف ينسج على مذهب الماخيرة المصنوعة ما سبقت في منع الدليل
بقوله واما مطالبة الدليل مطلقا فتعني بعض الماهية فروعها بعض الكلة ضميرها واحتراف
عن ههنا وعلم ان المصنف هو المذهبين فورد على تعريفه المنع ههنا الدليل على جملة فقصد رفع
هذا المورد وادان اما منسج على مذهب معتقد مبنين انهم لا يشترطون الماهية في التعريف
فلا يظن عدم جملة كي نقل عن ههنا تعريف التعريف على مذهبهم ما كان معرفة سببا للمعرفة
الشيء مراد بالمعرفة التعريف لكن غرض المعرفة يجوز ان يكون غير الماهية وغير الماهية كان نقل
عنه يجوز ان لا يكون غرض المعرفة ايراد تعريف جامع لجميع الافراد ومانع لجميع الاغيار بل يقع غير هذا
المنع كالنسب في هذا المقام انتهى لكن عندى هذا المقام من الاعراض ان الماهية نشأ في سببها
والافالحق ان هذا التعريف على المذهب الحق وهو عدم جواز منع الدليل كما عرفت وجب على
مذهب

التصور بالمعقولة
او انتمى او فتنى على مذهب
المذهبين انهم ينسج
مسوات مع

لما

مذهب المتأخرين لغرض الى معينة والمأهية لا لغرض اخر كما عرفت في القوم اعلم ان المعرفة يجب معرفة
قبل المعرفة لان معرفة طريق الماهية ونسب لها فلا بد ان يجب غير او لو كان عنه لزمن
الشيء معلوما قبل ان يكون معلوما ويجب ان يكون على منه اذ لو كانت واحدة في الاول او كان اخفى منه فيكون
معلوما قبله ويجب ان يساويه في العموم والمخصوص ليحصل به التمييز اذ لو لم يتوحد وبالدخل
فيه غير المعرفة على تقدير كونه اعم مطلقا او من وجه فلم يكن مانعا دخول غير المعرفة فيها وخرج
بعض افراده على تقدير كونه اخصا اما مطلقا او من وجه فلم يكن جامعا لجميع افراد المعرفة
واشراط هذه المساواة ما ذهب اليه المتأخرين اذ تحصيل التمييز التام بحيث يمتاز جميع افراد
المعرفة عن جميع ما عداه لا يلبس شيئا منها بغيرها واما المتقدمون فقد قالوا الرسم منه
تمام تمييز الرسوم عن كل ما عداه ومنه ناقص يميزه عن بعض ما عداه وصحروا بان المساوات
شرط لعدم الرسم كذا يتبادر الى ما ليس من الرسوم ولا يلج عما هو منه وجوزوا الرسم بالعموم والافضل
وايد ذلك قولهم بان المعرفة لا بد ان يفيد التمييز عن بعض الاغيار فان ما لا يفيد تمييزا عن
غيره اصلا لم يكن سببا للتصور واما التمييز عن جميعها فليس بشرط لان التصورات المكتسبة
كما قد يكون بوجه خاص بالشيء اما ذاتي او عرضي كذا يكون بوجه عام ذاتي او عرضي فيجب الاتيان كاسب
كل منهما بغيره فالى مساواة المعرفة التامة دون غير هذا كان اوردنا قولنا وهو اما مجرداه عطف
على قوله والمنع طلب المعطوف عليه بيان ما يميز المنع والمعطوف بيان اق مفيضة ههنا التامة
في العطف فسر الجواب بلفظ عار تقيد باللازم بلفظ الملزوم وباعت التفسير ان التجريد فيقتضي
ان المنع مقارنا مع السند ثم يوجب بدو السند ليصح معنى التجريد مع ان لسر كذا انما في المنع
او لا بد من السند قوله والمشهور ان المساواة او العموم اه الا ان بقوله المشهور ان
فيه احتمال غير مشهور وهو ان المساواة او النسب عين السند والمنع يعتبر بالقياس
لا خفاء المقدمة المم الذي يبنى عليه المنع سواء كان مساويا مع مقتضى المقدمة للمم او لا لكن هذا
ضعيف لان الظن ان السند من قبيل التصديق لا خفاء المقدمة المم من قبيل التصورات في اعتبار
النسب بينهما ليس على ما لا ينبغي الا ان يقال يا ول خفاء المقدمة بالقضية مثلا ههنا المقدمة
غير واضح ويمكن ان يقال ان السند ايضا من قبيل التصورات لانه يعتبر كثيرا ما في الجواز والاحتياط
ود لا يجوز وغير ذلك وهذه العنوا من قبيل التصورات وان كانت بعض السند قضية يتوحد ما لها
جواز معنى القضية وكذا لك خفاء المقدمة من قبيل التصورات فيعتبر النسب بينهما باعتبار

للمثل جواز فردية الاربعه من الخلف ووجوبها فيتحقق المعقولات المثل كمن في العقول تكلف
 الجمل وكذا يتوجه النسب باعتبار الجمل مع ان المشهور باعتبار التحقيق فيكون خلاف المشهور فقط
 انما هو باعتبار التحقيق بالنسبة الى النقيض اه كذا انما من اذاه القصور تضمنت معنى ما والا
 يور المقصور عليه فيما دخل في نقول في مقام يكون المقصور عليه عمرا ومثلا انما ضرب زيد عمرا
 فالقيده الاخير ما وقع بعد بمنزلة الواقع بعد الاخير هو المقصور عليه ولا يجوز تقديره على غيره
 لا يابس وفيما نحن فيه القيد الاخير قوله بالنسبة الى النقيض فيكون النسب بين السند والمقدمة
 المهمة باعتبار التحقيق مقصوره بالنسبة الى النقيض لا بالنسبة الى غيره واما غير المشهور يمكن
 مشهورية ان يتوجه مستند بالنسبة الى غيره وهو خفاء المقدمة المهمة التي عرفت فلا يرد ما قيل
 ان القيد الاخير قول باعتبار التحقيق فيكون المقصور عليه باعتبار التحقيق في يومهم اعتبار جواز
 النسبة باعتبار الجمل مع انه ليس كذلك لان السند من قبيل التصديقات فلا نسبة بين القضيتين
 الا باعتبار التحقيق في غير انتهى فانك علمت محذور هذا لم يكن هذا اقيده اخيرا وكذلك لا يلزم ان
 يتوجه السند من قبيل التصديقات تدبر قوله اي كلما تحقق هذا تحقق الخ وهذا ابيانه لم يرجع النسب
 المستبورة باعتبار التحقيق الاول كذا في المسائل والاشارة الى العموم والمخصوص المطلق والثالث
 اشارة الى العموم والمخصوص من وجه لكن العكس لما خوذ فيها ليس بطرق العكس المستوي
 المصطلح بل بالعكس اللغوي لان عكس مع جبهة الكلية لا يتوجه عليه مع ان في هذا المقام لا بد ان يكون
 كلية لتحقيق مرجع المسائل او ما قيل من ان العكس يحمل ان يراد عكس المستوي وعكس النقيض باعتبار
 حصول الحان لان في حالة المساواة تنعكس الكلية كنفسها فلا يخرج من رتبة علة وتكلف اذ الوجه
 في المادة الاولى لم يصح في الباء سواء كان عكس مستويا او عكس نقيضا لان عكس المستوي في غير
 مادة المسائل يتوجه عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فلا يصدق في السات في العكس على ما لا يخفى وكذا
 عكس النقيض على ما ذهب اليه القدماء جعل نقيض الموضوع محمولا ونقيض المحمول موضوعا على طريق
 العدول في يصدق الكلية الطرفين باعتبار عكس النقيض بين العموم والمخصوص المطلق مثلا
 كتحقق الانسان تحققي الحيوان وكل لم يتحقق الحيوان يتحقق الانسان فيصدق الكليتين فلا يصدق
 ايضا في السات في العكس فتأمل قوله كفردية الاربعه المنع الى نسبة السند الى اي باللام
 المنع لان محصله بمعنى مقارنه له لان صوله ويحتمل ان يتوجه التعلق باعتبار المساوي اه بناء
 على ان المنع وان كان عبارة عن المطابقة لكن في المسائل والمقدمة والرد والنقيض متقاربان في المنع

ونذلك

المنع

ونذلك المناسبة قد يقال السند المساوي المنع والسند الاعم من المنع والاخص من المنع قيد يقال في
 المشهور انما السند مساو للمنع وادامدب والنقيض المهمة جواز النسبة للملازمة بين المنع وتلك
 المساوي وقيل بواحد السند المنع ان لا يتوجه للمنع سند اخر ومعنى العمية الايجبة السند مع المنع وغير
 ومعنى الاحصية ان يتوجه المنع سند اخر غير هذا السند انتهى نحن نقول بهذا من قبيل المختصا وغير
 واد من ارباب الاصطلاح واعتبار النسبة بهذا الاسلوب لم يكن باعتبار التحقيق ولا باعتبار الحمل
 فكيف يقبل فلا يخرج من دعد عنه وتصوير هذا المنع بمثل الاربعه زوج لان منقسم بمت ودين
 وهو زوج ينتج الاربعه زوج فقول ال مثل لانم ان منقسم بمت ودين لم لا يجوز ان يتوجه فردا
 الى فيما عطف عليه تدبر قوله وهو اي السند الذي ان مرجع التمييز مطلق السند اما
 المقيد للملازمة يتوجه التعريف للأفراد والاصح الرجوع الى المرجع اعم من ان يتوجه مذكورا حقيقة او كما
 او معنى وهو هنا مذكور معنى قوله ما يتقوى المنع بزعم المنع اه وجه التقوية ان المقدمة لابد من
 ان يتوجه معلومة يقينا حتى ينتج فان كان السند مساويا لنقيضها بطرى عليها المجهرولية وان كان
 اعم بطرى عليها الخفاء وان كان اخص بطرى عليها ازدياد الخفاء ولما في المقدمة المهمة يعلم
 قوة المنع على ما لا يخفى وعرف بعض الفضلاء بقوله وهو ما يذكر لتقوية المنع في زعم المنع
 بعضهم وهو ما يتوجه المنع جنبيا عليه عدل عنها لورود الاعتراضات عليها وان امكن دفع الاعتراضات
 التعريف الاول ذكر فيه لام الفرض من الذكر التقوية وهو في نفس الامر عرض المنع لا في زعمه كان
 التقوية يحتمل ان يتوجه مطابقا لواقع او لا فقول بزعم المنع ان تعلق بينه وبين حقيقة الفرض
 يتوجه مفيد التعريف ولا يصدق على اكثر السند لان يتوجه الحاصل للفرض في زعم المنع في نفس الامر
 مع انه ليس كذلك ويخرج اكثر السند بل كل لان السند كالتقوية في عرض المنع في نفس الامر
 حمل اللام التقوية يدفع الاعتراض لكن تعريف المصن لا يرد عليه ولا يدفع وفي التعريف المسك
 يرد عليه انه يقتض ان يتوجه الكلام على السند مطلقا موجبا بناء على انتفاء البين عليه وجه
 انتفاء البين ونقطة الزعم يستعمل كثيرا في الباطل وقليل في الاعتقاد المطابق وهو هنا لا يحمل
 على احد هما يقينا بل الاعم منهما سواء كان مطابقا لواقع او لا لان حمل على الاول يخرج ما يتقوى المنع
 في نفس الامر وان حمل على الثاني يخرج ما لا يتقوى في نفس الامر مع انه من السند فيحمل على الاعم منهما فيحمل
 الا اقام خمسة السند المساوي والسند الاخص والسند الاعم من وجه والسند الاعم المطلق والسند
 السند المبين لكن الحاصل غير متحقق قوله ولا جاز ان لا يحتمل ان يكون ان يبطل حلقا على ما

لابد ومسد الخبر وان يجوز لفظ جائز مصدر راعى صيغة في على الجواز في خبر موجود
مخذوق وان يبطلها متعلق بالخبر مخذوق بتقدير الام لان مخذوق حرف الجر من ان وان قياس و
معطوف على قوله فتع مقدمة ومعنى الابطال الحكم ببطلان المقدمة مطلقا ولهذا بين بقوله قطعا
وجه عدم جواز ان تعليل والتعليل هو حق المعلق في خبر غصيب غير مسموع وجه غصيبية
على تقدير يكون ثبوت بعد ط واما على تقدير عدمه فلو ان الحكم ببطلان كذا ذلك حق المعلق وحق
الكل المطالبة فقط قوله ابتداء احتراز عن توسع المنع كذا المعطوف او بمعنى اول الوصف
اي حال كونها متصفا بوصف المقدمة لا حال كونها زائلا من وصف المقدمة ومتصفا بوصف
كونه مدعي ان ربا لتقدير القول بهذا قوله لانها لو كانت مدلة اه متعلق بالفعل المتفاد
من التقدير ودليل على اعتبار قيد الحيشية قبل يشتر هذا بان لو لم يكن مدلة لا يصح اصلا لكن الظ
يصح ابطالها من حيث انه مدعي وان لم يكن مدلة على سبيل النقض لاجل الشبهة او المعارضة
التقديرية في صح في الدعوى المخدوق فان يجوز معارضة في المقدم وهي موجهة بالاتفاق انتهى ان
جواز توجه الوضيفة من حيث كونه مدعي مجردا معلوما مما سبق ولا هنا الفرض ببيان سبب التقييد
بالحيشية وهذا التقدير يكتفي في السببية لا اختصاص صح جواز ابطال يكون مدلة قوله قطعا
ان ان لا يكون سببا كلية قوله فيبطلها الخ الفاء للتعقيب ان لا ان يتبع فعقب المنع بالابطال بلا
اثناء دليل في الوسط على اثبات المقدمة الممة اذ لو كانت كذا يجوز ابطال بلا كلام ان يجوز مدلا
قوله مطلقا متعلق على الفعلين على سبيل التنازع يعنى سواء كان متعاضدا او متضادا
وسواء كان ابطالا باثباته او بدمونه وفي هذه الصور لا يبق الاستدلال ان لا يلتفت الى ابطال
الكل ومنه ولا اريد المضمون ولا الاثبات مقدمة دليل نفسه لانه يجوز من قبيل المي ورا العرف
فلا يجوز اظهار الصواب هنا في موضع خبر الغصيب غير مسموع قوله وجوز بعض اهل الفضل
البناء على انه يخرج المبطر عن الغصيب باعتبار غرض نفسه عن دعوى الغاصد لان الغرض اما ان
يجوز من جانب الابطال كسبيل الاول في عزل المعلق خصوصا في غير معتد به وانما ان يعزل الغص
عن منصب المنع الا حاصبا كاستدلال او بالعكس كسبيل الاول فان خرج يدخل في شق الاول فثبت
ان يعزل نفسه من الاستدلال لا المنع في جواز البعض بناء على ان ذكر دليل على ان في المقدمة بعد
طلب لدليل عليها ان خلا عن دعوى فادها فهو ليس بقصوب بل هو منوع مع الاستدلال عند
الذي هو ملزموم القيد من الممة اذ اذكر بطريق القطع لا بطريق الجواز فهو دليل على ان النقض



قد طويت احدي مقدمية كقول ال ثل لانه ان ليس بجواب كيف وهو تنفس فان مع الكبرى المطوية
ينبغي ان حيوان وكقول لانه ان النصارى ليس بموجود كيف والشمس طالعة فانه مع المزم المطوية ينبغي
ان النصارى موجود وقس عليها امثلهما واما ان ذكر بطريق الجواز كما يقال له لا يجوز ان يجوز ان ينقض
لم لا يجوز ان يثبت الشمس طالعة فهو لا ينبغي مع المقدمة المطوية الاجواز النقض وجواز النقض ان
يستلزم بغير ذي النقض فان لم يرد عن دعوى في الزم ان يجوز متعاضدا مع السند موجهها ولا يلزم
ان يجوز بعض صورة المنع مع السند حصبا قوله فيه تاخذ فاما ما نقل عنه هذا الشارة الى السؤال
والجواب ونشأ وتقرير ان لانه خرج عن الغصيب باعتبار الغرض لانه ابطال بعد المنع يور على المقدمة
وعرفت ان الابطال على المقدمة لا يجوز لانه ال ثل لانه يزيل جوده واستدلال من نصب المعلق
في خبر غصيب بهذا حيث السؤال وتقرير السؤال ان يثبت ان يجوز النقض والمعارضة غصبا
وليس كذلك وتقرير الجواب ان فيها ضرورة وعنوان السؤال لم يعلم الفاد من اي مقدمة خلاف
المنافضة انتهى نحن نقول تمام الاول اشارة الى وجه عدم مسموعة الغصيب على مذهب فاضل
الشارة الى مسموعة على مذهب اخر حيث بينوا ارباب هذا الفن واختلافه في جوازه وعدمه
جواز فنه من قال ان ليس بمسموع لانه اجواز الغصيب لثبوت المعلق قد يرض عن الاستدلال
على ما وقع الغصيب فيه عن دعواه او مقدمة دليلها وبغصب ومقدمة دليل ال ثل الغصيب
ويمكن ان المعارضة من الطرفين فيبعد عن اظهار الصواب في مدعي المدلل لانه الصواب انما يظهر
اذا صنع ال ثل واستدل المعلق ان يعجز احد من ان من قال ان ليس بمسموع لا يقول بان مكابرة
اذا هو تافه في اظهار الصواب في صرح به في التكرار لكنهم اصطلاحا على عدم سماعه سد الباب بعد عن
المط والظ ان الغصيب من الطرفين حائض لاظهار الصواب الا من طرف واحد ومنهم من قال ان مسموع
لانه باء في العادة يستحق الجواب وبيانه ان المعلق اذا لم يسمع فله ان يقول اريد المنع مع السند
عاز كونه في صورة الابطال والاستدلال في يستحق الجواب لانه تحرير المراد مستفيض في تحرير المباحث
قال بعض الافاضل سلم الطريق لثبوت الذي حكم بغيره مقدمة معينة اخفاء ال وارب الاستدلال
على سبيل المنع من هذا لكن الحق الحقيقي بالقبول المذهب الاول لان المذهب الثاني ينشأ عن حصة
الغاصب وخدعة او من جهة اخرى بالاستقامة قوله او يحتملها او ياتي بكلام اجتمع الى ان المنع موجه
لكن ياتي الفاد من اثناء كلام اجنبى فظ ان مرده وديته من اثناء اللفظ المستدرج الذي يجوز
حشو مقدماته وهذا لا يقتضي المراد وديته بل يقتضي عدم الحسن لان طلب البيان على المقدمة متحقق

وهو ضيق موجه قوله لا اولين غصب الخ افراد الخبر مبنية على ان المصدر موضوعه
 الماحية من حيث هي تشمل القليل والكثير بلا اداة الكثرة ولا مطابقة الخبر لمبتداه لا رجاء
 الظهير الخبر المبتدأ والظهير يطابق المرجع البتة وفاقا على المصدر مبرور له فلذا لا
 يشترط المطابقة ومطلق بلا جواز ودليل عليه ما عطف عليه وجه الفصيحة ط اذا
 كان الابطال مدلا بالفعل واما لم يكن مدلا بالفعل كما يتبع عند تفهيم بقوله قطعاً فلو
 دعوى البطلان ايضا وضيفة المعدل منصبا بل المطالبة فقط ولا يحمل الغصب
 على التقليل لانه الغرض اثبات الامكان المستفادة مما سبق على طريق الافراد ان قلت ان
 المصدر والغصب كلياً لكن على مذهب من جواز الغصب كما بينا كيف يجيب المعدل عن
 الغصب على تقرير كونه مسموعاً قلت وضيفة المعدل ان لا يطعن على ان لا يبطال ذلك
 غصب وان لا يفرض الدليل الغاصب قبل اثبات مقدمته البتة باحد من المنوع الثلاثة لانه لا
 يثبت به ما يجب اثباته على المعدل من اثبات مقدمته البتة على ان الـ بل يمكن ان يغير كلامه
 بالعناية اي بان يقول مرادى المنع مع السند فيخرج عن كونه غصباً وسقط ارادة المعدل عليه
 بل لا يفتقر على المعدل ان يثبت مقدمته المنوعة او لا ثم يفرض الدليل الغاصب لان دليله بعد ذلك
 الاثبات ينقلب المعارضة في المقدمة ولا كلام في جواز التفرج من الدليل الغاصب بعد انقلاص
 المعارضة في المقدمة فان افترض الدليل الغاصب قبل اثبات مقدمته البتة فانه فينتج من المعدل
 انه ليس للمطالبة قانون التوجيه ان يفرض الدليل الـ بل غير معارض اصل قوله واما مطالبة الدليل
 الخ كلمة اما وضع تفصيل الجمل والاستلزام فلكونه للتفصيل يقتضيه عدلا بالاستلزام يدخل القاء
 في جواب كما بينا تفصيله اما بعد واذ يجب بعض النيات ان المنع الاول لازم فالترزم التعديل و
 موضوع لم يذكر التعديل في تلك المسألة المقام واذ يجب لبعض الاحوال ان كثير لم يلزم قطع المذهب لك
 ههنا يقارن استيناف وجواب عن سؤال مقدمتنا من منع المقدمة وعلى المذهب الاول يقدر
 التعديل هكذا اما مطالبة المقدمة فسو عنها لا وبسبب مطلقا واما مطالبة الدليل فتعني بعض
 وسو عنها البعض في اما معطوف على تحذوف مقدمنا وعلى قوله مقدمته والمطالبة الى الدليل
 لا في ملازمة اذا التقدير مطالبة الدليل على الدليل قوله اي لم يجوز ولم يستحسنها صحتها مع
 الحسن وعدم الحسن لا يدل على القيمة لا حق كونه لا حسنا ولا فحشا يمكن ان يقال ان هذا الاشارة
 الى ما قاله المناهية ببيان منع من انه لا يمنع الدليل لانه منع الدليل اما بقارة يشاهد يدل

على المنوعة او لا فان كان الاول فهو نقض اجمالا لا مناقضة لانه النقض اجمالا في التحقيق دعوى
 قبال الدليل مع ثبوت ما يدل على ذلك مطلقا وان لم يدل على فساد الدليل سواء كان ذلك
 الفد تعلق المدعى عن الدليل او غير ذلك وان كان ان فهو مكابرة غير مسموعة فاشترى بقوله
 لم يجوز الا الشق الاول ويقول لم يستحسنها الا الشق الثاني وقصر الشريعة دليل المنع باعتبار
 شق الثاني بقوله لكونه تكليفا بما لا يطابق قوله فيرضى او اختر اخرها الخ احوالي تمثيل الخ طلب
 اشارة الى ان اول الطرفين لا يوجب يقينا ورواها اخر بل يوجب لزوما والاولية وشر
 اولوية المذهب الاول في اخر كلامه قوله لكونه تكليفا بما لا يطابق اه دليل على المنع لصورة طحا
 لانه تكليف بما لا يطابق وكلاما هو تكليف بما لا يطابق غير جائز فينتج المطالبة الكبرى انه
 خارج عن قانون المناظرة ودليل الصغرى النظرية ان مطالبة الدليل اما ان يكون مطالبة على
 مجموع واما ان يكون على مقدمة غير معينة والاول طلب المحال لان المعدل لا يقدر اذ على اثبات قضية و
 واحدة والدليل ينتج قضية واحدة فقط او مجموع الدليل ليس قضية واحدة فلا يمكن اثباته فيكون
 المطالبة طلب محال من المعدل وهو تكليف بما لا يطابق والى ذلك طلب محال لان المقدمة الغير
 المعينة لم يعلمها المعدل حتى يقيم الدليل عليها فاذا لم علمها فطلب الدليل على لم يعلم المعدل طلب
 محال وهو تكليف بما لا يطابق فمن سوغها تفرض الدليل الصغرى فاختار الشق الاول مرة و
 دفع للحدور بانه مطالبة الدليل لمنع مجموع الدليل من حيث هو مجموع سواء كان مقدمة من
 مقدمته او لا ولا يخفى انه يصح طلب دليل على مجموع الدليل من المعدل لجواز ان يقيم دليلا
 واحدا على صحة جميع مقدمات او يقيم على كل مقدمة منها دليلا خلاصة ثم يستدل بصحة كل
 منها على صحة المجموع وهو ما بينه الشر واقتضاه الشق الثاني مرة اخرى ودفع الحدور بانه مطالبة
 الدليل لمنع المقدمة غير معينة من فعدم التعتين معتبر من جانب الـ بل المنع لامن جانب
 المعدل فيصح طلب الدليل على مقدمة غير معينة بانه يقيم المعدل دليلا على مقدمته معينة كالصغرى
 مثلا لوقول المناهية بعد ذلك ليس المهم عندي هو الصغرى بل مقدمته اخرى لكان هذا منفا اخر
 يجب على المعدل دفعه باق من الدليل على مقدمته اخرى كانه الاول في تكليف بما لا يطابق في
 الصورتين فهناك ليس هو من البعض مطالبة الدليل في حفظ قوله لكن الاول اه لانه عرض
 المناظرين اظهار الصواب ومنها المطالبة القاء الخصم الى التكليف بلا موجب وهذا لا يكون
 الا فرض نفسي وهو غير مناسب للفرض لان المتامل في مقدمات الدليل اما ان يكون مبررا

في بعض منها وفي كل منها على التبيين واما ان يكون حاكمي بغيره وواحد منها على التبيين واما ان
يكون حاكمي بغيره وواحد منها على التبيين ففي الصورة الاولى يكون
ماتنا وطالبنا دليل على مقدمه الدليل على التبيين بعضا او كلا في صورة الثانية ان كان طابا لدليل بلا
المبارق والمقدمه يتبع ماتنا ايضا وموجها وان كان حاكمي بغيره والمقدمه العينة بعضا او كلا سواء كان
بالدليل او لا يتبع عاميا وان ابطال بلا تبيين يتبع نقضا اجماليا في الصورة الثالثة يتبع ناقضا وموجها
فطابا لدليل خارجة عن الصورة الثالثة فتكون غير مناسبة للفرض مع كونها غير معلوم التحقق فتأمل قوله
واما لو كانت الموجبة اه معطوف على قوله فتد الكلام في عطفه ومحمد وتصوير مسئلة في سبق قوله
واما لو كانت الموجبة فتد كيرفع في الاستغناء الناقص والمضى الى الدليل اما ان يتبع المنع مجردا او مع الاستغناء
او الغير مادي فانه كان متعاجرا اما ان يكون دليل على مقدمه الدليل واما ان يكون دليل على نفس المدعى ان كان حاكمي
فهو المنع حقيقة القوية وان كان نفس المدعى فاما ان يراد منه المدعى مقدمه فيجوز المنع مجردا او مع الاستغناء
مقدمه الدليل فوق المدعى فيجوز مجازا في ذلك الحال ان كان المنع مع الاستغناء مادي ومع الاستغناء الغير
المساوي فلا وضيفة الموجبة من المستدل ان كان المنع مجردا والمذكور اثبات المقدمة المية ان قدر على اثباتها
وتقدير المقدمة المية ان لم يقدر على اثباتها هذا مبني على قوله ارجح وهو عدم جواز مطالبة الدليل كيرفع
عن عبارة الشر واما الوضيفة على مدعيه من جواز مثل الوضائف اثبات ان قدر والتقدير ان لم يقدر
لكن الشر لم يتفرض بناء على معلوميتها او على عدم تحققها قوله اي المقدمة المية الخ فيل هذا التقدير
في المنع الحقيقي واما المنع المجازي العقلي والخ في لم يرد ولم يقدر المعينة قلنا من شأن هذا النوع تصوير
الشر فيما سبق بالمقدمة المطلقة بلا قيد المعينة لكن هذا التصوير يخص الفرض الحادة لان المقدر وقت
وقوع المنع يقدر هكذا بل يقدر هكذا بل يقدر المقدمة المعينة مثلا ضمن المم وغير ذلك والارجح هذا
المنع لا يمنع الدليل الذي يسوع مع لاية ليس كذلك قوله اي بياض المراد الخ اي كشف مراد المستدل وهذا
قد يتبع المنع باعتبار عدم موضع المقدمة ومحمود وقد يتبع بناء على من ذهب دونه من ذهب ويكشف المراد ارادة
الخصوص من العموم او ارادة العموم من المخصوص او يعين المبني عليه الاخر وغير ذلك قوله او يتبع المدعى
ان كان المم الاستلزام يطلق على تقدير الدليل الذي هو مقدمه الدليل وهو سوك الدليل على وجه
يستلزم المطر على الاستلزام في المقدمة الشرطية الخط ان المراد من الشرطية الواقعة في القياس كاستلزام
لان الشرطية في التلا عبارة عن الدعوى سواء نقيض او عينه في تقدير المدعى في الاستلزام على الاطلاق
واما الشرطية الواقعة في الافتراضية التلا لا يتبع عبارة عن الدعوى فلا وجه لتحريم المدعى عند من هو ان يرجع

بالوسط

الماضي المدعى على التبيين هذا ان يقرر المقدمة ونقل من اي القياس كاستلزام في التلا في قوله ما قد لا يضمن من انه
لا وجه لتخصيص الشرطية القياس كاستلزام في قوله ويؤيد التفسير وعدم اثبات الخ في لفظه من وجهين الاول
الكلوب بايراد او العاطفة وعدم اثباته بالثاني في التفسير ليس اثبات وعدم اثبات لازم للتفسير علم
ان الانتقال من الدليل الى الدليل غير مجزئ في الثاني في التلا في قوله ويؤيد التفسير عدم اثبات الخ في لفظه من وجهين الاول
الاحتياط بين التفسير في الاول والثاني الانتقال محلا على العلم بالمقابلة التي وكذا بين الانتقال في الاستدلال
التفسير على العلم بالمقابلة التي الاول والثاني اما باقائه اه اي بياض ثبوت المنع بطريق ثبوت كونه تجريبيه لا من
الم بقرينة عاينة او مقابلة وكذا المراد بعيد ايصاح بالقرينة سواء كان المنع نفس المعدل او غير معدل للمعدل فيصعد في
الاعتراض من المقالات فلا يصح ما قيل من ان المحرر لو كان نفس المعدل وقال مراد من مقاليه هذا فلو احتج بالقرينة
لان نصير على دليل على مراده لان النصير والف وهو لا لا يضمن من حيث هو هو فلو لم يضمن على الفقد لا يضمن على
الارادة حاله لا يتبع الشرطية بل لا فكيف يتبع نصير على دليل قوله والانتقال من تعليل عطف على قوله واثباتها
لا بالمشيت به بناء على ما ذكره الشر وهذا الانتقال من تعليل التعليل اخر يتبع على وجهين الاول لا بتعليل بنا سب
عند اخرى او الحكم وينتهي او يناسب العلة والحكم معا او يناسب الحكم اخر يحتاج اليه الحكم الاول والثاني في التلا
وحكم غير مناسب للعلة والحكم الاولين وهو غير مسموع عند قنونة المناظر لان يتبع مشوا خارجا عن البحث فصدت
الانتقالات المعتبرة اربعة الاول الانتقال الى احدى الاثبات على الثانية الانتقال الى احدى الاثبات حكم الدليل
الاول والثاني الانتقال الى احدى اخرى لاثبات حكم اخرى يحتاج اليه حكم الدليل والارجح ان الانتقال الى حكم التلا
بان يثبت بعلة القياس وهذه الانتقال في المعينة لا يخلو من ان يتبع واقعة مقام بعين العلة الاول الانتقال
عن الحكم المطاوعة مقام لاثبات الحكم المقبول ويجز المعدل فينتقل الى احدى اخرى قال صدر الشريعة في التوضيح
الشق الك بعد انقطاع عرق النظام لان الفخام ولان الفخام ولان الفرض من المناظر في الصورة فيكون
الانتقال عند الجواب ان المناظر بانتقال المعدل من دليل الى دليل لم يظهر الصورة اما شق الاول فلا بعد
انقطاع عاين وضيفة موجهة كي في قضية ابراهيم عليه السلام حيث قال ابراهيم م ان الله تعالى لي حيث يشاء
عليه اللعنة ان اصبحت فخرج من السجن شخصين قتل واحد او اربل واحد فمضى رضى الامين كان بالظن
لان الاطلاق المجرى وتراخ ازال حيوته ليس احياء من معناه اعطاه الحيوة وجعل الجسد جيب الا انه التحليل علم انتقال
الدليل اوضح وبجدة ابراهيم ليقولوا على نوروليير في بعض ما شبه على بعض من ان معين فقال ان الله تعالى لي بالقرين
المشقة في قوله ما من الغريب بها من الغريب فثبت حضوره عليه اللعنة علة واجاب بالسعد رحمه الله في توجيه عن
اعتراض الصدر الشريعة بان الانتقال بكل لا يتبع موجه وسبوع اذ كان كانه العرض من المناظر في الصورة الزم جواز

اسرار طریق

هذا الدخل مع قطع النظر عن تعلل البحث الاول فيلزم خط من حيث ادعى كذا بحث اخر وجبته تعميم بعض المحققين ان يبحثوا
ان يتوجه السند وبانه زعم المانع ولو كان في زعمهم يجوز ان لا يكون ما وبما عدا ذلك ما وبانه ثبت العلم من ابطاله فكذا
عميم بناء على ما نقله السيد قدس سره قوله وكالدخل في حد ذاته غير مستقيم او وذلك في نظم خلاف اعتبار مخالفة
القواعد الشرعية في معنى في مخصوص كالدور واجتماع التعيينين وانما ذلك وعلم ان هذا الدخلة في مورد
تلك افراد السند بل بعضها افراد الذي يتوجه من قبيل التصديق قوله وكالدخل فيما يذكر في هذا انما يذكر كالثبات
السند ولا زان فكذا وبسبب تنوير السند فهو يتوجه على صورة الدليل او كان دليل او تبيينا لا ما الله يقول ما قيل
الما قل ودو هو السيد الشريف من غير التزام بعدم كونها موجهة عنده في قوله وعلم ان حاصل هذا هو قوله
الخ العوض من هذا جواز الاعتراض بخفي على السيد الشريف حال اعتراضه ان هذه الدخلة انشئت غير موجهة من
المحصل في العلل وجب عليه اثبات المقدمة المنة عند منع المانع ولا يخفى من الدخلة في الثالث مثبتا لقدم العلم
وكما كان كذا التوجه من تولد الواجب فيصير الكلام وكل شيء يتوجه ترك الواجب وهو غير موجهة فاجاب الشيخ عنه
بان حاصل الدخلة تسليم المنع واظهاره في المذکور منه معرض دفع توهم الصحة لعدم حاصل الجواب منه الكبري
الاخير تقريره لانهم ان كل ما هو ترك الواجب فهو ليس بموجه لجواز ان يتوجه عرضا من الاعراض وهو صحتها
دفع توهم صحة المذکور منه قوله ولكن في قوله الاول من هذا القيد اه اعلم ان كلمة لكن من حرف العاطفة متروكة
فكأنه رآه اي التدارك ففسر المحققون برفع التوهم الناشئ من الكلام السابق مشددا بما جئ به زيد لكن عمر واذا التوهم
الحال لم يجمع عمر والاضا بقاء على معنى لفظه وبمناسبة بينهما ما قبلها بالجملة وصفها لا سند رآه ومعارضة ما قبلها لا
بعد ما فازا اعطف بها مفرد فهو لا يحتمل النفي فيجب ان يتوجه ما قبلها منقيا بالحصل المتعارضة او اذا اعطف بها
جملة فهي تحتمل الاثبات فيلزم ما قبلها ضغيا ويحتمل النفي ويلزم ما قبلها مثبتا فيكون اختلافا في الكلام والكل
المنفي هو الاول وانما لا يلحق ان المراد واختلاف كلاهما في نفيها واثباتها من جهة المنع سواء كانا مختلفين لفظا فم
جاء في زيد لكن عمر لم يجرى ولا محذور زيد لكن عمر وما ظروفا من قيد من قبيل المختلفين معني فيلزم نفي الاول من
اي لا يكون في الدخل الاول تسليم المنع واظهاره في المذکور منه فيلزم النفي مستظا الى القيد بان تعميم يظهر في
المذکور منه لانه لم يفد من عدم صلاحيته للسندية او بانه ان افد المذکور منه بناء على تعميم المحققين
وقت جهة السند وبما يلزم في المانع ايضا لان من في الملتزم يثبت العلم فكيف يسلم المنع التام لكان ان في
الى الجواب اما عن الاول بان المراد من اظهار النفي والمذکور منه اعلم من اظهاره ونفس المذکور لو لم يعمم فيلزم
اليه قبل الاول وان لم يفد نفس المذکور منه كان قد وصف وهو كسندية واما عن الثاني بانه هذا الدخل من
على انه مخصوص بالثبات لا اعلم كما زعم البعض وان حصل بالثبات فلا يلزم من في السند اثبات العلم حتى

بغير تسليم المنع او بانه هذا المذهب من غير النظر معطوف على ان السند قد تظن وما نقل عنه بوجوه ما ذكرنا
والاصل ان ابطال السند لا يحتمل ان يكون المراد حاصل الدخالات الثلاث وان يكون حاصل ابطال السند مطلقا
سواء كان حاصل الدخالات او لا لكن الاحتمال بعيد جدا لان الدخالات الثلاث فيها ابطال السند في ذاته على ما هو
المبادر والتحقيق قبيح الثاني فيكون النوع الاول مما ثبت به المقدمة المم فلو يجوز من قبيل الانتفاء من حيث
الابتناء اخر قوله الاول مخصوص للمساوي وهذا على مذهب المصنف ان بعض المحققين عزم ان لا يصح اطلاق
الكلمة بالغير المسوي لان يقال قولك معطوف على الاول بغير معطوف على المسوي او يقدر لفظ معطوف
يتعلق بالغير بغيره فالجمل على غير ما هو به يجعل السند او الباطل في غيره زائدا والظهير راجع الى الاول فيكون
حاصل القول غير الاول بغير غير معطوف على المسوي بل عام الى المسوي وغيره اعلم ان مادة المخصوص وما شق
منها يستعمل بالباء والاصل تدخل على المقصود عليه ما في الصلة فيقال لخص المالك بزيادة المال له وفي غيره كان
الشرع لا يستعمل ان تدخل على المقصود اي الصلة في قوله لا يتحقق برحمته من حيث ان قد ادخلت على المقصود عليه
يكون المخصوص وما شق منه مستقلا في معناه الحقيقية واذا دخل على المقصود بغيره غير مستعمل فيما وقع له بل
هو بل هو مستعمل في معنى التميز والافراد في امان ان يجعل مجازا عن التميز مشهورا في العرف واما ان يجعل على
التقنين وفرد بينهما ان اللفظ فيكون مجازا لم يرد به الا المعنى الواحد وهو التميز واما الصورة التقنين فهو
مستعمل في معناه الحقيقية المعنى المتضمن معاريد المعنى الحقيقية اصالة والمتضمن تبعا فلا يلزم الجمع بين الحقيقة و
المجاز في الجمع بينهما يتعلق الراء على انفراد على كلاهما ووجه ذلك ان هذا اقله لا يلزم الصادق التقنين
قال الفاضل الحسن جلي في كاشية على المطول للفظ مستعمل في معناه الحقيقية والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف
ول عليه بدو ما هو من تلقا كذا لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيارة يجعل المذكور اصلا والمحدوف في ما لا يارة
بالفعل انتهى قول على هذا لا يفرق بين التقدير والتقنين مع انهما متقن بلاه وكذلك لا يلزم الجمع بين الحقيقة و
المجاز على ما قرره فقامد قوله يجوز ابطاله بالترديد في متلوا اذا كان المدعى هذا زوج لانه اربعة وكل اربعة زوج
فهذا زوج ومنع الخضم صغره فقال انهم صغره ان كيف ان هذا عدد مساو كونه فليعمل ان يرد به بان يقال ان
اردت به ان هذا العدد مساو والكسوف قد فهو باطل وان اردت انهم من الفرد والزوج لا يصلح للسند لان
السند ما يقول ما يقول المنع وهذا لا يقوى المنع قوله وما ينبغي ان يعلم ان حاصله تبينه على ان في كل هذه الصور
يكون المعلل في الرتبة الثانية معللا لا يمنع مانعا لكن في صورة التقدير جهة المعلل مستند لا غير ذلك والدخالات
الثلاث يعمد على طريق المطالبة وكذا في صورة اثبات المنع سند امانه بيل او بالتجريب في المنع مستند لا يمنع على
لما نعتية يمكن ان يجاب عن الاول ان التقدير وان لم يكن في الرتبة الثانية مستند لا نعتية بالنسبة الى الدعوى

الاول يجوز مستند وقت تقدير المقدمة المم بعض او لا كان اثبت الدعوى لا بد بديل امر وعن الثاني ان
المطالبة في الدخالات وان يجوز لكثرة قليل مجموع وان المصنف صورة الاستدلال كيمع عند القاطع وتغييره وهذا
ميجب على ما احسنه المصنف عن الثالث ان المانع في صورة اثبات السند وان كان مستندا بالنسبة الى السند لكنه قد
من اثبات سند ممنوعة المقدمة التي هي مورد ذلك السند فيكون في رتبة المنع في المناظر الاول ويمكن ان يجاب
بان هذا يمنع على التعليل وعلى الاكم ويدل على هذا اننا لم نعمل المفيد للظن قوله الثالث كالتداه الملازم لكان
الوظائف في الثالث كالتداه مع الثاني في لمراد هذه الملازمة ان رتبة الشرع الى وجه المانع بتقديري في جميع
الوظائف والامتناع منه محذوف من جنس المذكور قوله اي ابطال السند في ذاته في تفسيره بالتخصيص لا ابطالا
السندية يجرى في الثالث فلا يصح الاستثناء على تقدير تقييده قوله اما ابطال او اثبات الى دليل الاستثناء
للتشتمل على الحكم بان ابطال لا يتوجه على المنع المستند بالسند الغير المسوي لانه السند الغير المسوي
فيه امان يجوز من يقضي المم او اعم منها او جابن لها سبيل في الثالث لانه السند المبين وان كان معقوبا بالمنع
في زعم المانع لكنه غير متحقق الوقوع فلهذا لم يترخص الشرع واما التقنين الاولين فمقر من قبيل عدم توجده ابطالا
بانه ان كان اخص فلا يبطل لا ابطال غير مفيد لانه الفرض الاصل اثبات المقدمة المم فلا يلزم من ابطال المم
الذي هو يقضي المقدمة المم يتناول بعض المقدمة التي اثباتها يستحقا العموم فلو ابطال المم لم يبطل مدعى
المقدمة فيكون مخرقا بما كان لا يتوجه الا بطلان قوله لكن اذا كان لا يقيد او كان له منق للصورة القليلة بان
ابطال المم غير مفيد باعتبار ارجاع الى دليل الذي قرره اننا نقابل السند المساوي وهو لا يجوز ان يجرى ابطالا
مساويا لا على تقضي المم ثبت المقدمة قوله المم لا يقيد بانه المم عدم القاطع وهو ليس بملازم الضميمة قوله
مساويا راجع الى بطلان المم اخص والمراد من المسوي انما هو الحد الاوسط في دليل مساويا بطلان المم اخص مثله اننا
ادعى الممثل هذا ما دلالة مساوية وكل مساوية مساوية هذا اجماعا وظاهره ان يمنع صغره بان يقول انهم انما مساوية
لم لا يجوز ان يجرى انشاء ثم اذا اطل الممثل هذا السند بانه كونه انشاء باطل من غير متجرب كل متجرب غير متجرب من
ينبغي هذا النسبة لا قبل بطل الحد الاوسط فيه مساويا بطلان المم في لا ينبغي وكذلك لا ينبغي من ذلك انهم قد
الابطال غير مفيد لانه لا يبطل من بطلان المم بطلان الحد الاوسط حتى ثبت المقدمة المم قوله واما ما ذكره من مساويا لا على
اي دليل بطلان المم اخص في الاصل واما ما ذكره من المساوية المذكور اجماعا باعتبار ان الاوسط اجماعا باعتبار ان السند وضع
الاعم صغره بان يجرى اعم من السند اخص ومساويا يقضي المقدمة المم المراد من اعم من تقضي المقدمة المم كيمع عند القاطع وتغييره وهذا
هذا مشهور انتهى من ان السند واقع من نفسه لانه اعم من تقضي المم مقابل لانه كيف يراد بالمقابل ان لا يجرى ابطالا
الممثل هذا ما دلالة مساوية في غير هذا اجماعا فلا يمكن ان يقول انهم انما مساوية لم لا يجوز ان يجرى ابطالا

[illegible]

وذكر المتقدم على التفصيل فزمان لان الشرا على ترتيب الف بان يكون للاول من الف وان كان
 وهكذا كما في ما نحن فيه على ما بينه السارح وتسمى هذه الجف وتسمى مرتب واما على ترتيبها وهو المسمى
 وتسمى بلف وتسمى مرتب ومعلوم ان الترتيب وذكر المتقدم على الاجل كقولنا وقالوا ان جمل الجنبه الامن
 كان جود او فاس انما كانت اليهودي جمل الجنبه الامن كان جود او فاس انما كانت اليهودي جمل الجنبه
 الامن كان فاس انما كانت اليهودي جمل الجنبه الامن كان جود او فاس انما كانت اليهودي جمل الجنبه
 على ان السامع يريد الحق فربما او تعلمه فيقول كل فربما صاحبه قوله هو ان كان المنع ان نعيم الشيء
 لا لعل السمتين والآن لم كون الاحتمالات كثيرة من السنة وتكون المنع المكسر للفقير لعل في مع انه ما هو
 لاحد مانع لآخر وكذا التعميم في نعيم الشيء دون الشقين لا ذكر مثل المنع المفاد للشيء الذي
 فيترجم على المقدمة المتعبر عن المنع كما نفع المستند بالشيء لقدمه هذا ما طلق او هذا جود ان يكون
 غير متعين الجيب ونظر له من ابطال السند الا لم ونظر له كما بطل السند الا لم في الاحتمالات في الحقيقة
 فربما على التعميم فيكون سنة واما الاصل العقلي فكثيره كما نفع عنده وهو ان وجه الشاغل في سنة في الاحتمالات
 مع قطع النظر عما هو المشهور اما احتمالات المنع فهي ان نفع للمطل فخط اول مانع او لها مع اول مانع
 نافع للمطل وبالعكس لا مفردا مانع لها مانع ولا يخطف اما احتمالات فنعلم بالمقاييس كما ذكرنا
 قوله والمنع مدوراة معطوف على مقدمه مقدمه المحجب مقبول لقدمه والمنع من الناطرة والما
 لاظهار الصواب ومالا مدفعه فيه لا يكون مناطرة قوله وما يجب ان يعلم ان عطف على قوله وجهها منصب
 يجب او على مقدمه الملاحظ من السابق او اجتهاد كلام جواب سوال بعدت شي عن فهو الما من جملها
 في سائر الرتب اعلم ان الحق في المقدمة فصول بين الشين وفي الاصطلاح عبارة عن منع خصوصه قال بعض
 هو تعيين موضع الفلظ وهو كذا النوع المتأخذه وادعى مقدمه من مقدمه الديل واما الفرق بينها
 هو ان الحق الما يور على مقدمه مبنيه على الفلظ المبني شيما باخر ولا يشترط ذلك في سائر انواعها
 بل يكفي فيه المنع لطلب الديل انتهى فنحن نعلم انه وان كان في عبارته معلنا ونحن الحق لطلب الديل على
 مقدمه معينة من مقدمه الديل مع تعيين شي الفلظ المعلن او كان بعد العقن الاجمال او كما قلنا شيما
 بين النوع في طلب الديل وانما بعد تعيين شي الفلظ وعلى هذا الاثر كثير استعماله بين علماء الأصول
 والكل كان الشرط لطلب بعض موارد الحق وان كلام بعض الافاضل حقق وقال وان كان نوعا من المنع
 يكون طلب الديل له نوع خصوصية وهو كونه وادعى مقدمه مبنيه على الفلظ لطلب شيما شي الذي اخره
 النوع لا يغير في سائر النوع وان كان في نفسه كذا كذا فلهذا في يذكر الحق في مقابلته المنع يعني يذكره كذا

ان كان نوعا من المنع الا انه لزوم حصوله في مقابلة ولا يقيد به طلب الدليل كما هو الظاهر من المنع بل يقتضي ان ما ذكره غلط
انهم فيهم من انهم كذا اول ذلك لما وقت في الغلط واكثر وقوعه بعد انقضى الاجمال وتقصير الدليل وهو غلط على قوله فيمنع منه

هو اي المنع
ابطال

له مشور هذا ما منع وانما حصل لانه واراد على المنع كما وجه البعض وقد لا يقتضي طلب الدليل كما هو الظاهر على طلب الدليل
فقط بل لا يقتضي بل يقتضي ان ما ذكره غلط ومنشأه فيهم ذاكنا يعني يتحقق الفرض بالقيود وهو في موضع
الغلط في ضمن القيد وان كان الطلب من لولا وهو مقتضى المنع ولولا ذلك لما وقت في الغلط معني لم يكن ذلك
الغرض لم يرفع في هذا الغلط ومن هذا الباب علم انه لا فاشين لزام البعض وبين كل الشرائع والامور
قوله وان كان نوعا من المنع او يمكن ان يقال ان المراد من النوع المصطلح يكون المنع المطلق حيث لا اعتبار
والمنع الجزئي والمنع مع السند والمحل الزاعا لها لكن الظاهر النوع المفرد وهو يشمل الافراد النوعي والمنع
قوله بل يقتضي ان يكونا ذكره او كذا اذا استدل العقل على انه الجوان لا يحل على الا ان الجوان جزء من
الشيء الكل وليس جزءا لا يحل على الكل يخرج الجوان لا يحل على الا ان السائل لانه الجوان نعم اذا كان
الجزء من الاجزاء التي حصة الجوانية فلا يحل كذا الجوان ليس جزء من اجزاء الحصة لانه لا يحل من الا
الحصة والجزء الذي يحل قوله فيهم من ذاك اول ذلك ان العقل على انه يقتضي قوله فيهم من ذاك اول ذلك فيهم
من هذا ذلك ولولا لا يقتضي وجهه على من له زعم سيم يتحقق لعم وجهه انما في هذا ذلك ولا يقتضي وكذا قوله
لما وقت ولولا اوله من لولا ذلك لان الفهم غير محسوس وكذا عاين وغير ذلك قوله فيمنع منه غلط
على قوله فيمنع منه او من قبيل غلط الفهم على العقيدة او على سببها مع بينهما وهو كونهما متعلقين بالدليل
المستفاد من العلم او الا ان المنطق هو الذي في الدليل لا يستلزم ولا يقتضي ما يدل على ذلك ليس هذا
اما تخلف الحكم عن الدليل او استلزام الدليل لافراسه كالدور والتمثيل واجتماع التقيضين و
وارتفاعهما وسبب شي عن نفسه في غير ذلك فغير الاول مثلا قل ان قضى عليك هذا فاسد لانه جازم في
القرينة مع تخلف الحكم عنه في تلك المادة وكل دليل في نفسه كذا افسد كما تقول لمن استدل على قدم الدليل بان
القدم وكل ما هو اثر القدم في نفسه في ان دليلك هذا ابط لا يجازي البيت مع تخلف الحكم عنه في اي شيء
والمراد بالحكم هنا القدم اذ البيت حارث وقدر انك ان دليلك هذا ابط لا يستلزم الدور وكل دليل
شك في نفسه قال بعض الافاضلة مفسدة في نفسها ان في صحة الدليل يحوي لانه من حيث
قالوا لفظ الدليل بانه مطابقة غير مسموعة بخلافه من المقتضية فانه يسمع مجردا اما كونه عدم
العقيدة به يتبين من لانه البديهة العقلية ايضا ان الشاهد وعلم ان الفرض الاجمالي على وجهين
احدهما ان يكون دليل المصلح مع جميع خصوصياته في مادة تخلف الحكم عنه والآخر ان يكون زبده دليله
مع قطع النظر عن بعض خصوصياته جازيا فيها مع تخلف الاول هو المستند والآخر هو الذي يستند بالتقصير
كأنه قصر بعض فرد الدليل لفظا لفظا فيستعمل في المناقضة واذا اطلق يشترك بين النقص والمناقضة اذا

وهو الكلي
المقتضية

هو اي المنع ابطال اي الحكم بطول الدليل لا يقتضي او سطر امه خصوص الفرض كما قلنا في ثبوتها سواء اقيمت
لغيره من القصر بالبداهة والحق برباها راجعا لان دليلك هذا جازم ما ذكرنا الى جازم

قوله في المنع يقتضي المناقضة وتضمن التقييد في النقص لكن اشترط النقص المطلق عن قيد الاجمال في القصر الاجمالي
قوله وهو ابطال او تعريف النقص ولذا اورد بالغير الا بطلان من الافعال للمقتضية معناه جعل الدليل
باطلا ولا زمة الحكم بطول الدليل ولذا افترسه باللازم باضفاء المقام والتعريف راجع الى الدليل فظهر ان القصر
ليس المرجع بل هو من المعنى فلو رددنا بتوهم فاقيل الا بطلان في الاصطلاح عدا عن الاتفاق الدليل
على فيمنع بطول كذا ان الاشارة عن اقامة الدليل عن شيء فيمنع ثبوته قلنا نعم لكن الا بطلان هذا المنع
مشترك بين النقص والمناقضة وكذا كذا يكون في المنع او يستلزم خصوص الفرض مستد كما وان
يجب بالتخلف فظهر الحكم على المعنى المفرد قوله بالتخلف او يستلزم خصوص او الباطنية وكذا او التقييد
المحدود فيكون المنطق قسريا باقتضائه انما هو في قوله بالتخلف او يستلزم خصوص او الباطنية وكذا او التقييد
على بطول الدليل لانه الدليل علة في الحكم والعلة انما لا يفك عن المعلوم فاذا انكبت يعلم ان الدليل
فاسد ومثاله استلزام خصوص الفرض لان الدليل المتصور لا يكون الا بجهة الدليل مادة ومثاله في نفس الامر
والفرض ما لا يكون واقعا ومجتمعا في نفس الامر صحيح ومثاله في نفسه لا يلزم من بطول الدليل بطول الفرض
فاذا استلزم الدليل الفرض يعلم انه فاسد والدليل سواه كان منطوقا او قهريا او استقرايا تجري المنطق به
ان احد من فان قيل ان اريد بالتخلف تخلف اللازم عن الزوم فلما حجة الى قوله او يستلزم او قلنا
المبادر تخلف حكم المدعي عن الدليل وهو لا يستلزم ولو لم يكن ان يقال ان مرجع النقص عدم الزوم بين
الدليل والزمون كذا في غير معلوم والتوصل الى علم يكون بطريقين ولذا بينه هكذا وان كان المرجع واحدا
قوله اي بشهادة امة من قبيل تحرير في مقابلة النقص على تعريف النقص بالبداهة حاصله ان في
حكم بطول الدليل بشهادة احدهما والنقص والنقص بالبداهة لا يخرج من احدهما ان يشهد البديهة ان حكم
المدعي متخلف عن الدليل فان كانا تخلفا نظريا ايا احدهما وان كانا بداهة لاجل الاتفاق
قوله الى اقامته او التعريف راجع الى ان هذا المستفاد من شبهتها او باقتضائه ركونا مناهما و
متبينها ان الاقامة تكون باحدهما البينة او اشارة الى ان التعريف راجع الى استقراء الرد يكون بالادلة
لرجوعها الى احد ما قوله والتقابل باقتضائه لفظي ان التخلف من قبيل خصوص الفرض فراجعه الى
جعلها في اخره فاقابل بينهما فاجا ان التخلف حكم خاص فلهذا يفرق ويقابل وهو جازم ان
الدليل في مادة اخرى والتخلف واجبا بان كلاهما سبب واحد للحكم بالجلان وكذا كان وظيفة المنطق
في مقابلة التخلف غير وظيفة في مقابل خصوص الفرض كما سيجي قوله اجمالا او اما في المنطق
لاجماله بطول الدليل او في المنطق لكونه على طريق الكلية لا على طريق الجزئية المخصوصة في لغة

واذا في الاجمال
بالمنطق المذكور وجهه
الاجمال لثبوت المدعي
والمناقضة

بما جاز في تلك المادة بان لا يكون الدليل الوارد على المدعى والكيل الجارى من تلك المادة متفادين الا في الموضوع وذلك في القياس
الاقتران الشرطية او في الجواز المتكرر بعينه نفيًا وإثباتًا وذلك من القياس الاستثنائي كما قال بعض الافاضل صرحه الله تعالى في حكمة
قوله اي جاز بعينه اية هذا التفسير متفاد من هذا الشئ به الى المعينة وفيه إشارة الى النقص المشهور
والنقص الثاني لا يخرج الحق من المشهور الى المشهور ضرورة ان قد اريد على سبيل المثال ان لا يكون الدليل ليس معنى جاز
الدليل بعينه ان لا يتفاد من الاثبات الى الجواز عليه في الاقتران والاقتران الجازم
بعينه نفيًا وإثباتًا كما في الاثبات المتفاد من قوله متفادين الا في الموضوع اية مثلاً اذا ادعى المعلن
حيوان لان الشئ م و لكن نام حيوان ونفق الشئ بدليل جاز في الاشجار مختلف عنه حكمه عما كان
لان الاشجار وكل نام حيوان فبقا والشئ الدليل بموضوع الضمير وكذا ان استدل لما كان هذا ان ثا كان
ناما واما كان ناما كان حيوانا ونفق الشئ بانه لما كان هذا الشئ اشجارا كان ناما وكل ناما كان
فبقا والشئ الدليل بان جاز الحكم عليه لمط وكذا ان استدل لما كان الشئ ناما كان حيوانا لكنه ناما ونفق بانه لما كان
الاشئ ناما كان حيوانا لكنه ناما وكذا ان استدل لما لم يكن الشئ حيوانا لم يكن ناما لكنه ناما ونفق
لما لم يكن الاشجار حيوانا لم يكن ناما لكنه ناما فبقا والشئ الدليل بان جاز المتكرر نفيًا وإثباتًا كما قال
اي في الحكم عليه لمط اية في حيث اذ ما به النفاذ في القياس الاقتران الشرطي جزء المقدم وهو حكمه عليه في
المط بل جزء الحكم عليه لمط في حيث با على الظهور وكذا قال بعض الافاضل اية استدل القول الى البعض تلميح الى
ان في هذا الشئ وراو لم يقتر ذهنه فاحال الاخر وهذه الحالة راب الش حين والحسين لعل الجوز
اذ النفاذ في الجواز المتكرر بعينه نفيًا وإثباتًا في القياس الاستثنائي ليس كليا اذ قد يتفاد باجتماع بعض
محول الاستثناء ان لم يشترط كما في المقدم والباقي في الموضوع كما تقول كل كانت الاخر مضملة فانها موجودة
لكن المقدم من الآن يتبع ان النهار موجود الآن وان اردت بالان بعض على النهار فينتفيق هذا الدليل في بعض
على الدليل اذ اظهر في حيث ليس النفاذ الا بالبقية كما تقول كل كان النهار موجودا لا من مضملة لكن الاخر ليس
بمضملة الآن يتبع ان النهار ليس موجودا الآن وان اردت بعض على الدليل فينتفيق هذا الدليل بانه في بعض
النهار اذ اكدت الشمس والوقت في هذا الدليل وفي الدليل المذكور في الاصل في كلية المزمرة واللازم من التفسير
ابطال الدليل لا ابطال الدعوى في الدعوى بل الدليل ويمكن ان يقال وجب الجوز ان هذا النفاذ لا يجري
بنام في الدليل عند الأصوليين كما لا يخفى ثم يرد قوله مخلف عنه اية في الضمير ومدار الف قوله ولكن دليله
ترجمه المتن الى رايه بقوله وكل دليله اشارة فلا استاك وجه الف ان كان اللازم عن المعلوم
والقول من العلة التامة يخرج في الدليل المعقول والاصول فقطن قوله في اما الوط اية عطف
على قوله ونقصه في حيث تفصيله ان اردت فارجع الى قوله اي قبال المخلف اية الاضافة لاد في قوله
اي قياس مخلفه الخلف قوله منع متعلق اية اسم ان النفاذ كان مستلّا فيخرج ما يجري في الدليل

مبينين

مبينين بعينه لان صوابه كونه مضملة بالتحقق مشيرة الى مقدمتين الاولى ان دليلك هذا جاز في تلك المادة وانما نية ان حكم مدعاه
الخلف فيها فاحدهما ان المعينين لا يمكن متعلق باحد هما اية المقدمة متين والمخالف الاخر متعلق بالمقدمة الاخرى فيقول في منع المقدمة الاولى
بلا في وقت الحاجة الى هذا التفسير في المنع في حاله حكم خاص لم يوجد في المنع الاخر في المنع الاخر
وصوب المقدم الاولى عن المنع بالمقدمة الثانية في اما المنع في المنع في الحقيقة هو بطلان
منع من المنع فوارد على نفاذ كما تقول من مطلق سواء كان المعينين متعلقين بهما ابتداء او
الى قضية الحقيقة او بطلان منع مدعي النفاذ في دليلك بطا واما في قضية الجواز المعنى والحذف في فلا
فصو في بيان الدلائل فبقا من قوله مضملة اية يعني كل واحدة منهما جزء من الضمير اذ الضمير مضملة
والقيد اخبر والقيد وان كان من قبيل المقدمتين فبقا في حيث خرف في تعريف المقدمة والمقدمة الاولى
وانما نية الخلف الاولى لان الخلف لم ينفى الا بعد الجواز وذكر الجواز في الضمير في قوله كذا على
بقية برسيم الا قوله فاحدهما متعلق باحد بهما اية التفسير والتفصيل في التفسير فبقا في حيث
واحدة بل هو بطراني الا في و لو طرقت لقوله لكنه على لغة براه بلا عين يعني بل تعيين جاز المنع بانه اول
هذا المنع على مقدمه كذا او ذلك المنع يرد ما ينافي مقدمه كذا او بان هذا المنع الحقيقي يرد على مقدمه كذا
المنع الى نفي يرد على مقدمه كذا بل المعلن بخلافه منع اراد اية مقدمه اراد يوردها واما بعد الاراد
يكون المنع والمقدمة متعينين البتة لان التعيين مأخوذ في تعريف المنع كما تقدم فلا يرد ما ينافي ان الطر
انه بمعنى بل تعينين ولا يخفى عليك انه بين اول اية المقدمة الاولى في دليلك هذا جاز اية في ان نية ان
حكم مدعاه مخلف وانما ان المنع المتعلق بالمقدمة الاولى واما ان الخلف ولا شبهة في حيث في ان
دليلنا جاز اية وبالمقدمة الثانية وهو انما لم يسم الخلف ولا شبهة في ان صرح في ان احد المعينين على التعيين
متعلق باحد المقدمة متين فبقية احد المعينين بقوله بلا عين كونهما بعض جاز متعلق المنع الاول بالمقدمة
الثانية ايضا وكذا ان جاز متعلق المنع الثانية بالمقدمة الاولى ايضا وهو خلاف ما تقدم رتبهم انتهى هذا وهم
ناش من عدم التفرقة بين التعيين المأخوذ في تعريف المنع وبين التعيين بقول الاراد وكل الش ربح معنى
على نفي التعيين الش في فلا حاجة الى توجيهه بعبارة كما فعله المحققين قوله فيقول في منع المقدمة اية مثل اذ اقا
المعلن الكلام صفة اذ لية لانه اسند الى ذاته ما وكل هو اسند الى ذاته ما صفة اذ لية فلو كان ان يقفه
بان يقول ان دليلك هذا جاز الخلف وحكم مدعاه مخلف عنه لانه اسند الى ذاته ما وكل هو اسند الى ذاته
ما صفة اذ لية يتبع ان الخلف صفة اذ لية مع انه جاز عن اضافة القدرة الى المقدمة وعلى ما ذهب اليه
الاشئ في حيث حادثة للمعلن ان يقول لا لم ان دليلنا جاز الخلف اذ قد عثر في دليلك في حيث في الخلف
وهو ان الكلام اسند الى ذاته من حيث في ما ينافي ما واخفى وان اسند الى ذاته لكنه متعلق القدرة وليس قائم
به ما في كذا المعلن ان يقول بعد تسليم الجواز لا الخلف بل انما يخلف اذا كان المراد من المدعي وهو الكلام

وليس جاز في تلك المادة
قد عثر في حيث لا يوجد
لعله في منع الشئ لا في
انما يخلف اذا كان المراد
ما فهمه او من تلك اية
وانما اذا كان المراد منع
خلفه في حكم مدعاه
ولكن هذا على

هذا على تقدير تسليم المقدمة الاولى ان اراد من كليهما الاول والآخر الشرط على تسليم الاول وجب هذا ولا يلزم اعتراف من
اول من حيث لا يشترط كالاكتفاء على المتأخر واما منع كراه

صفة اولية او من تلك المادة وهي الخلف ما فهمته واما اذا كان المراد منها واحد فكون المادة واحدة
في حكم منعها اي مدعى اليقين المراد من المدعى ان الحكم صفة اولية اي يترتب منه معنى لا نقف عند
فكنا المراد من الخلف اي غير متناهية بمعنى لا نقف عند قوله لكن على تقدير تسليم المقدمة الاولى آه هذا
استدراك من تفصيل التمسك بالثبوت لا وهو ان يمنع كل المقدمتين معا او احدهما وفي الاول جهات
ان يمنع المقدمة الاولى او لا ثم ان ثبوتها بالعكس وفي الثاني كذلك احتملين في الاحتمالين الاخيرين لا حاجة
على تقدير تسليم عدم لزوم محذور الكوثر في الشرع وفي اول الاحتمالين الاولين يلزم اعتراف من المدعى
من حيث لا يشترط وتجب تسليم المقدمة الاولى وهذا هو الذي قلنا ان رجع لكن عندئذ شبهة لم يخصص التسليم بغير
الاول حين ارادة منع كليهما لانه ان منع اول الجريان ثم الخلف يلزم المحذور كذلك ان منع اول الخلف
ثم منع الجريان يلزم المحذور بل تفاوت فالأول ان يقال على تقدير تسليم احد بهما حين اراد منع كليهما ان
ما في المحذور ان منع الجريان كان قال هذا الدليل اخص والمدعى الاخر ليس حكم هذا الدليل وان منع الخلف
كانه قال من الدليل عام لذلك المدعى وحكم هذا الدليل وهذا من قبيل اجتماع التفتيشين او يلزم ان يستلزم
الدليل التفتيش في هذا المحذور مشترك الرور سواء منع اول المقدمة الاولى ثم ان ثبوتها بالعكس التمسك
يقال ان المراد من الاول ليس المقدمة الاولى وهي الجريان بل المراد المقدمة التي كانت مورد المنع اولاً والاولية
باعتبار المحورية مقدمة كانت في زمان اراد منع كليهما اي بمعنى قصد دعواه ثم توجب تسليم الاول فيلزم ان هذا
القول تناقض لان التسليم باقضى من كليهما لان الثاني في القوة والاول في الضعف قوله والا يلزم اعتراف
والدليل آه فنحن لانه يلزم ان يكون الدليل خاصاً والمدعى عاماً والاحض لا يستلزم العام انتهى
اسلم ان هذا العموم والخصوص باعتبار التحقق لا باعتبار الصدق في الاستلزام الاخص العام لانه وجه الامم
ولم وجه الاخص فيلزم ان يقال ان الدائم من المعلوم فلا يقال كيف لا يستلزم الاخص العام كالانسان بالنبوة
اي الجوان لان استلزام الاخص لا يلزم باعتبار الحكم والصدق فيلزم على هذه التي شبه بان في الجوان انما هو في منع
تختلف حكم الدليل في تلك المادة وهو لا يقتضي كون تلك المادة عن مدعى الدليل كالاكتفاء فيلزم ان يكون الدليل
خاصاً والمدعى عاماً مثل ان قال المعلن هذا جار لانه نار وكل نار حارة فنفتق الشمس فتبين ان الدليل جابر
فيما تخلف عنه حكم المدعى فيبقى للمعلن منع كل المقدمتين بان يقول لا ثم ان الدليل جابر فيها وفيه هذا الامم
ان حكم مدعى ان تخلف عنه ولا يلزم منه كون مدعى الدليل الذي اقيم معها عاجل هو خاص عابته ان حكم
عام ولا يجوز ان يقال ان منع تخلف الحكم ان علم ثبوت الجوان لا يقتضي في المدعى ان يفتك من الدليل
ومعنى عدم تخلف عدم انكشاف ثبوتها ايضا فان منع الجريان والخلف معا فكيف لم يلزم ان يكون المدعى عام

لا يجوز ادعاء المدعى في الاستلزام حتى يثبت
على من يثبت كالمادة ان الاستلزام
لذلك لا باعتبار التحقق بل

وان منع كراه فيكون جازماً وان جوزه بعض المحققين فتدبر وتغير الدليل اي عطف او كلاً وتكون بالرفع عطف على صفات وطريقه الى الدليل
بحر المدعى وتكون المادة قد تكرر كذا في هذه المحررات اس هذا المتن الاول بالاول والثاني بالثاني

فقد بين ان الجوان لا تكاد والمثال الذي استشهد به صحيح او لا ولا سيما ان على دعواه على انه من
قبيل مضبوط لنفسه قوله وان منع كراه فيكون جازماً آه عدم جبروته ان الاخير للمعلن ان يمنع الجريان او
الخلف فالمنع فلا فائدة في منع الكبرى وان لم يمنعها او سلمها فمع الكبرى نصاً لم يضره ان منعها
اللازم عن اللزوم فتدبر جازماً واما من جوزه منع الكبرى فلا جريان الدليل كونه على وجهين الاول جريانه
باجتماع شرائطه وارتفاع موانعه والثاني جريانه مطلقاً للمعلن ان يقال ان اراد من الجريان جريانه
كالاول لا تسلم الجريان وان اراد من الجريان مطلقاً فيمكن الكبرى مما كان ان يظهر مانع يمنع الزور ويترك
الخلف مثلاً من الدليل لا يترافق مع ان هذا الدليل جازم ابراهيم عليه السلام تخلف عنه حكم مدعاه
وهو ليس بيطر لوجود مانع قوله فتدبر آه اشارة الى الجواب فيكون جازماً بان المتبادر من الجريان وجود
النبوة الثانية وارتفاع الموانع واجتماع شرائط جبر الدلالة فان سلم الجريان والخلف فمع الكبرى غير
جائز البتة فواله وتغير الدليل آه من فيروا هذا المقصد الى المفعول وبعضه يميز عن هذا النسبة
التغيير عند النقض انما جاز ان ذلك التراضو واراد عليه المعلن لم يسطع الى دفعه ذلك التغيير والانتقال
عن دليل الاول بقدره خوف الظاهر انقطاع البحث في المحل في آيات لا جواز اراد دليل اخر اظهر من الاول
لشأنه يستلزم الاستدلال لا يميز عن رد الامر اخص فلهذا لا يبعد انقطاع البحث بل من حاشا المتأخر كما
فعله اخص عليه السلام قال بعض المحققين بتغير الدليل مطلق وان حال الكلام بالا فتقال الى دليل اخر غير
في الحقيقة من انقطاع البحث لان المقصود من حلها ان في النسبة المتأخر عنها وهو يحصل بالليل
كان نعم لم ينتقل في معرض الاستدلال الى ما لا يتكافى المظالم في اخصه حفظ بقعة انقطاع البحث
قوله تحرير الدليل آه اي تحرير بعض الدليل او كله على وجه لا يجرى او لا يخلف مثلاً قال المعلن الوضوء يشترط
في النبوة لانه ظاهرة كالتبعية في شئ من شئ كذا في النبوة وفيه النقض ان نفس ان دليله جازم فيظهر
البحث مع ان النبوة ليست شرطاً في المعلن بالتحريمان الوضوء والنبوة يظهر ان حكمه لا يبر عليه النقض
بتحرير البحث لانه يظهر حقيقة قوله الحسن آه يعني تحرير التحرير لا منع وطيفة مستقلة وقد يجوز المنع
لكن الثاني حسن فمنع الجريان لنبوة تحرير الدليل ومنع تخلف تحرير المدعى وكلها ليست تحرير المادة ولذلك
لم يفرغ ان لا يشترط لكن يمكن العكس فتدبر قوله اي ابطال الدليل آه قوله والمعارضه تفسير للمدخل
في النقضان وبعد من حفظ عطف قوله او المعارضه على ابطال تفسيره عطفه بقرينة فبقية فبقية
الاستلزام منها وان كان غير شائبة التكرار له في قوله في قوله الثاني كالاول آه لكن في قوله
النقض على شأبهما كلام وتامر جمع بينهما فيكون سهل وبطيء الى صراط كل دليل

والنقض المستند الى
ابطال الدليل المستند
الخلف والاستلزام
باجتماع المعارضه
تقليب لكن في النقض

منه تفق النقض كراهه وانما في اي قيس استلزام كالاول في جميع الوضائف المذكورة لان احد المتعينين المتعلقين بمقتضى
شئتين لصغر متعلق بغيره والآخر بغيره مع ان الشرط الثاني ليس بواجب حتما بل لاني ويرد في صفاته انما قيس الاستلزام فمتنع
في صفاته باعتبار جميع
التي ركبها في ان يقال
بأنه اذا استلزم بشرط
ظلت في العنق مستند
من الكبرى لان الشرط
مستلزم من الخلف والاستلزام يجري عليه النقض بدليله الجريان والخلف يستلزم خصوص
الف فيكون بان على النقض بان صدق كذلك المعارضة فاقترابا معا فانه الدليل على خلاف ما
عليه الحكم الدليل في خلاف ما يقع عليه الخصم كونه الدليل لان دعوى النقض بطلان الدليل والبرهان
فهي واحدة والدليل عبارة عن قضيتين او قضايا بحيث يمكن المعارضة قلت يمكن ان يقيم دليل على صحة كل
مقدمة وليدل من صحته على صحة الدليل كقوله في تفق النقض كراهه في تفق النقض كراهه في تفق النقض كراهه
ان النقض بالخلف هو تفق بالدليل المستلزم من الخلف او الاستلزام بغيره فيكون مستلزما للدليل
مرعاها الذي هو بطلان الدليل بهي فلا يكون مستلزما لغيره اما النقض بالاستلزام الف فيقول بالدليل المستلزم
من الخلف او الاستلزام في ان هذا الدليل يمكن ان يكون مستلزما لغيره في قوله فاما من اشارة الى الفرق بينهما
اخرى وكذا نقول ان الدليل المستلزم قد يكون مقدماتها بهي مستلزما لغيره كاستلزام الدور المحي والدور
الباطل والنسب الاعتيادي او ليس بالحق في الجواب في نفس الامر اذ الزعم والخلف البطل والخلف البطل
الوجود ما في كراهه في جري النقض فقلنا ولا يفرق بينهما في بعض مائة بدليلين ولفظ الكلام فيه معنى على
قوله ان لا يجوز منع كبرى دليل الخلف ليدانها في كل مادة يجرى فيها وذلك الى الشرع لا يجرى عليه النقض
بالخلف لان كل مادة يجرى دليل الخلف يكون بطلانها بغيرها لغيرها وانما دليل الاستلزام فيرد
عليه النقض بالخلف والاستلزام خصوص الف فقلنا فمتنع ولم تنفك اليه في قوله وانما في
كالاول اشارة الى عبارة المتن فيكون ان يكون معطوفا على قوله في الاول وان يكون مستلزما لغيره وفي
الاول كالمصروفات في انما كالاول في الاول وفي ان كالاول في الاول وفي ان كالاول في الاول وفي ان كالاول في الاول
الى الخ وفاقوله في جميع الوضائف اشارة الى وجه البطلان في الشبهة المذكورة في قوله
لان احد المتعينين اشارة الى الفرق بينهما وهي تفق احد المتعينين بالمتن والآخر بالكبرى
بلا ترديد ان اراد منع كليهما او وقع الزود به ان اراد منع احدهما على المتعين وهذا الزود لم يجرى في الاول
لان منع الكبرى فيه جيب كما مر انما فيكون قوله ويرد من غير الاستلزام قوله مع ان الشرط الثاني هو
ايضا من الفرق لكنه لم يذكر في المتن لظهوره لانه هذا الشرط مني على ورود المتعينين بالمتن وهذا
منع واحدهما فعلم ان الشرط الثاني ليس لوجبه فاما عدم وجوده لانه لو سلم الاول لم يلزم خلاف
وقد الدليل لانه ان يكون دليل العقل غير مستلزم للنقض الذي زعمه ان نقض وان يكون مازع
فاسد لغيره فانه وانما كونه لا يقال لانه لو سلم الاول لم يجرى دليل العقل في الكبرى فيكون جيبية فمتنع
مقتضى قوله بان يقال ان هذا التصور ونحوه لغيره وانما كونه لا يقال لانه لو سلم الاول لم يجرى دليل العقل في الكبرى فيكون جيبية فمتنع

بأنه اذا استلزم بشرط
ظلت في العنق مستند
من الكبرى لان الشرط

لان كونه في الامور الاعتبارية واكثرها في المرتبة وفي المجتمعة وفي المعدية ليس في الاول كونه ليس في صفاته
في مقتضى دليل العقل ومادة الجريان في جميع الجوانب باعتبار الخلف باعتبار اخر وتماثلين ان يعلم هذا انه قد ورد النقض بترك بعض
المذكورة لا يحق الكيفية لان مادة خصوص الف متناهية والدليل المستلزم مع بعضه في بعضه من الوضائف
والدليل الآخر المتعلق على بعضه في بعضه من الوضائف متناهية في بعضه من الوضائف متناهية في بعضه من الوضائف
سنة للمنع الاول وتحرير الدليل من المنع الثاني احسن وقد اثنى على هذا الجواب لان ان كان الدليل مستلزما لغيره
فانتم ما اتوا اليك مثل ان النقض ان دليلك مستلزم لغيره في بعضه من الوضائف متناهية في بعضه من الوضائف
المعبر بالزود بغيره ان اردت بغيره مستلزم لغيره في بعضه من الوضائف متناهية في بعضه من الوضائف
فلا يصح انما يستلزم له اعتبار في الدليل في الوجود مع انه لم يعتبر وان ادعت انه مستلزم لغيره في بعضه من الوضائف
مستلزم لكن الكبرى مستلزما وانما يكون مستلزما لان المراد من الدليل ما هو متناهية في بعضه من الوضائف متناهية في بعضه من الوضائف
فقدس عليه جرياس في الوضائف قوله لان التسوية في الامور الاعتبارية اشارة الى طرف السنة لان مجموع
هذه المذكورة مستلزما وانما في ابطال التسوية بالبرهان الطبيعي بشرط الحكماء امور اثنى عليها
الوجود الخارجي اشارة الى اجتماع في الوجود الثالث الترتيب وادان في احد لم يجرى البرهان الطبيعي
مثلا لم يجر في الاعتبارية والعمدة لا تتفق الشرط الاول ولم يجر في العمدة لا تتفق الشرط الثاني
وفي غير المرتبة لا تتفق الشرط الثالث وادان لم يجر في البرهان لم يبطر ولا يكون في اشارة الى هذا
بهذا الاسلوب والممكن ان يكون الشرط الثاني في الثالث فاجابوا هذا البرهان في العمدة وفي غير المجمعة في الوجود
في غير المرتبة والتسوية بين التفسير على مذبح الحكماء كفاية التفسير وبطلان اجراء الوضائف بناء عليه فمن
اراد التفصيل فليجمع الى كتب الكلام والحكمة والمقام لا يثبت التفصيل قوله ويجوز الزود في الاول اشارة
بهذا الجواب عن سؤال مقدم من من بيان الزود في جز الاستلزام الذي يشير ان الزود مائة الاثني عشر
بمقتضى ان لا فاجاب ان الزود كما جاز في الثاني كذلك جاز في الاول كونه في انما من الصغرى والكبرى
بجبر الصغرى في الاول في الصغرى فقط باعتبار مقتضى منها بغير مقتضى دليل العقل الاول وبجبر الزود
مثلا بان يقال ان اردت من مقتضى دليل العقل او من مقتضى دليل الجريان او من مقتضى هذا
اردت معنى كذا فقلنا الخلف او يقال ان اردت من مادة النقض معنى كذا فقلنا الجريان او معنى هذا فقلنا
الخلف فلهذا فقلنا ان هذا مفهوم من تحرير الدليل وتحرير المادة فلا حاجة اليه قوله وما جيب ان يعلم ان
عطف على محذوف متناهية في بعضه من الوضائف متناهية في بعضه من الوضائف متناهية في بعضه من الوضائف
الى بيان عدم البيان في المتن ووجه البيان في لزوم العلم به بيان النقض المستلزم لغيره في بعضه من الوضائف
بينها اذهنت كان في كونها مستلزما لغيره في بعضه من الوضائف متناهية في بعضه من الوضائف متناهية في بعضه من الوضائف
بجذب بعض قيد الدليل الجريان خلاصة الدليل وزيدته مثال المكسرة بالحرف هو المذكور في الشرع

بأنه اذا استلزم بشرط
ظلت في العنق مستند
من الكبرى لان الشرط

ما كونه من النقص في الاستزاد مما يتوقف عليه صحة الوجود على ما أثبتناه في تعريف الهندسة بقولنا أو علمنا والاولان راجعا
والخلاف في الاستزاد فاما كونه من النقص

طلب الشيء فلا يكون لا طلب التصور بعد حصول التصديق بحكم وكيفية هل سبب الطلب التصديق فيها
مما في الحقيقة فاقول التصديق بموافق طلب التصور مع حصول التصديق في ام المقتضى نحو ما قام
مع طلب التصديق في حصوله المسمى بالنسبة القيام الى احد المذكورين والمقتضى هو احد ما على وهو غير
التصور الحق على التصديق لانه التصور بوجه ما فالوجه في انما ام المقتضى بطلان ان يقال ان كذا هل
بمعنى صحة الاقضية او من حيث القدم وبعبارة المؤلفين قوله بما قوله من انما مقتضى قد علمت ما فصلت
في الدخول الاول باعتبار الدعوى الضمنية وفي الدخول الثاني باعتبار رجوعه الى تقريب الدليل في الدخول الثالث
بانه منع للتقريب في الاول يكون متعلقا بدعوى الضمنية وفي الدخول الثالث فيكون مجازا وفي الثاني وان
يكون حقيقة ولو باكرجوعه ولكن لا يعتبر في مقابلة كل الدخول دعاوى ضمنية فيكون المنع مجازا قوله اما كونها
المنقضية او اي كونها من المنقضية الحقيقة والامتناع لسوق عليها واما كونها في زية فمعلوم بدعوى لا
بالامتناع لانه باعتبار دعاوى ضمنية وهو ظاهر من غير الاحتياج الى دليل فكل من يقتضي
لتصوره هكذا هذه الدخول من المنقضية لان هذه الدخول متعلقة بالاستمرار حالها ورجوعها والاستمرار مما يتوقف
عليه الدليل فكل من يقتضي بما يتوقف عليه الدليل من مقتضى حقيقة المطاوعة فلا الاستمرار مما يتوقف
فيلزم عليه انه يلزم من صدق تعريف المقتضى على الاستمرار توقف الشيء على نفسه اذ صحة الدليل عبادة
عن الانتاج الذي هو عين استمرار الدليل للمعنى على ما نقله عبد الرحمن الاعمدي في التعليق على الميراث
الفتح على ان صحة الاستمرار فكيف يتوقف عليه واجبت ان المراد من التوقف ما اخذ في التعريف
التوقف بالمعنى اللام وهو لولاه لا يمنع لا بمعنى الاختصاص وهو لم يكن الشيء الموقوف موجودا الا بعد
وجوده في موقوف عليه في دفع السؤال ونحن نقول الجواب ليس بصحيح لان التوقف بمعنى الاختصاص كما
بيناه تعريف المقتضى والاياد المذكورة من نوع مجزأ اخر وهو ان يتوقف صحة الدليل على الاستمرار
باعتبار وجوده الذهني لا باعتبار وجوده الخارجي كما هو شأن الغاية والفرض والاستمرار مقدم
على الصحة في الزمن ولو كان معا في الخابص كما اشار اليه السالك بقوله علي ان وزود المنع على
التقريب كثيرا ثم بين الفحول ولو لم يكن مقدرة فكيف يقع في الخي ورت قوله والا اولان راجعا
الى الدخول نقل عنه اما الثانية فلان احتياجه الى استمرار لعدم كفاية ذلك القدر في الاستمرار
واما الاول فلان المعنى في استمرار السبب كما هو المتبادر والتمسك من السبب وغير السبب
لا يكون سببا اذا كان السبب ناقضا واما اذا كان السبب سائما مع غير السبب انما اقول المراد
بغير السبب ان يكون مفرا ومقتضى السببية ليصلح الدخول والاعتراض والالام يكن الدخول موحها بل

ما كونه من النقص الاجمالي فلا يبطال الدليل بها بل يبين ان النقص فيه انما يكون في فرد من النقص
 الاجمالي كما يدل عليه كلامه في التبعين فيريد ان يقر بيب الدليل ليس بتمامه بل هو في الفرد لکن روي عليه
 ان الخليلين الاولين يعمدان ان يكونا بطلان الدليل من جهة واحدة وارجح ان الخلل في الاستزمام من جهة
 كما يضاف اما الدخول في الفرض ان منع الاستزمام وهو ما يتوقف عليه الدليل فيكون مقفلة فكيف يكون
 الدخول فيه بطلان الدليل وما في المتأخر وقد افق بعض وجلا لا يخطئ اشارته الى هذا ويمكن ان يكون بان
 الاستزمام بالنظر الى القضية مع قطع النظر عن الخاص يكون مقفلة الدليل وانكس المتعلق يكون من القضية و
 بالنظر بغير الدخول في الحكم والى كون عدم تمامية فراغ يكون نقضا لكل وجهه هو محولها بعض الاضاف
 اختيار الوجه الاول والآخر الثاني ولم يرجح المصنف احد مما واصل الاختيار ان كل من كان في
 ترجيح الاول بقية به وبغير القطع فيه والتأخير في الثاني قوله فلا يخطأ انه لقوله وهو اشارة الى دفع
 المتأخر في قوله وما كونه من النقص فلا يبطال ويمن قوله فلا الاستزمام مما يتوقف مع جعله في بحث
 المتأخر من القضية وجه الدفع بطلان في قوله وفيه ان لا يغير الدخول ولا يجد ان يكون اشارة
 الى كون الرضا في معارضة نقدية الدعوى ضمنية في الدليل وتصويره غير حقيقي على من لا من الادام حفظ
 اذ في استحقاق وجه ان من ما ذكرنا انما كان كونه معارضة وان امكن وجعل كمن لم يصب اليه وجه ولا يبين من
 وجعل الى المناقضة والنقض ون المناقضة مثال كونه معارضة نقدية اذ قال العلل العالم حاشا لانه بغير
 ومثله الى العلل المتأخر وكل من كان في رتبة العالم حاشا لتعلقه لانه ادعى دليله ان دليله غير
 مشتمل على مقدمة مستدركة وهي الدعوى الضمنية فقل ان يعارض بغير دليله ومن دلالته على الدعوى
 وقوله ان لا يخذل دليله الى على دعواه نقدية دليله الى على خلاف مدعاك وهو ان في دليلك فيه زائد
 هو قولك ومثله الى على المتأخر وكل من كان في رتبة العالم حاشا لتعلقه لانه ادعى دليله ان دليله غير
 قوله ومعارضة اعطى على قوله ونقضه او على منعه والجميع بينهما كونه وظيفة العمل المتعلقة بالدليل
 وخلف في ان متعلق المعارضة على الدليل او نقل الدليل والمعنون من كل بعض الاضاف ان لا يخطئ
 له دليل يستدل على ما ينافيه وهذا ظاهر في انه متعلق بالمعنى وقد مر في التبعين ان متعلقها المعنى في ادعاء
 وقال شارح الحنفية ان المعارضة على الدليل دون المعنى وقال ابراهيم في شرحه المتبادر بحسب العرف ان يكون
 متعلقها الدليل لا يري الدليل بوصفها بالعارض دون الدليلين والمصنف محملا به بين على كل القولين
 وقال شارح الحنفية ان ترتيب الموضع على ما ذكره المحقق الرازي في المحام كما هو ان القضية مقدم على المناقضة وهي
 على المعارضة فلو قدم النقص على المناقضة لوافق الموضع الطبع انتهى الى ان النقص مقدم على المناقضة

از ترقیب المنوع باجب رطله الف وخفائه اذا ردت القصور فجمع ما يلي عليك وعلم ان غير
 التسل الا لا باثباته ما قبله وخصه بغيره من الامور بمنه عن اثباته به ليدل على ان يكون بجمعه
 مقدره ما يقع له في الواقع العاضه لتيقنه انه في مرتبه عليه الحكم والله في كون بهدم احد ما فيه من
 الدليل يكون بالقدح ووجهه منع مقدره من مقدره ما وعلمه سلامه يكون بغيره رتبها بما قبلها وجمع ثبوت
 حكمي والحاصل ان قدح المنع من امان يكون بحج القصور في الدليل او في المبدأ الاول اما ان يكون بجمع شيء من
 مقدره الدليل وهو المحال فانه اما مقدره معينه مع ذكر السند او به وانه يسمى من قضيه واما مقدره لا يثبتها
 وهو لا يتحقق بغيره الا في الدليل بجمعه مقدره لا يختلف الحكم عنه في شيء من الصور واما ان يكون باثباته الدليل على نفي
 مقدره من مقدره الدليل وذلك اما ان يكون بعد اقامه الدليل المدعى ليدل على اثباته وهو العاضه في المقدره فيحصل
 في الف المحال فانه ان يكون قبله وهو الغضب والتغير المسوق لا يترامه الجلط في الجف وان في وهو القدر في
 المدلول من فرض الدليل اما ان يكون بجمع المدلول وهو مكافاة لا يثبت اليه واما باثباته الدليل على حصوله وهي
 العاضه وجرى في الحكم بان يثبت ليدل على نقص الحكم الجلط وفي علته بان يقيم دليل على نفي شيء من مقدره ما وليله
 والاول يسمى براضه في الحكم واثباته العاضه في المقدره فقد علم تحقيق منوع الثبوت وترتيبها ونعيم المحل
 وقيمتها بوجوبها في تفصيل كذا احققة السند رحمه الله قوله وهي المقابلة على سبيل المقابلة هذا تعريف
 بالمعنى المعنوي المشهور المقابلة ثلث ركنين الاولين يضاف بهما العمل والثاني باثباتهما بالكل والاول
 باثباتهما في نفسهما والثاني بان يثبت رتافض نظيرها والظاهر انها حقيقة في كل واحد والمقابلة كذلك والثاني
 بمعنى انما فضل ان الثمانية عبارة عن التذات في البرية والاتقاء فلا يتحقق ذلك الا باثباته كذا قال الشيخ رحمه الله
 في بعض مقاضاته ان المتناقضين ان ضربا بالثاني فحينئذ انما يحصل التناقض باثباتهما وان ضربا بالثاني فحينئذ انما يحصل التناقض
 ايضا فحينئذ هذا المراد من المقابلة هي هنا المقابلة الذاتية اذا تمته هذا فقه علم وجه التفسير لقوله ابطال العقل من ان
 مضاهية ال^ل يكون الحاصل ابطال دليل العقل ووجه كونها مضاهية ذلك هو ان لا يثبت الفرض بيان حال ال^ل من
 المنوع الثبوت وحال الدليل المدعى يعلم بتناقض يمكن ان يقال هذا التفسير اشار الى ال^ل في التعريف
 حيث ذكر السبب واراد السبب هو ابطال دليل المدعى فحينئذ يكون العاضه مضاهية بل يكون عبارة عن الابطال
 السبب المقابلة لكن هذا ضعيف لا يكتفى الى زعم التعريف مع قرينة حقيقة ومكلف بلا وجوب قدم العمل التعريف الاول
 على الثاني مع ان لكل منهما وجه الرجحان ان فرض من التعريف الثاني هو عدم الكلام برفع على التعريف الاول
 مع الاولية والاسبقية لانه يميز من يطول الدليل المدعى فان قيل المدعى لازم والدليل موزوم ولا يميز من يطول
 الموزوم من اللازم لانه ان يكون علم بل بالعكس وهو في التعريف الثاني واقع وثابت قلت نعم لكن فيما نحن فيه

النقيضين

يلزم لان ابطال الدليل بطلان مدعاه وتنفى ثبوت مقتضاها فيلزم ابطال الادعاء والمردوم معافى من
 قوله اي هذا التفسير يقتضي تعلق آية هذا بيان المرجع بملاحظة تفسير السمع وان رجوع التعليل المذكور في
 المتن لان الشرح بيان المعنى المقصود من الشرح وقد اخفنا هذا التعليل لتعلق المعارضة بالدليل
 ثم ان المقابلة على سبيل المعارضة كما يتحقق بالدليل متحقق بالدلول كما جاز معاً ان يكون مقابلة الدليل و
 معاقبة كذلك جاز مقابلة المدلول ومما يقتضي فيكون متعلقاً بالمعنى انتهى فقلت كذا والمقابلة مقابلة
 الدليل ومما يقتضي شبهة البطلان والبيان على ان الشرح بناء على هذا التفسير كما فسر بعض المحققين وهو شرح
 وذلك البعض صريح بهذا وثبت رخصاً بين علمه من جهة ومناقضه فلا يراد عليه شيء قوله لان المذكور
 المحتمل اول آية ان المتبادر بحسب العرف والاستعمال يقتضي المعارضة بالدليل كالتعال فيعارض البعض بالخصوص
 والدلائل بالدلائل لا يقتضي المدلول بالمدلول فاذ اوفى بالمعارضة بهذا التعليل يكون موافقاً للعرف
 والاستعمال وعلم ان هذا القول دليل على هذا الحكم مع ان قوله الا انه في حق الاول ابطال الدليل آية دليل
 اخر على هذا الجواز الفاعل على التعديل كما ان الشرح فيلزم ثبوت دلائل متعنتين على حصول وجه هو
 لا يقال ثبوت دلائل متعنتين يمكن بوضع مثلاً وقوع الدليلين والادلة على حكم واحد متعارف و
 مشهور في المحاورات والاستعمال وكذلك لحرارة على سبيل مقتضى متعة كالتعريف والحرارة فلا يجوز لنا القول
 ان الادلة الواضحة على الحكم الواحد في حق بالحوادث العاطفة التي تقتضي ان هذه الادلة على سبيل التبارك مثبت
 هذا الحكم يعني اذا ثبت هذا الحكم بعد مثبت بكل واحد منهما على الافراد واما بعد الثبوت باحد ما لا يثبت بالآخر
 وكذلك الحرارة يمكن ان يحصل بكل واحد منهما بالاعتقاد واما بعد حصولها باحد لا يمكن حصولها بالآخر فيمكن
 فيه ليس لو ادعى طرفة دالة على التبادل حتى يخلص من الخوض ويمكن ان يجتمع هذا الخوض بان هذا القول كذا
 لعلمية العلة اصل الدليل المذكور في المتن وهو قوله في آية وهو غير ثابت في ذلك القول تصوير الدليل بان هذا التعليل
 اوفى للمخبر بان هذا التعليل بناء على كون المعارضة بطلان الدليل مقابلة الدليل فكل ما كان كذلك يكون دليلاً
 اوفى للمخبر بان هذا التعليل المذكور في المتن معلوم مما قرنتنا اتفاقاً والكبرى فطرية مثبت بقوله لان المذكور المذكور
 تدبر ومن هذا البين علم ان توصيف الشرح موضوع الدعوى بقوله يقتضي تعلق المعارضة بالدليل على حذو
 الدليل فلا يلزم وهم الاستدراك بان هذا الدليل مأخوذ من جانب موضوع الدعوى فقط وليس قوله والاشارة
 وكذلك قوله وهو الاسباب كالمرام بدليله وبدعواه بلا نقاش وقوله اوافى الدليل على حذو آية معطوف
 على قوله المقابلة هذا التفسير للتحقق بناء على التبيين المراد من الخلاف ما يقتضي شبهة في دعوى الخصم وتنفى ثبوت مدعاه
 وذلك قد يكون نقيضاً لدعوى وقد يكوناً خص من النقيض وقد يكون دليلاً فان الاخص والخصم يشترط ثبوت

فقد سجدوا له
وكانوا ينادون
يا فاطمة يا فاطمة
يا فاطمة يا فاطمة

وطلبه الف
بالنية في الف
الغرض ازيد
الحاجة الى

التقيض

قال في بيان في التصدير ان دليلك هذا مقبول بالليل لكن لم يقبل هذا الشكوك وفقدت بعضا من المسئلة ثم ان مدعى دليلك
انما يقضي دليلك هذا على كل دليل او مدعى دليلك هذا في نفسه فصار مدعى دليلك هذا في نفسه فصار مدعى دليلك هذا في نفسه
الدليل ان في كونه ان يكون مدخول الفاء دليلنا لاحكام الحق وان يكون ما قبلها دليلنا على
مدخول الفاء فاما مدعى فالحال ان يقال آه وجه الملازمة ان التعريف احد في القابلة وشي
الابطال كذلك الفاء في القابلة في ثبوت مقتضاها وان كان المذكور لانه في المعنى
المعنى فالأرب ان يأخذ عين السبب في هذه المقابلة ثم ملازمة على ما لا يخفى قوله لم يقبل هكذا
خفية آه نقل عنه في ان القابل في ملاك ان او مفعول لا يقع بالطرفين فيزم ابطال المعارض دليل نفسه
باعتني في يجر في الكبرى دليل المعارض فيزم بطلان ما وجه عليه التفسير لا يخفى وان في لزوم بطلان
دليل المعارض لان لفظ النقص وان لم يكن لمعتبر في الشهادة من الشك بين الاثنين لكن باعتبار
عادة يقتضي الشك بين دليل المعلى وبين دليل المعارض فمن اى طرف لا يخطئ فيزم قيام احد ما على
نقص من لول الاخر فيكون هذا التصور جاريا على دليل المعارض ايضا فيزم بطلان لقول وجه الله برهنا
السؤال فلهذا يقال في خارجيات قطا يمكن ان يقال فرق بين التفسيرين لان التفسير المخرج يقتضي ان يقع
اولا دليل المعلى ثم فاء على مقتضى دليل المعارض والتفسير المخرج لا يقتضي هذا وهذا الفرق يزم بطلان دليل
المعلى دون دليل المعارض لم يدخر في الكبرى فاقبل وان يزم هذا اللعب لكن في نفس الامر كان
لكل من الطرفين دليل مدعى فيزم الناقض والقابل من الجانبين وفقدت هذا التصور جاريا بين كل الطرفين
فلهذا لا بد ان في المعارض فقلت ان المعارض من اثنين من المعارض اثباتا فنقص المدعى والفاء الشك
والزود المدعى المعلى وان بطل الغرض الاول بسبب قارض دليلك لا يجل الغرض الثاني اما دام
في المدعى على نقص لا في من الشك والزود وهذه الحالة لم تنصف في الغرضين خصوصية بالمعارض دون المعلى
كما لا يخفى فوالله المدعى دليلك هذا فاما آه السبب بالتعريف ان يقال قائم على خلاف دليلك كما قال
الشئ مما سبق يمكن ان يقال ان الشك ان الخلاف بمعنى النقص او التمثيل او الحذف والخلاف وان كانا من
النقص مثلا الى حق من النقص او في ذلك لكن مرجع الكل الى النقص كما بينا قوله انما ذلك دليل
منعق في البصر الا في دليلك للمدعى انما استغنى عنه التمام الاشارة وقد افترس في التفسير فيكون
المراد بالمدعى في التفسير المدعى فلا يخفى على المدعى والمعنى والمعنى حتى في ان دليلك كالمعنى
البعض قوله والا فيكون المعارضه مقابلة آه الملازمة عبارة عن المناظرة في البداهة والملازمة
في المسئلة العلمية مع عدم بطلانها وكلام الخصم في هذا المعنى واطار الغرض وقد يطلق على مطلق
المناظرة لا لاظهار الصلة فاقبل هذا القول ليس صحيحا على اطلاقه لانه ان يكون قيام ذلك
الدليل بداهة او معطرا عنه الخصم في لا يكون عنه قيام الدليل مقابلة فقلت من الاحتمال من فينب

[illegible]

الخوارج المسمى الذي يحمل في علم اليقين لأن المعاصرة على سبيلها لا يكون الا وقت عدم العلم
 بوقت المقدرة على التيقن فيكون دليل العقل صحيحا وادعاء على مدعاه وان كان في نفس الامر قد ابدت
 المنزلة التي قبل فكيف قيام الدليل على نفقته مدعاه بدنيا معلوما عند الحكم مع ان دليل العقل قائم على
 حقيقة المدعى انك وهو مدعى العلم وان كان في نفسه بدنيا يزعم اليقين قيام دليل العقل على نفقته
 وهو على انه لو لم يعلم انك دليل يكون صغره في التصور مرة كما ذكره ولا يتم كراهه فيكون دليله فاسدا فهد
 عين المعارضة في مثل قوله فنعقد مقدرة الدليل الالام فالدليل المعتمد فيكون الدليل العام على النقض
 فيكون انك دليل المعاصرة لا يخفى الرضا نصف الثالث كما يحكى في المستدل الذي لم يكن معارضا ومن
 جهة كون معارضا يخفى التغير والتحرير فاقبل لم يمنع المقدرة في التصور مثلا اذا اقبل اذا اريد في صغره
 من الدليل العام على النقض دليل صحيح لان صغره وان اريد مطلقا الدليل علم من الصحيح والفساد لا
 كبر الكس فيكون في الصغر من المعاجزة واتى الكبرى منها حقيقيا قلت وان صح كمن الاظهر والتحقيق ان جاز
 في الدليل العام قائم كمن سأل من الاثبات يطل مقدرة التصور بلا قبول وان لم يكون تلك المقدرة
 برهنية فلا مجال للافتكار فلا وجه ان يباحث في الدليل العام هذا المقام ما وجدته المحقق في مقابلة النقض
 التبيين والتقدير في قوله واليقين في غير الدليل انه هذا انما لا يحسن لان غير المدعى من الاثبات
 والافتعال الجنب من اعطى على قوله فنعقد مقدرة الدليل فيكون التغير والتحرير في كل التصور به لكن فيه ان
 معارضة انك ان كانت في صغره على الدليل فلتعلم ان يخفى الكس في حيث تدفع به المعارضة يستلزم ان
 يكون مدعاه بعد التحريم لانزال الدليل الذي ساقه لاثباته والالكان سببا للتسليم ورواد المنع على غير وجه
 في لا يدفع تحريم الدليل وغيره ان المعارضة لم يفرض له ليدع وان كان في الدليل او في مقدرة الدليل نقض
 تحريم دليل وغيره لان اصل البحث فيه كمن لا يفيد حق تحريم المدعى وذلك طار فنعقد المحس التغير والتحرير على
 الاطلاق لكل التصور به ليس يحسن يمكن ان يقال ان بيان الرضا نصف يكون على وجه الاجمال والتوزيع
 فبني كما يقال مثلا جميع الرضا نصف الموجهة تلك الرضا نصف موجهة في كل التصور يادعها موجهة في بعض
 دون بعض اخبره والنقطة الحقيقية من باب التعقيب لا نزاع في ورود النقض الاجمال ان
 في المعارضة قال المعاصر انصار المعارضة لان معارضة انك ان كان معارضا ايضا انتهى
 يعني ان معارضة العقل المعارضة انك ان ليقبل على دعواه بدليل اخر الدليل الاول قد تسلل
 منه مخدع ان في الدعوى دليل وانك ما في ذلك الدعوى فلهذا معارض كل الدليلين وذلك طار فلا تدفع
 المعارضة الا بالقدرة في دليل المعاصر بان يمنع مقدرة مائة ومخض وخش نقول ان ادعى ذلك الفاعل

الفرق بين التمييز واليد والمحافظة الحقيقية على النفس الاجراء والمحافظة الحقيقية ان الثاني البطلان وليس المقصود ابطال
الاول خلافه لانه لو لم يبق له اوجه عامه بل سقط اثباته في نفسه والاول نفس من عامه من فرضه الى ابطال

الجزئية بمعنى بغير المعارضة لا نجد في المعارضة لاحتمال ان يكون معارضة الشئ قوتاً قد كسب خالياً
عن الخلق فيتم كبره فيكون كبره ان لا يكون المعارضة لا في كل معارضة كما يفرضه البرهان
بمعاضة المذكور بعد ايرادها اذ تنقضي مدلوله ايضا لان مدلوله عين مدلول الاول وكل ما يعارض ما يكره
فلا يرفع به يمنع كبره لاحتمال ان يكون دليل الشئ للعقل خالياً عن الخلق فادارة صورة ارسطو لا تنقضي
دليل المعارضة عند لا يخفى فيتم من سببين معاوضة ولو ان يكون مجموع السببين اقوى من دليل المعارض
فلا يكون السبب على ما ينبغي فتنقضي قوله والفرق بين تغييره من دفعه انهم استدلوا بان التغيير والمعارضة
معاً ان لا يتأخران عن انهما فلو قيل اخر على مدعاه قيل تخصيص بان الفرق بينهما دون النقض فكل من يوجب
بلا مرجح وقال بعض اخر قوله على النقض الاجمالي ليس مناسباً اذ ليس قوله انتهى وانا اقول من الاول وجه تخصيص
الفرق بين التغيير والمعارضة ان التغيير عبارة عن اتيان دليل مغاير الاول بدله والمعارضة الثانية عبارة
عن اتيان دليل مغاير الاول فالفرق بين اثنين فاحتمال الحالين واحتمال النقض الاجمالي ابطال البرهان
والاستدلال فالفرق بين التغيير والمعارضة ان التغيير عبارة عن اتيان دليل مغاير الاول بدله والمعارضة
معاً بان النقض الاجمالي قد سبق ولم يتعرض فيه الى بيان الفرق بينهما حتى يتبين هناك ان مجرد اختصاص المدعى
بغير ما هو له ان الشئ آية الى المعارضة الحقيقية حاشا للفرق ان المعارضة باعتراف التغيير الاول ابطال
المعنى الذي هو المعارض الاول فاشأ خالف مدلوله وباعتبر التغيير الثاني ابطال مدعاه بوسط ابتداء
حاشا ما كان دليله في المعارضة الحقيقية ابطال كلام الخصم وان التغيير عبارة عن اتيان دليل مغاير
بلا تعرض ولا من جهة الكلام الخلف في العلم ان الفرق بين الشئين اما باعتبار المضمون واما باعتبار المسمى وما
وهو شأنا اظهر بان الفرق باعتبار المضمون لا باعتبار ما صدق لان الدليل الواقع في مقابلة المدعى
يكون ان يقال انه امن فيسبب التغيير لا بشأ مدعاه وان يقال معارضة لا بطلان دليل المعقل او مدعاه
بأشأ خالفه فان اتقى التباين والفرق بحسب المضمون فخطأ في مدعاه وطيفة مسفلة فيها ونفسه ان لم
يكف فلا وجه له بان نقض قوله ان المعقل آية متعلق بقوله ابطال دليله إشارة الى فرق
آخر وهو ان المعقل في صورة التغيير يتغير ما نفا يبقى فيما كان في صورة المعارضة يتنقل ما نفا فيعدل
عما كان قوله في النقض آية لكن استدلوا بان الفرق كانه آخر من مادتين الاول عدم الفرق بين التغيير
والمعارضة الثانية تعلق المعارضة على المعارضة اجمالية ولم يجب عن الثانية فاستدلوا بان
ما قرنا الفاعل ما ورد والنقض على النقض فيبين في نفسه فلا وجه لادعائه في هذا المعنى كذلك الفرق
بين التغيير وبين النقض الاجمالي فظهر ما بيننا من وجه كمال الكلام على ما وجهه الكفوى لكن الشك لم يجب

عن هذا النقض لعدم اختيار ما قاله العاصم ولم يترك بياناً كتباً فبين في المتن له وقوعها في كلام القول المحقق
المعنى والية الشريعة وميراث الفتح وما لهم قوله وما ينبغي ان يعلم ان عطف على قوله ومعارضته
من قبيل عطف بيان النقيب على بيان التعريف فلهذا اشرع الى تقسيم المعارضة فلهذا علم المعارضة في الحكم
وقد تكون المعارضة معارضة في المقدمه وهو ان يعنى السائل ليس على نفي مقدمه من مقدمه ما الدليل بعد
ان في المعلن الدليل على اثباتها وهذه تسمى معارضة في المقدمه فلهذا اذا كان قبل اقامة المعلن الدليل على
اثباتها تكون معارضة غير مستوية وكل من المعارضة في الحكم والمعارضه في المقدمه ينقسم الى ثلاثة اشكال
دليل المعارضة ان كان عين دليل المعلن صورة وفي بعض مادة كان لها تلك العادة الورود يسمى قبل على
سبيل المبالغة فاما يسمى به لتقلب الدليل من السائل والمعلن بمعنى فما سبقه ذلك والافضل جالسه بالنسبة
الى مدعي المعلن من حيث انه كان مثبته ثم صار مبطوله ثم علم على ان المعارضة العادة على ما بينه بعض الفاضل
على التيان كسبته لها على جميع الطالبات في النقضين مثل ان يقال الشئ الذي يكون وجوده وعدمه مستلزماً
للخطا اما ان يكون موجوداً او معدوماً او باحتمال غير ثبوت الخطا لا يتناقض خلف اللازم من المزمع او يقال
الشئ الذي يكون عدمه محالاً او وجوده مستلزماً للخطا اما ان يكون موجوداً او معدوماً لا يجازي ان يكون معدوماً
واللازم الى ان يكون موجوداً فينبعث الخطا غير ذلك في محلنا نحن ركونه معدوماً ومنع المانع
بانه انما يتم ان كان عدم ذلك الشئ بانتفاء ذاته مع بقائه تلك الصفة المفروضة في نفس الامر وهو محال
ان يكون عدمه بانتفاء ذاته وبانتفاء تلك الصفة معاً او بانتفاء تلك الصفة فقط فلهذه الغاطلة
المستدرة فلا تحفظ وان كان دليل المعارض غير دليل المعلن مادة وعينه صورة تسمى معارضة بالمثلث كبرها
في الهيئة التي هي نوع واحد والآخر ان في النوع يسمى مماثلة مثاله في الشرع وان كان دليل المعارض غير دليل
المعلن صورة يسمى معارضة بالغير سواء كان غيره مادة ايضا او لا فاقبل يفهم من هذا ان اتحاد مادة دون
صورة يسمى معارضة بالغير وان اتحاد صورة دون مادة يسمى معارضة بالمثلث انه لا يخفى مرتبة الاتحاد والصوره
اتحاد المادة قلنا الصوره يكون معها بالفضل والمادة يكون معها الشئ بالقوة على انه اصطلاح لا يشك في
وللا طراد في التسمية او وجه التسمية للزعم لا للصحة كما عرف قوله ان اتحاد بعض المادة لم يقل مادة و
كامله القدم اذا لا اتحادها من جميع الوجوه والالم يتصور التعارض الا لضرورة ان اختلاف المدعى
اختلاف الدليل في الحد بل يتصور خصوص الصورة وبعض المادة وهو الحد الاوسط لان مدار الانساج هو
الاطراف وهو وسط التوسط الاكبر لا صغره فاختلاف القدم في ان بعض المادة ماضية هذا كقولنا ان اتحاد
وبعضه انما الكبرى العاقل بقوله الاول اجمع لان اتحاد الكبرى يستلزم اتحاد الاوسط واتحاد الاوسط يستلزم

۴
مکمل

الحال والصوري موضوع فيها اتحاد اذا التماثل بين تدعى الدليلين يستلزم اتحاد الموضوع والحال
والموضوع الدعوى موضوع في الصوري في كل الدليلين فتجد الدليل من جميع الوجوه واما اتحاد الاطوار
لا يستلزم اتحاد الكبرى وان اتحدت في بعض المادة اتحدت في الكبرى والكبرى فيها واثباتا في جملة
لا بد ان يتغير الصوري او الكبرى فيها ثباتا وعدمه ولا حتى يخرج الدليل النقيضين واما اتحاد الاطوار
لا يتغير البتة قلنا السعد المرحوم في التلويح ان كان زيادة في الدليل المعارض لغيره فغيره لا يقبل
لا يتبدل ولا لا يقبل الا يفركون الدليل فيها انتهى قوله الطائفة بالبرهان انه كذا الطاهر فحينئذ لا
غير متبادر وهو مختلف على قوله اتحاد الاطوار فيكون اتحادا والصورة الاستثنائية في الدليلين معتبرا
في القلب مع انه لم يصرح علما هذا الغرض بل خرجوا الاتحاد في اشكال الاربعية والاقترانية وان امكن
ان يعتبر ان هذه الصورة من ضرورة الاثبات على ما بينها المنطوقون في بحث الصورة مقابل لبحث المادة
لكن لم يصرحوا عدم اعتبارها بل يؤيدهم عبارة ائمتها وها وكنه ذلك قال الشارح الطاهر في قوله ان اتحادا
قوله ثباتا وان كان لا يخرج المتكسر ثباتا في احد مما يكون الاخر كذا في القياس المختلف وكذا ان
كلا الجزئين المتكسر ثباتا في احد مما يكون في الاخر كذا في القياس المستقيم الاستثنائية في كونها بالوضع والرفع
والاثبات اشارة الى الوضع والنفي اشارة الى الرفع قوله يستلزم معارضة بالقلب لقلب الدليلية القلب مأخوذ
من قلب الشيء اذا ظهر البطن كقلب الجوارح يستلزم معارضة بذلك لان المقترض جمل العرش هذا الدليل ما كان
شاهد اعليه ووجه التسمية ما ذكرنا اتحادا في الشئ الاول اتباعا لضرورة المعارضة بالقلب فيها معنى
اما المعارضة فمن حيث اثبات تقصيص الحكم واما الخفض فمن حيث ابطال دليل المطلق ازالة البرهان الصحيح
لا يقع على القضيض فاقطعت في المعارضة تبطل دليل الخفض في الفضل كذا فكيف هذا قلب يكفي في
المعارضة التلويح من حيث الظاهر بان لا يتعرض الا لكارضة او اما المعارضة بالغير والمثل فليس فيها معنى
الخفض وان استلزم كلف حكم الخفض وابطاله يعني دليل المستلزم له ضرورة اتفاق الضرور باتفاء الاثر لا
ان يكون البطل دليل المعارض غير الدليلين بخلاف ما اذا اتحد الدليل فاقطعت معه ما ظهر تأخير
الدليل في ثبوت المدعى كيف صح معارضة خصوصاً بطرفي القلب الذي هو جمل الدليل بعينه دليل النقيض الحكم
قلت ربما يعطينا طائفة التاثير ولا يثرون بما يورد على الدليل والظن انه معارضة بالقلب كين كذا
فالتاثير انما هو بين التاثير في نفس الامر وتمام المعارضة على القطع ولا تأمل بذلك كذا حقيقة
التقارير في رده قوله كما قال المعتزلة انه هذا التماثل على اختلاف احوال الشئ وجميع الفرق وهو
انما هو في رده ما قام له المعتزلة بهذه الاية على عدم إمكانه من الاية في قوله الابطال لا ينسب

الحكي وخلصنا الشكر منه على ان النقي يقتضي المكان الروية والآل النقي مقتضى فائدة وكذلك
يدفع دليل المعتزلة بوجهه ان الالام لا تتفرق لان الالام في الدم العديم الانفراف سيقا في الجمع الحكي بالام وكل
على الجنس مجاز لا يدعي عليه وجوه الالام فاحتمل على الانفراف كون القضية رفعاً لا يوجب الحكي فلا يدل
على محوهم ولو لم يقتضي الروية بالفعل في الدنيا مانع وهو عدم تحوّل البصر واسباب اجزاء الدعوى هو ان
الروية فتدل الآية على انتفاء الروية وغير ذلك يعني محوهم غير مثبت بهذا الدليل وبغيره قوله لا يملكها لا يقتضي
دليل على الملائمة في الشرطية هكذا الواسع لم يقدر النقي وكل لم يقدر النقي لم يتبع او متعقبات متبوع وهو
المطوقيل دليل على قبض الله على الاشياء فقبض الله على الاشياء لا يقتضي مع قبض الله على الاشياء والآل المطوقيل
مثله فثبت لزوم عدم الانتفاع بالنقي انتهى لكن فيه ان العكس الاشتغال به في الانتفاع ولا يمنع لقريب
لان فيه لزوم بينه وبين الشرطية ان تحقق اللزوم في نفس الامر مستغنياً عن المقدم عين النقي
والآل لازم انقضاء اللزوم عن اللزوم وهو بطلان اشتغال النقي بالاشياء لا يستلزم قبض المقدم والآل لزوم
عدم انتفاء اللزوم عند انتفاء اللزوم وهو بطلان الشرطية في العكس الاشتغال لا يكون اللازمة والمقدّم
الاشتغالية لا يفرق انما دليل لسوق الى احد بها او كلتا هما هذا والكبرى التي هي كلما لم يقدر على
وابتداء مبنى على ما قال الاخرى من ان المستغنى ونهية ونهية غير واقع بل غير جائز من الملك الحكي لان
الاول يقتضي بالابطاق والآل عيب والثالث غير مفيد كذا العقل في قوله ليس النقي بطريق التمدد
او ما بعد النقي في حكم ما قبله يعني الروية في هذه الآية التمدد في جلال ذاته وعظمته كبريائه وهو يقتضي
امكان رؤيته اقتضاه كما دلل لان التمدد يقتضي ان يكون ما به التمدد مختصاً بالمدد ولا يوجب في غيره
فلا متعقبات رؤيته ما لا يكون الروية سبباً للتمدد ولم يقتضيه ما لان كل متعقبات يعني عنه الروية معاً
ليس سبباً للتمدد ومقتضى بطلان وان امكن رؤيته فلا يرى للتمدد والتقريب عطف كبريائه وعدم تحوّل الاراء
في الروية كافي في نفسه موسى عليه السلام كاسبب التمدد وتوقف بالله في كلمة بما مراد به النقي خرابه كافترو
الحق لا النقي الجنس وسى مثل مثل وزنا ومعنى صله سوى او بود الواقع بعد ان كان مفرداً اما مجزواً
على انه مضاف اليه وما زائدة لانه قوله انما الاصلين قضيت او بدل من ما وحى نكرة غير موصوفة اي لا
شيء النقي بطريق التمدد او مرفوع خبر مبتدأ مخذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او موصولة ان جعلت
ما موصوفة واجزاؤه من هذا الوجه لعله حرف صدر الجملة الواقعة صلة او موصوفة صرح به الرضي وفي قوله
ففيه يسمى آسبانه مضاف او منصوب على لغة ريعاني او تمييز ان كان نكرة فهناك ليس كذلك لان
بتقيد بالتوسين وهي كاذبة عن الاضافة والفحة بناسبتها لا جبر وقيل على الاشتغال في الوجهين

بجوز البصيرة الكافية في معرفة وجه الامور على التقدير الذي هو في حيزها من عند غير الاحتشاش الى ان يترقى طريق
التمسك بموجود ان اقتضاها من الرتبة وقد خيف منه كونه لا يقتضيها مع انه ضرورة وتلك الانتفاوت
المنفي وقد تحفظ الباع وجوز لا وحذفها والروا التي تدخل عليها في بعض المواضع كمن عثر فتمت ذكره
الرضي وقيل خالية ثم عدا من كمال الاستثنا يكون ما بعد حذفها عما قبل من حيث اولونه بالحكم المتقدم
والا فليس من الحقيقة وقد خيف ما بعد لا بما يقتضي من معناه الا على المعنى خصوصاً ما يكون منصوص
الحق على انه مفعول مطلق مثلاً اذا قلت زيد شجاع لا بما فيه معنى خصوصاً ما كان حالاً من مفعول
الفعل المقدر اي واخضه خصوصاً ما حفظ قوله هذا على انه ذهب المفعولين آية اشارة الى المثال لان تحقيق
الاصوليين وشروطهم لا يقتضيون الهيمية في الدليل ولا يصح مثلاً لانه يصحهم باعتبار الهيمية والمثال مني على
الهيمية وان لا يخطئ وجه الهيمية يصلح لمن قال انه مقتضى مرتبة وان لا يخطئ وجه الترتيب يصلح
لمن قال انه مقتضى متفرقة وهي بعض حقيقة وتماثلين كمشهور بعض تحقيقهم فيكون مقتضى مقتضى
الا يصلح له العلم ان هذا لا يدعيهم ان في المعاصرة كير في الدليل الا وهو في نظر لان مدار التقسيم
الصورة في الاف السبعة والمادة في القلب حفظ والصورة ليست بمنزلة في الدليل الا وهو كوا كان
تحقيقاً او مشهوراً في تقسيم بعض الصورة بل ان جاز المادة فقط في حقيقة القلب اذا فسر بما حاد
فقط فلا يجرى فيه المعاصرة بالمشهور وبالفكر يمكن ان يجاب بانه وان يقتصر الهيمية في الدليل الا وهو كير في
الهيمية لم ينتج ولذلك فسر ما يمكن التوصل به في الخط في العلم بالمعاصرة في اعتبار الهيمية في الاستشاج وبهذا
يمكن التقسيم الى اقسام ثلثة على ان مائة الاتحاد والتأثير لا يلزم ان يكون داخل في المعاصرة بل يجوز ان يكون خارجاً
معارضاً وسبب الخراج في تقسيم بعض وجه الشبهة هذا قوله وان اتحاد الصورة آية المراد من الاتحاد في الصورة
الاتحاد في الشكل فقط دون الموضع فأي ضرب كان من شكل واحد بعد الخراج مع مثل اذا دعي الحكم بان
العالم قديم واثبت بالاشارة القديم القديم وكل ما هو اثر القديم قديم وعارضة المعارض بان العالم جار
لان تغييره وكل تغير حادث فينتج ان العالم حادث فالدليل متحدان في الصورة متغايران ان مادة قولهم
معاصرة بالمثل آية وجه الشبهة ووجه ترجيح هذه التسمية علماً كان اتحاده بالمادة دون الصورة وقد علم
ما بين الفاضلة كقولنا سواء تغير في المادة اولاً آية هذا التفسير لمن قال ان المعاصرة بالفكر ان تغاير
الدليل بالمادة والصورة معاً والصورة معاً لا يجوز لانه بناء على قول هذا العالم ثابت واثبت بين الا
ولا قائل بها اذا كانت المعارضة بالفكر عبارة عن هذا لا يخطئها فسمي فاضل الدليل المتغايرين في
محددة مادة مثال الاول بان يقال الحكم العالم قديم لانه يستند الى القديم وكل ما هو يستند الى القديم قديم

فان لم يرد في بعض النسخ بان العالم ليس قديم لانه متغير ولا يخفى من القديم بغير فالعالم ليس قديم
فهذا الدليل متغير المادة بصورة ومثال الثاني بان يقال الحكيم ليس الاول ولا عينه بعارض العمل بان
العالم ليس قديم لان العالم مستند الى القديم ولا شيء من الحكمة القديمة فينبغي ان العالم ليس قديم فهذه الدلائل
متفاوتة في صورة ونحو انعاده قوله الان تمثيل المثل اذ قهر المثل مع ان الاول تمثيل المثل والاولى للصورة
تمثيل كليها اما حملها على الحقائق او غيرها على ظهور الصورة في المثل لان التقاطع بالضرورة يمكن بعد الصورة
اذ التباين لا يمكن ان يراد به عدم الاتحاد فيها وهو علم من ان يوجد صورة فتاير او لم يوجد صورة
وجاء للصورة ان الدليل الاصولي على مشهورهم وبعض خصمهم مفرد والمفرد لا صورة فيه والمعارض
بالمثل لا يمكن الوجود الصورة لاحد في تعريفها فكيف هذا التمثيل قوله ان تمثيل القلب على
المتعين اذ وجد عدم موافقته ان تمثيل القلب على مشهور الاصوليين وبعض خصمهم بقوله لكونه
الضاروة الله غير جارية لفقيه بقوله الاطاعة فيما سبق لانه يضل في تعريف القلب اذ الاتحاد في
الصورة ما خوف في تعريفه والصورة والكل كما يستعمل في الدليل اهل المعقول وبعض حقيق الاصوليين بمل
خروج الهيئة وانما مشهورهم وبعض خصمهم فلا صورة ولا شكل فكيف لو افق تفسير القلب قوله براه
لوجه التدبر اشارة الى ان الائق ان ينسب من القديم على الدليل المعقول وان علم من الدليل الاصولي
والمعقول ان يعترف في تعريف القلب بالحاد الدليلين في المادة فقط ويقصر الاك الى قسمين القلب
والغير يخرج المثل من البين لتمام التقسيم ويحتمل ان يكون وجه التدبر ما قلنا من الحق الحقيقي بالقبول
وليس عليه على ذلك ان القول منهم فسر ما يطلق المعاصرة هذه الالف اسوا لما في الدليل الاصولي او
المعقول قوله في ان يعلم اذ عطف على قوله فمع مقدمه مع ملا حظته عطف عليه من النقص والمعاينة
لانه مربوط بجيبس او بقدر معطوف عليه بمل حظته سببه تقديره بان يعلم المتطرون هذه الالف
المذكورة من الطرفين لا يعطف على قوله وما ينبغي ان لو عطف لا حتم اشخاصه بالمعاصرة مع انه
ليس كذلك وهو من قبيل عطفه لقضه على لقضه وهو عطف جمل متقدمة على جمل متقدمة كناية عن
بينها على الاجمال وعلى هذا كون المعطوف والمعطوف عليه مما يجب على المتأخر به ومن احوالهم عند النظرة
الحال بان يقال ان هذا البصيرة كجس لبطان المتأخر به لكن اشارة الى الالف واللام في المتأخر به لانه
اذ اجمع على باللام من الفاظ العزم على قواعد الاصول وهذا فالرجوع باعتبار كل واحد لان الغرض
علم من وجه فاقبل هذا من قبيل التمسك ان لان مال هذا الكلام معلوم ومخوفا لا في قوله وان قلت
بعدم ما كنت نافرا او مذميا حتى حمده القضا على الاماال ليعلم المذموم الواقعة في الشرط كما

[illegible]

معرفة ما علم المتكلم من كون المطلوب يقينا لا بد ان لا يحصل للمطالب العلم اليقيني قبل الطلب وكذا الظن والجهل والتفكير
في بعض ما لا يتيقن من الحقائق من حيث العلم

والكثرة في ذلك على مدار طئنه وحلقه وقد يكون ملوا بالطوبى والكثرة في تلك على ادراك ما ذكره
في وقت هذه الحادثة كذلك متناه الكثرة في تلك معلومة بالعلم المتكلم آه وقد العلم بالمطلب لان
المراد من العلم هنا عبارة عن تصور مع الحكم سواء كان يقينا او ظاهريا او جهليا او تعليليا اذ لا يميز
البحث فيه علم لما يقينه هذه العلوم الاربعة والنقص في الحكم اما ان يحكم خلاف الحكم او لا ان يحكم على
طريق البرهانية فيكون العلم وان لم يتبين ان يطبق الواقع او لا وان لم يطبق فهو الجهر المركب وان
طابق اما ان يزول تشكيك المحسوس او لا ان يزال من العقلية وان لم يزل فهو اليقين فهو يقين بالعلم
المطلب فيجب ان يكون نظرية بقوة بالظن فيطلب العلم اليقيني فيكون المطالبة موجهة فلا يصح قوله والا
فلا يصح ولا يتيقن وكذلك في الجهر على مثلا ان قال الحكم صفا انه متعين ذاته لانها انما كانت غير متناه
لزم بعد الفقد ما والتالي بطور هذا المطلوب جهلي وغير مطابق للواقع فلا بد للمطالب والمطابقة ان لا يفقد
ان صفة متعينة ذاتها حتى يصح منه ومعاضة وابطال مثل وانما من اخذ هذا المطلوب فلا
يصح له المطالبة والابطال قوله والا فلا يصح آه والا فيقضي قوله انما لم يصح كين فلا يصح فقيض قوله انما لم يصح
انما يصح ويطبق فاذا كان قوله اذا لم يكن سلبية كلية يكون حاصل والايجابا جزئيا وحقق حقيقة
في ضمن الايجاب الكلي واذا كان قوله انما يصح وتيقن موجهة كلية يكون حاصل قوله فلا يصح سلبا جزئيا
وان تحقق في ضمن السلب الكلية في كل القول الاول من الصحة والبيان ثابتة اذا لم يكن شيئا من هذه
الامور الاربعة وحاصل القول ان في ان كان بعض الامور الاربعة موجودا لا يصح بعضه ولا يتيقن بعضه
خلاصة القول الآتية فالاجابة الكلي للسلب الكلي والسلب الجزئي للايجاب الجزئي وان حمل قوله والا الحالا
الجزئي المتحقق في ضمن الايجاب الكلي يكون ان كان كل الامور الاربعة موجودة في ان حمل قوله فلا
يصح على سلب الجزئي المتحقق في ضمن السلب الكلي يكون ان كان لا يصح منهم مطلقا على اعتبار ولا يتيقن منهم
مطلقا باعتبار وهذه خلاصة قوله الآتية في هذا الايجاب الكلي للسلب الكلي ايضا لكن السلب الجزئي
للايجاب الكلي لكن الطاهر ان يقول للسلب الكلي للايجاب الكلي لعل الشايع اعتبر السلب الجزئي لا بملا
قوله ان لم يكن لهم عرض ملائم للمطالبة وقوله واذا كان لهم اذ لم لا حظ هذا يكون عدم الصحة وتقدم
البيان في بعض الاوقات وهو ما لا الجزئية قوله في البعض لا يتيقن في عدم البقية لزم لعدم الصحة
والمراد من البعض كونه بهينة جلية او مستمرة وغير ملزم صحتها وجه عدم الصحة في هذه الصورة في الاول
يكون الطلب طلبا لا صرفا في المطالبة وفي الابطال لا الدلائل لقادم البديهة كل ما يطاوعه ان يترك
اجتماع التقيضين لان التسليم يقضي علم بالنسبة والمطالبة والابطال يقتضيان عدم علم وهو

البحث انهم من خرون اولاً يتيقن منهم في البعض وان كانت صحيحة فالاجابة الكلي للسلب الجزئي للايجاب الجزئي وان كان
لا يصح منهم مطلقا ان لم يكن لهم عرض ملائم للمطالبة وان كان لهم ذلك لا يتيقن مطلقا منهم وان كانت صحيحة فعلى هذا ايضا الامر

اجتماع التقيضين وفي الثالث انما يلزم اجتماع التقيضين لانما يقتضيان الالتزام مع انه فرض
غير ملزم وانما في الصورة الرابعة يصح المطالبة فيه وان لم يصح الابطال لان المحل بطريق واحد
بدليل واحد يصح طلبه لتخصيص العلم بطريق متعددة وادرك متعددة لكما اليقين ولذا اخبر في البعض
قوله من حيث انهم مناظرون آه هذه القضية تنبأ من تيقن الحكم بالمتيقن ان التيقن يقينية عليه ماخذ
الاشتقاق وقائمة هذه القضية ان المناظر من غير جهة كونه مناظرا يصح مطالبة له وابطال الفرض من
العارض كالاتي والاختيار غير ذلك واما من جهة كونه مناظرا فيحقق الفرض باظهار اصواب
بما لا يصح قوله ولا يتيقن منهم في البعض آه هذه القضية الصورة الرابعة فيها الموجهة ان كانت صحيحة
لما بينا غير لائق لفرض المناظرة لخصوص الفرض الاصل في كونه معلومة بعلم متكلم فيطلبه لسبب الاجابة
الكلي للسلب الكلي للايجاب الكلي كل والبيان ثابتة ما ل قوله انما يصح والسلب الكلي لعل من الامور وجود
وهو ما ل قوله اذا لم يكن آه فالسلب الجزئي للايجاب الجزئي والجزئي آه الاجابة الجزئي ما ل قوله والا لانه
يقضي السلب الكلية والسلب الجزئي ما ل قوله لا يصح لانه يقتضيه الموجهة الكلية كما عرف قوله لكن السلب
للايجاب الكلي ما ل والا على تقدير ايجاب الجزئي متحققة في ضمن الايجاب الكلي والسلب الجزئي مثال قوله لا يصح
او لا يتيقن فيس عليه التغير السلب الجزئي باعتبار ما كان والا فهو قد صار سلبا كلياً للايجاب الكلي
انتهى القول نعم بناء على المعنى الثاني كانا في كل على لقد برز ثبوت الامور الاربعة كلها لا يصح منهم مطلقا
باعتبار فيقتضي ان يكون السلب الكلي للايجاب الجزئي لكن تغير السلب الجزئي بناء على ان اعتبار الآخر
في السلب يجعل الكلية جزئية في المال ويمكن ان يقال ان التغير السلب الجزئي باعتبار في ضمن السلب
الكلي كما بينا وقال بعض من المحشي للايجاب الكلي والسلب الكلي والآية الجزئي والسلب الجزئي بمعنى
الايجاب المتقوى الى الكل الى المجموع المركب من الصحة والبيان السلب النسب الى الكل الى المجموع المركب
من الامور وكذا الثالث والرابع فوجه بعض التوجيهات الغربية كلها فاسد وقوله في حق
وهي يصح المطالبة في الدهر ناقص فاجبت قوله وكذا اجبت ان يعلم آه اشارة الى جواب عن سؤال
مقدم عن المعنى باعتبار قصر بيان الحال دليل وكذا بيان النوع الثبوت المتعلق بالدليل حاصل جواب
بيان المعنى او حمل الدليل على العلم او من قبيل الاكتفاء بالاصور وكذا الشيء وبيان حاله وحمل الشيء
الاخر عليه في جميع الاحوال لخصوص ما لم يثبت له بالبيان ثبوت هذه الاجوبة بناء على حمل الدليل على ما عرفت
المتطابقين بما تتركب من قضيتين بينهما دوى مجهول نظري واما على ما عرفت الجهر بانه قول يكون
مخالف قول اخر فلا حاجة الى هذا التكليف في الجواب لان التبيين يدخل في الدليل ويرى عليه الوضائف

الكلي للسلب الكلي
الجزئي للايجاب الكلي
ينبغي ان يعلم ان الاكتفاء
بالاصول ليس فيها جاز
على ان من لم يفرق

أي صاحب التعريف في الكل الصادر منك فقولنا لفظي ما يقصد تفسيره لول اللفظ كذا في قوله التقدير
في تهذيب الميزان قولهم القضاة لاسد وليس هذا تعريف حقيقيا كرادب افادة صورة غير حاصلة وإنما أراد تعيين ما وضع له اللفظ
المقصود من بين سائر المعاني
ليقتضيه ويعلم من قول
بأداة فإله الله سبحانه
كنا حقيقة بعض المحققين فقد علم من هذا أن التعريف اللفظي مقابل للتعريف الحقيقي المنقسم إلى التعريف
بالاسم وإلى التعريف بحقيقة هذا قول السيد في شرح المواقف وقول السعد العلامة في تهذيب المعاني
وحي المص لا على هذا لكن في بطن التعريف الذي على التعريف اللفظي كان في عبادة المتوخ في بحث تعريف
الاصول قوله أي صاحب تعريف في الكلام أنه هذا التفسير بناء على أن بناء التعديل لصيرورة ذلك القول
ورق الشرح إذا كان ذا ورق أو على أن الصيغة لفظية تكون لنفسه كنعاء ولا به بمعنى ذي غرو ذي
لبن كذا قيل ونحن نقول أن صيغة الحرف قد شئت من التعريف بمعنى الاصطلاح أو بمعنى القوى أن كان
الاول يطلق على صاحب التعريف لأنه قاله وإن كان الثاني يطلق على نفس التعريف كونه سببا في معرفة
المعرف ولفظ الحرف يطلق عليها اشتراكا لفظيا وههنا يراد صاحب التعريف له لالة الشيا والسباق
قوله تعريف لفظي أنه قد علم من هذا أن لفظ التعريف أعظم من قول الشرح لول على التعريف اللفظي والتبني و
الحقيقي والقول الثاني حقيقا الحقيقي الذي هو التسمية سواء تركز من الذاتيات كالأخوة أو العرضيات
كألفي الروم والتعريف اللفظي والتبني محدد بالذات والاختلاف باعتبار بناء على تعريف بعض المحققين لأن
لا ينبغي هذا التعريف على ما قاله السعد لأن كما قاله وجلال الدواني في التهذيب لم يطلق لفظ التسمية عليه فيأخذ
من المواقف والتوخ وغيره فم فرق بين جعل تعريف لفظيا باعتبار أن يقصد تفسيره لول اللفظ وعرف بهذا
وجعل تعريف تبني باعتبار كونه حقا صورة مخروطة وعرف بهذا أن يكون حاصل الفرق أن كان أحضا صورة
حاصلة من حيث يعلم بحال اللفظ ومعناه كونه تعريف لفظيا وإن كان من حيث يزيل غفلة إلى طلب
عن الصورة الحاصلة كونه تعريف تبني باعتبار كونه تعريف القضاة لاسد أن قصد علماء معنى هذا اللفظ لمن سمع ولم
يعلم ومعناه كان تعريف لفظيا وإن قصد تبني لطلب على هذا المعنى إلى صرفة ذهنة غير ملتفت إليه كان
تعريف تبني قولهم وهو ما يقصد تفسيره لول أي ما يقصد به توضيح ما وضع له اللفظ لمن لا يعلم وضعه
له سواء كان بيانا موضوعا له أو بصورة من حيث أنه موضوع له أو بوجه آخر ما يلفظ مرادف له كقولنا
القضاة لاسد أو كلفظهم منه معنى كقولنا سعاد بنيت وأما ما يقصد به توضيح مدلول اللفظ لمن لا يعلم
أنه مدلوله وقد فهمه بوجه ما ويراد بصورة بوجه آخر تفصيل أو إجمال فيسمى تعريف تبني مقسما
إلى محدود وواكروم الأكسمة ولا نزاع في كون التعريف الذي هذا المعنى من المطالب القضاة كالتسمية
بشيء كل القوم وقد قرر قوا بين التعريف اللفظي والذي بوجه الأول أن التعريف اللفظي توضيح لمن لا يعلم
والآخ توضيح لمن يعلم وأن في أن اللفظي توضيح لمن لا يعلم من غير صورة مدلول اللفظ بوجه ما يخلو
الاسم والتألف اللفظي فيه نزاع في كونه من المطالب الصورة يتجلى في الذي قوله وليس تعريف حقيقيا

أي أنه لا يقصد به في طريق أصل اللفظ وخارج عن الموقف الحقيقي وإقرب من الأربعة التي ذكرت في موضعها وحققه أن يكون بالذات
معرفة فإن لم يوجد ذكر مركب يقصد به تعيين المعنى لا يقصد به كذا في شرح المواقف أو تعريف تبنيها وهو أي التعريف التبني
عظم أولا أن هذا البيت مبني على ما قاله السيد في كتابه أشار إليه وأن في لفة في هذا البيت ما قاله الآخر في أحضا صورة
تحقيق التعريف اللفظي غير مفروق بل ما توهم البعض من في لفة للتوضيح والتوخ وغير ذلك فهو تعريف حقيق
لقوله يراد به افادة تصور أنه أشار إلى دليل الحكم بناء على أن تعيين الحكم بالموصوف بصفة عليه
فكان في تعيين الحكم بالمتنق بصفة عليه الأخذ حاصلة أن التعريف اللفظي يراد به افادة صورة حاصلة عند
الحي طلب كنه جاهل في تعيين الموضوع له من بين سائر المعاني إذا لم يطلب العلم إلا معنى من المعاني و
حاصل غرضه لكن لا يعلم أن هذا المعنى مدلول لفظ القضاة وأدرك بالاسم يعلم ويقابل ما وضع له وهذا
ليس تعريف حقيقا لأنه يراد به افادة صورة غير حاصلة بصورة هذا الذي من التعريف اللفظي حقيقا إذ
لا شيء من التعريف اللفظي يراد به افادة صورة غير حاصلة وكل تعريف حقيقا يراد به افادة فنية المطالع
أن لفظ التحقيق يطلق في مقام التعريف على ما يفيد صورة غير حاصلة سواء كان مجردا لذاتيا أو لا
وسواء كان بعد العلم بوجود الموقف أولا وهذا المعنى يقابل اللفظي والتبني والركن وعلى ما يفيد صورة
غير حاصلة مجردا لذاتيا أولا لكن بعد العلم بوجود الموقف وهذا المعنى يقابل اللفظي والتبني والركن
وعلى ما يفيد صورة غير حاصلة مجردا لذاتيا أولا لكن بعد العلم بوجود الموقف وهذا المعنى يقابل
اللفظي والتبني والركن فإذا عرفت هذا فاعرف من قوله في تهذيب الميزان في قوله في تهذيب الميزان
أصل اللفظ أنه الفاء الأولى للتفريع والثانية بسببه داخل على السبب وقد دخل على المسبب وحده
في حمله أن الغرض منه معرفة حال اللفظ بأنه موضوع لذلك المعنى فهو بحث لغوي يعني به وضع اللفظ
دون المعنى لأن مرجعه أن اللفظ يصل بهذا المعنى الذي فضل أو لغيره واللفظ علم يعرف به مدلولات
جواهر الالفاظ وقد يطلق على جميع العلوم العربية كالتحقيق والعرف وسائرهما الطاهر أن يراد فيها كنه فيه
المعنى الأول ويمكن أن يراد جميع العلوم العربية لأن المدلول فيها يقصد به مدلول اللفظ من المدلول
اللغوي والاصطلاحي فيكون البحث بحثا عن معنى الاصطلاح راجعا إلى اللفظ كذلك فيكون ماله التقدير
فيكون أن يكون التعريف المذكورة في العلوم العربية تعريفا لفظيا باعتبار حقيقة باعتبار كونه
الاحتمال لا ريب في علة الشئ في الآء وحققه أن يكون لأن المعاني الاصطلاحية العربية أكثرها مركبات
رئيس المعنى الأول إذا نحو مثل يعرف به مدلول الالفاظ باعتبار الهيأة التركيبية والعرف يعرف
به مدلول الالفاظ باعتبار هيأة المفرد وهذا يقتضي أن يكون المعاني الاصطلاحية مركبات
قوله وخارج عن الموقف أنه عطف على قوله في تهذيب الميزان في قوله في تهذيب الميزان في قوله في تهذيب الميزان
أو عطف على قوله في تهذيب الميزان في قوله في تهذيب الميزان في قوله في تهذيب الميزان في قوله في تهذيب الميزان

لان هذا التعريف كونه من المبادئ العقلية مشتملا على النسبة الخفية والنقص الاجمالي فيها وانه من اكثر الفهم
المبين فيما سبق تدبر فيها بناء على ان تعلق النقص بالذات لير حفظ او تحقيقا بناء على ان تعلقه عام الى الدليل والتعريف قال
بعض الاقوال في الحقيقة
والمعاصرة فقد راجعنا على انها وادان على مدعى غير مدقق وكونها مدعى على المذهبين صحيح وثابت على
على الاذا لم يفسد ان
منه جيل الشرف مرميا وتحت من جيل السعد رحمة الله تعالى على من راعى في التعريف بل حفظ الدعاوى
كالميت والاطلاق اما ان يعرف المانع باعتباره كونه مجردا او مستندا لشيء الى المعاصرة باعتبار كونها وادان
على المدعى او على السبل اما ان يعرف المانع كونه مدعى مرمية او من راجع الى شيء حسن لا محال
الشأن في بناءه على افادته في مرة جديدة وتطبيق على المذهبين والاحتمال الاول فهم بلا شبهة الى قيد الاطلاق
لنا دونه لكن بمبدأ حسن يقتضي جواز الاحتمال الاول بل حسنة اذا توافقت بالنسبة الى المانع
لا يمكن بالنسبة الى المعاصرة اذا لا دليل ولا وجه ان يقدّر الدليل بل يرضى على ذلك الدليل المقدر
قوله لان حسن التعريف انما يتعلق بالنسبة المحسوسة في الشريعة ودليل عليها هو اتفاق
بالنسبة الى المدعى المرمية فيه المبدأ بالصدق بيقينه في المتاني عبر المطالبات اشارة الى هذه
الغيبية ليس باعتبار كونها مطلوبا بالفعل او مباحا بالفعل كما كان مسئلة في العلم او دليلا
مسئلة في العلم بل باعتبار الصلة لهذه التعريفات وفيما نحن فيه ليس مطالبنا ولا
لان تعريف اللفظي بقوله وهو ما يفصله اه تعريف حقيقي لتعريف اللفظي وكذا تعريف
التبيين وما يكون من المطالب بالصدق بيقينه ما صدق عليه هذا التعريف وهو النقص في
قوله من اكثر في المانع اه يعني ليس بكل اتفق المبادئ على ما جاز السعد
التفتنا الى راحة الله في التعريف بالاعم في التعريف اللفظي وقابلية لا يرد بادم الفهم
وبعضهم جواز الفهم في لا يرد بادم الفهم في التحقيق حكم التعريف اللفظي
التعريف الحقيقي في الشرائط واللوازم في يتوجه بكل من المفاسد المنسية لعل وجه
التمسك اشارة الى هذا التحقيق قوله شبهها او حقيقة اه كونه شبهها ظاهر سواء كان المبدأ
القبولية او القصد بيقينه لان الدليل ما خوذ في تعريفه وكونه تحقيقا على لغة غير جاز كونه من المبادئ التصورية
واما على كونه من المبادئ العقلية بكونه مدعى مجردا فكيف يكون النقص حقيقة الا ان يقال لفظ
النقص من الالفاظ المشتركة بين النقص على الدليل وبين النقص على التعريف مطلقا سواء كان لفظيا
او حقيقيا وسواء كان اللفظي بقوله ايضا او لفظيا بقوله مفهوم من اللاحق والحق اه لان المعروف بتعريف
اللفظي كونه كالمدعى بلا دليل على المذهبين والوصائف بتعابله المدعى المبدأ بل لفظا وفيه قبحه في
مثلا اذا عرف المعروف بالوجود بالكون في الاحياء يمكن ان المانع بانه لا يتم ويقف بانه مستمر للدور وبما
بانه فرض دليل دال على ثبوته عند دليله على انتفاءه وفيه تعابله هذه المنوع بالاجزاء هو قابل

لوربوا في الفهم في حاشية
تمهيد

واما المعاصرة الحقيقية مطلقا والمانع الحقيقي والحي العقل والخذ في مطلقا فلا اطلاقا كالمبادئ العقلية
التعريفات العقلية كالمعاصرة او العقلية بامرها ولما كانا شديدا على النسبة الخفية والنقص الاجمالي فيها وانه من اكثر الفهم
لهذه المنوع كالمعاصرة او العقلية بامرها ولما كانا شديدا على النسبة الخفية والنقص الاجمالي فيها وانه من اكثر الفهم
على قوله المناقضة جاز الفهم اه وجهه يقتضي هذه الوضائف ان كل واحد منها يقتضي دليله على انه
لادليل في التعريف سواء كان في دعوى مرمية او ضمنية واما اذا كانت او معللة بكونه مدعى مرمية او ضمنية
اذ حين كونه مدعى مرمية او ضمنية يقتضي حقيقة المعاصرة الحقيقية والنقص الاجمالي فيها وانه من اكثر الفهم
از بصره العقل لدليله والمعلوم دعوى وحسن كونه معللا بكونه مدعى مرمية او ضمنية يقتضي حقيقة المعاصرة الحقيقية والنقص الاجمالي فيها وانه من اكثر الفهم
باعتبار لفظ المانع الحقيقي باعتبار دليله او مقدره دليله مثل القادر كونه ربه لان العقل لا يحد ولا يحد
العقاد لانه ما العتب الذي يحد وجهه في صورة الاول لا يكون دليله في صورة الثانية كونه مدعى
مدى لاقوله ولما كانت النسبة دليل الحكم المستفاد من الاتفاق اذ المستثنى منه في الال سلبية كلية
والاشارة موجبة جزئية وهو التعريف المذكور بين قد توجه عليها الرضا في المذكور في دليله في حاشية
الجزئية كما كانا على اثنين او على اثنين بعضهما مدعى على بعضهما على التعريفات لكن المقدم حق والاشارة
فيحيط هذه حاشية عبارة المتن حقيقة المقدم نظرية فثبت بقوله ولما كان مستقليا وهو ايضا على صورة
الاشارة ولما كانا على اثنين او على اثنين بعضهما مدعى على بعضهما على التعريفات لكن المقدم حق والاشارة
عطف على قوله ان كنت تعرفنا لفظا واجبا مع بينهما التعريف المطلق فاعلم ما فرنا نقصنا في
الحقيقة قوله مال على تفسير هذه الشيء وحقيقة على لغة بكون المانع في الوجود في الخارج واحد
بالحق قول دال على تفسير لفظ الشيء وهو مفهوم وهو الوجود والعدم وما بالاشارة والعدم
بالحقيقة تعريف الشيء ببعض عناصره الخارجية على لغة بكون المانع في الوجود في الخارج واحد
العدم تعريف بعض الخارجية عن مفهوم وهو الوجود والعدم ايضا باعتبار النسبة لفظية
الحقيقي باعتبار الدالية والدولية اعلم ان معنى الحقيقة والماهية والتعريف والفرق بينهما قال
الدعوى الحقيقة ما بالشيء هو هو اما ما بالشيء يكون لفظ حقيقة الا ان مثل الحيوانية والناطقية
الاشارة في الواقع وما هيته هو الصورة الذهنية المأخوذة منها الحولية على الانسان وهي مفهوم
واناطي والتعريف دال ذلك الحقيقة والماهية وهو عبارة عن القول وعلى هذا اثبت الفرق بين
القول في التعريف في المواقف حقيقة الشيء هو هو او حقيقة الجزئية بسمي حقيقة والحقيقة الجزئية
الكلية بسمي ماهية انتهى فمضى بكون الحقيقة اعم من الماهية لحقيقة الهوية لكن المشهور لافرق
بينهما الا باعتبار من حيث كونه محققا واما في الواقع بسمي حقيقة ومن حيث كونه جوابا لما هو سمي
في اعلم ان في التعريف شرائط بعضها شرط صحة وبعضها شرط حاشية الاول وثلاثة او الاول وثلاثة

يجري عليه على صاحب
التعريف ما الى الوضائف
التي يجري على العقلية
الذين ليس في تعليلهم
التعريف وان كانت تعرفنا
تعريفها حقيقيا او سمي
وهو ما قصد به

وهو ما قصد به تحصيل صورة غير حاصلة في الذهن سواء كان مباحا للعقد والتحصيل كنهها في الصورة كما في الجود أو وجودها كانه الرسم
ان كان مباحا للعقد والتحصيل كنهها في الصورة كما في الجود أو وجودها كانه الرسم
باعتبارها في المثال على ان
المعروف هو عبارة عن الجمع والمنع والثبات في وجوده على ان لا يكون كالموجود وتسلو واضع التقيضين وانما
وتسلو على ان لا يكون كالموجود وتسلو واضع التقيضين وانما
وعلى ان لا يكون كالموجود وتسلو واضع التقيضين وانما
المعينة للمراد والالفاظ المجازية بدون الغيرية المعينة للمعنى المراد ولا يكون فيه القرينة المانعة عن ال
الحقيقة والالفاظ الدالة على الحق بالانضمام اذ الحق معنى لازم متعده قد يتعين ارادة الاسم الذي
هو في مقام التعريف الا انه اذا وجد القرينة المعينة للمراد باعتبار هذه الشروط يتوجه الوضوح
المتعده الاتية في حفظ قوله وهو ما قصد به تحصيل صورة غير حاصلة في الذهن على الالفاظ الدالة على معنى
وذلك المعنى صورة غير حاصلة في الذهن على الالفاظ الدالة على معنى
وفضوه والتعريف من قبيل الفكر الذي يتبادر الى المحل نظري فيحصل صورة غير حاصلة فيكون الموقف
من المطالب التصوريه اسم ان المطالب رتبة مطلب ما يحل في كونه ما يعنى في معنى اللفظ ووجوده
ثم يطلب هو البسيط كقولنا حصل العنقا موجودا ونحوه ثم يطلب بحسب الحقيقة كقولنا ما حقيقة
العنقا ثم يطلب هو المركبة كقولنا حصل العنقا في السنة او في السنة الى غير ذلك فمطلب ما لا يمكنه مقد على
البسيط وهو البسيط مقدم على ما يحسب الحقيقة وما يحسب الحقيقة على صور المركبة فقد علم ان المطالب التصوريه
اسمية او حقيقة تكون مجهولة غير حاصلة في الفكر الذي يتبادر الى ذلك المجهول فحصل صورة غير حاصلة
وعين ان هذا هو التعريف العقلي ولذلك انقسم هذا التعريف الى الحقيقي والاسمي والقصد في التعريف
مع انه يكفي ان يقال ما يحصره في ان ان التحصيل بالغير غير لازم بل القصد يكفي في ان ان
القصد في التعريف كما غير ما مع خروج التعريف الذي قصد به التحصيل لكن لم يحصر اذ التعريف فخر العبد
والتحصيل اقرب على الغير وهو عين الصلة في غير لازم على الغير على المذهب المنصور قوله سواء كان
القصد في الباطن ان يقال ما به قصد التحصيل لكن لم يفصل في ان ان ما به القصد ثم وما به التحصيل
حقت من قبيل التحصيل بعد التمييز او الى ان التعبير به واجبه على المذهب القائل بل لازم الاثر للمركب كال
المنزلة والحكاية كنهها في الصورة او الى ان تياتي التعريف كنهها في الشيء وهو كاجزاء المعجون
بالنسبة الى المعجون وان كانا جامعين في ذاتية كونهما معا وبعض ذاتية كونهما قاصيا وكذلك
الرسم قال الشريف وحكم ان ارباب العربية والاصول يستعملون في معنى التعريف يعني تناول الالفاظ
الاربعة وهي الحائلا والحائلا ان قص وانما والاسم ان قص والمفعولون يختصون بالحد بالذاتيات
والاسم بالعرضية قوله لا هي علم وجوده او الماهية على ما قاله القليل هو الصورة العقلية وما قاله السيد

باعتبارها في المثال على ان
المعروف هو عبارة عن الجمع والمنع والثبات في وجوده على ان لا يكون كالموجود وتسلو واضع التقيضين وانما

التي في الاعيان فذلك التعريف حقيقي منقسم الى الحقة الحقيقي والرسم باعتبار الاشكال على الذاتية والعرض وان كان لغيره الى
غير معلومة الجود سواء كانت معلومة عدمه او لا فذلك التعريف تعريف اسمي منقسم الى الحقة الاسمي والرسم الاسمي باعتبار المعروف
حتى الحقيقة الكلية وعلى كل المذهبين من المتقولات ان غاية التي لا يجرى بها امر في الحجة كنهها في وجوده
حتى يدرون بين الوجود الخارجي والعدم الخارجي يقال ان الزيد مسمى على اعتبار ما به قصد التحصيل وان كان
الماهيية به غير موجودة في الحجة لكن افرادها موجودة في الحجة كما يقال في وجود الكلي الطبيعي ان
وجوده في الخارج باعتبار افرادها والاسمي كنهها في وجود الكلي الطبيعي مع كل موجود في الخارج فتتبعيل وتفسير
قوله في الاعيان ان هذا التعريف اسمي وان لا يمكن ان يميز بين الحجة الخارجية والاسمي الذي هو صحتها
ولما في نفس الامر فيكون ان يكون التعريف لماهية علم وجوده في نفس الامر فحقا مع انه لم يكن
كذلك في محله في التعريف الاسمي كنهها في حقيقته الحقيقي باعتبار المعلوماتية وعندها قوله وان كان لغيره
الماهيية غير معلومة او هذا التفسير باعتبار سبب التقيد بالمعينة في ابقاء المعينة كما هو الارجح اذ التقيد الوارد
على المعينة هو التقيد بالقيود والقيود هي ما لا ينفك عنها في الوجود من الكون عن المعينة والارجح هو الاول
مع ان التقيد يدل على ان محله التقيد بالمعلوماتية وحده المعلوماتية فذلك التعريف اسمي او يعنى
من هذا الزيد تعريف الحقيقي والاسمي والحقيقي ما يكون لماهية علم وجوده في الخارج والاسمي ما يكون لماهية
لم يعلم وجوده في الخارج سواء علم عدمه او لا هذا هو السبب والسبب الذي انما هو جود التعريف
الاسمي في الماهية المعلومة الوجود حيث قال في التلويح ما يتحققه الواضع لوضع اسمها ان يكون
ماهية حقيقية او لا وعلى الاول اما ان يكون متعقلا فنفس حقيقة ذلك الشيء او وجوده او اعتبارا
منه فالتعريف الماهية الحقيقية يسمى الاسمي من حيث انها ماهية حقيقية لتعريف حقيقي فليس التعريف الماهية
في الذهن بالذاتيات كلها او بعضها او بالعرضية او بالركب منها وتعرف مفهوم الاسم وما تعقده
الواضع في وضع الاسم بانه تعريف اسمي فليس تعيين ما وضع الاسم بانه بلفظ اشهر او بلفظ اشد على
التعريف ما دل عليه الاسم اجمالا كقولنا الاصل ما يتبين عليه طرزه فتعرف المعلوم لا يكون الاسمي اذ هو
لهما بل مفهومه وتعرف المعلوم قد يكون اسما وقد يكون حقيقيا اذ هو مفهومه وحقائقه فالتعريف
الذي ان تعريف الماهية الحقيقية حقيقي البنية لا جودا لانه لا يكون تعريف الماهية الاسمي اعتبارا في اسمي
البنية قلت الحقيقة ان الماهية الحقيقية قد تؤخذ من حيث انها حقيقة سمي الاسم وما هيته النابعة
في نفس الامر وتعرفها بهذا الاعتبار حقيق البنية لانه جودا لانه لا يكون تعريف الماهية الاسمي اعتبارا في اسمي
البسيطة الطالبة لوجودها في التأخر عن ما الى لطلب تفسير الاسم وتبين مفهومه وقد تؤخذ من
حيث انها مفهوم الاسم ومتعقلا الوضع عنه وضع الاسم وتعرفها بهذا الاعتبار اسمي البنية لانه جودا
عن ما الى لطلب مفهوم الاسم ومتعقلا الواضع وهذا التعريف قد يكون نفس حقيقة ذلك الشيء بان يكون

باعتبارها في المثال على ان
المعروف هو عبارة عن الجمع والمنع والثبات في وجوده على ان لا يكون كالموجود وتسلو واضع التقيضين وانما

وكان الدور وكذا التعريف بالمراد معرفة وجهه والاحتق وبالحكمة تصوره أي الحقن الإجمالي احتمال أن يقال إن تعريف هذا
جامع أو غير جامع أو مشترك على اللفظ المشترك مثل أو مستلزم لقسم مثل أو غير تعريف هذا شيء فقام تعريفه في نفسه وبينه وبين
لا من شرطه فيتم من احتمال التعريف إزالة الحس للبطولة اللهم إلا أن يقال المراد من المشترك
الجمعي بقرينة معينة ولا من شرطه حتى لا يكون التعريف احتق من المعرفة أو يقال إن إطلاق
يكون مجازا على إطلاق الاختصاص شيء ما لأن هذه الأمور يزيل الحس كما يزيل عدم الجمع وقدم المنع الصحة
فيشترك الجميع في مطلق الازالة وأن لم يثبت عبادة لمصلحة لهذا الوجهية يمكن أن يحل على التعليل في نفسه
وكذا الدورة الدور على قسمين أحدهما على معنى وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه الآخر كما عبرت به أو على
ومعنى توقف الشيء على الآخر لا يوجد الشيء الآخر أو وجد الآخر قبله والقسم الآخر الدور المعنى وهو كون الشيء
مع الآخر كالتصديق كالأبوة والبنوة فأن أحدهما لا يوجد في الخارج وفي ذهن الآخر
الدور المعنى لا واجب تقدم الشيء على نفسه بل يجب أن يكون الشيء مع نفسه القسم الأول بطريق فطور التعريف
بمستلزامه لا سيما كان بطريق توقف الشيء من أجزاء التعريف على المعرفة أو بطريق احتق التعريف توقف شيء
على شيء آخر يتوقف عليه القسم الآخر غير بطريق مطلق التعريف قال بعض المدققين أحد المتصانفين لا يجوز
أخذه في تعريف الآخر لأن الحد يجب أن يتوقف قبل المردود والتضاد فيكونا متعلقين معا فلو كان التعريف
بالمراد جهالة أو جهالة تميز من النسبة في ذلك الزمان في جهالة واحتق في التعريف في نفسه من الفد لا
التعريف يكون عليه سببا للمعنى بالمعروف والتسمية على المسبب فيجب أن يكون التعريف عرف وجلي من
المعروف والألم يكن المعرفة منه ولا يكون سببا لقوله وبالحكمة تصوره هكذا أه في سبيل الإجمال لا
هذا التصديق في كل نقص لكن نظري كبر أو كبر ليس الصغر المحتل على مادة النقص في التعريفات
ولذلك في القسمين الاستقرائية لا بد أن يكون محققا فلو ذكرنا نقص مادة لا يعلم وجودها فلو عرف
أن يمنع الكبري القائل بأن كل تعريف هذا شيء فهو غير جامع وغير دقيق فذلك مستند إلى أن
الصح ما ذكرته الزلزال كان مادة النقص محققة فلا يمكن تحقيقها وجه كونها محققة أن الاحتمال العقلي الغير
غير دليل يمكن القطع به أو يجوز العقول مثل أن يكون للتعريف دورا وتسلط أو أفراد لم يشهد المعرفة
عليه أفراد لم يشهد التعريف عليه وغير ذلك وإذا لم ينقطع عرف الاحتمال ويجوز العقل لا يمكن تعريف من
التعريف من الفد الذي يجوز العقل في تصحيح تعريف أصل وهو بطريقه وبينه وبين الفد أنه يعني
فيثبت الفد الخاص من الذي هو واحد النقص وذلك الفد يقع في الصغرة كما في التصور فيكون نظرية
فيثبت على الدليل المشترك على مادة النقص فأن لم يثبت الصغرة فيكون متواجا للنقص غير معين فيكون
من قبيل الاحتمال لا من دليل وذلك غير مستوع في النقص إذا كان بلا حد والنقص في حد غير مستوع مثلا
أو قبل تعريفك فاستلزامه جامع للأفراد وغير ما في غير ما لا يقال تعريفك غير مستوع المادة العقلية

الالفاظ المجازية
أو مستلزام
غير الثلاثة من الخصائص
كالشئ مثلا وكذا الدور

هذا معنى الدور في المعنى بالمراد معرفة وجهه والاحتق وبالحكمة تصوره أي الحقن الإجمالي احتمال أن يقال إن تعريف هذا جامع أو غير جامع أو مشترك على اللفظ المشترك مثل أو مستلزم لقسم مثل أو غير تعريف هذا شيء فقام تعريفه في نفسه وبينه وبين

وكان الدور وكذا التعريف بالمراد معرفة وجهه والاحتق وبالحكمة تصوره أي الحقن الإجمالي احتمال أن يقال إن تعريف هذا
جامع أو غير جامع أو مشترك على اللفظ المشترك مثل أو مستلزم لقسم مثل أو غير تعريف هذا شيء فقام تعريفه في نفسه وبينه وبين
لا من شرطه فيتم من احتمال التعريف إزالة الحس للبطولة اللهم إلا أن يقال المراد من المشترك
الجمعي بقرينة معينة ولا من شرطه حتى لا يكون التعريف احتق من المعرفة أو يقال إن إطلاق
يكون مجازا على إطلاق الاختصاص شيء ما لأن هذه الأمور يزيل الحس كما يزيل عدم الجمع وقدم المنع الصحة
فيشترك الجميع في مطلق الازالة وأن لم يثبت عبادة لمصلحة لهذا الوجهية يمكن أن يحل على التعليل في نفسه
وكذا الدورة الدور على قسمين أحدهما على معنى وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه الآخر كما عبرت به أو على
ومعنى توقف الشيء على الآخر لا يوجد الشيء الآخر أو وجد الآخر قبله والقسم الآخر الدور المعنى وهو كون الشيء
مع الآخر كالتصديق كالأبوة والبنوة فأن أحدهما لا يوجد في الخارج وفي ذهن الآخر
الدور المعنى لا واجب تقدم الشيء على نفسه بل يجب أن يكون الشيء مع نفسه القسم الأول بطريق فطور التعريف
بمستلزامه لا سيما كان بطريق توقف الشيء من أجزاء التعريف على المعرفة أو بطريق احتق التعريف توقف شيء
على شيء آخر يتوقف عليه القسم الآخر غير بطريق مطلق التعريف قال بعض المدققين أحد المتصانفين لا يجوز
أخذه في تعريف الآخر لأن الحد يجب أن يتوقف قبل المردود والتضاد فيكونا متعلقين معا فلو كان التعريف
بالمراد جهالة أو جهالة تميز من النسبة في ذلك الزمان في جهالة واحتق في التعريف في نفسه من الفد لا
التعريف يكون عليه سببا للمعنى بالمعروف والتسمية على المسبب فيجب أن يكون التعريف عرف وجلي من
المعروف والألم يكن المعرفة منه ولا يكون سببا لقوله وبالحكمة تصوره هكذا أه في سبيل الإجمال لا
هذا التصديق في كل نقص لكن نظري كبر أو كبر ليس الصغر المحتل على مادة النقص في التعريفات
ولذلك في القسمين الاستقرائية لا بد أن يكون محققا فلو ذكرنا نقص مادة لا يعلم وجودها فلو عرف
أن يمنع الكبري القائل بأن كل تعريف هذا شيء فهو غير جامع وغير دقيق فذلك مستند إلى أن
الصح ما ذكرته الزلزال كان مادة النقص محققة فلا يمكن تحقيقها وجه كونها محققة أن الاحتمال العقلي الغير
غير دليل يمكن القطع به أو يجوز العقول مثل أن يكون للتعريف دورا وتسلط أو أفراد لم يشهد المعرفة
عليه أفراد لم يشهد التعريف عليه وغير ذلك وإذا لم ينقطع عرف الاحتمال ويجوز العقل لا يمكن تعريف من
التعريف من الفد الذي يجوز العقل في تصحيح تعريف أصل وهو بطريقه وبينه وبين الفد أنه يعني
فيثبت الفد الخاص من الذي هو واحد النقص وذلك الفد يقع في الصغرة كما في التصور فيكون نظرية
فيثبت على الدليل المشترك على مادة النقص فأن لم يثبت الصغرة فيكون متواجا للنقص غير معين فيكون
من قبيل الاحتمال لا من دليل وذلك غير مستوع في النقص إذا كان بلا حد والنقص في حد غير مستوع مثلا
أو قبل تعريفك فاستلزامه جامع للأفراد وغير ما في غير ما لا يقال تعريفك غير مستوع المادة العقلية

بينه وبين جامعته والاختق
والاستلزام والآمال
لم يتبين المفهوم فيكون
للمادة غير مستوع المادة
كان الفد به يتناول
أما الرضا في الوجوه
من طرف التعريف فينفع

فمن الصغرى لغزى الاول الى قى عدم الحجة وصغر القياس الثاني الى قى عدم الحجة متعاضدا حقيقة الى حقيقة لغوية وسببا
وتجارتا او كان الاستدلال حقيقة لكن الحجة والكذب واليه استدل بقولنا باعتبار دليلهما الى الصغرى لاننا نقتضى على ما جرت به عادة
منه المستند الاخرى الى
المتكبر وليس الصغرى
يعتقد ان الصغرى
فكون صغرى لا يشترط
لاوالا ولم يقرر
تصادق على كذا كذا
انها من افاد المعرفة
فقرينة هذا صادق
على ما ذكره كذا وانما
انها من افاد المعرفة
الاول متعلق الاول
الاخرى بالآخرى لكن على
تسليم الاول ويجوز
منع كبرها

مع انه ليس من الافراد وكل شئ شانه كذا فاسد فينتج المطاف ان لم تثبت الصغرى بقوله لان قرينة آه
يكون هذا النقص محذرة وقس عليه في نعم ان كانا بينهما لا يحتاج كذا البعد بعيدا جدا ان لو كان بينهما
لعمري التعريف قوله منع صغره متعاضدا حقيقة آه اعلم ان هذه الصغرى لا تسمى اثباتا بل دليل المستند
لما ذكره النقص كما عرفت في كونها جرتها كونه مقدمة اصل الدليل وجهته كونه مدعى مثبتا بدليل اخر
لكن الجثة الاولى ليست معتبرة في اجراء الوظيفة من طرف المعرفة لانها لا تسمى الاثبات والاثبات كما هو
فيكون المتكبر حجة كونه مدعى في المنع الوارد عليه اما حقيقة لغوية والاسنادى واما الاستدلال حقيقة
والجثة في الكذب لان المنع طلبا له ليس على المقدمة المعينة والصغرى ليست مقدمة في هذا المعنى
اريد المنع الحقيقي يكون اسناده الى المدعى على ما يستلزمه وقدمه وليس يكون المنع حقيقة والاسنادى
وان اريد من المدعى مقدمة وليس الكذب والنقد به كذا المقدمة وليس مدعا كما لم يكون الاستدلال حقيقة
والجثة في الكذب فمن هذا علم ان قول المنع حقيقي يحتمل على كل الاحتمال به وان كان احتمال اخر
غير معتبر قل قوله لاننا نقتضى على ما صرح به آه وليس لقوله فالوصف من طرف المعرفة
منع صغره محذرة في حقيقة وباعتبار دليلها لان مدار كون ذلك حقيقة لغوية واسنادا مجازيا
اما الاستدلال حقيقة والاسنادى في الكذب كوننا نقتضى مستدلا وبما ذكره المنع دليل صغرى
النقص في يلزم ان يكون الصغرى مدالا للصغرى المدلل قد يمنع باعتبار دليله اما متعاضدا حقيقة
او اسنادا مجازيا واما الاستدلال حقيقة وبما ذكره في الكذب او يمكن التقدير كذا المقدمة بعد مرة
قال وهذا المستند الاخرى كذا الاستدلال كوننا نقتضى منقضا كذا استدل باعتبار الدعاوى المعينة في
التعاضد كذا فعل الاستدلال كذا الله ما قوله ويجوز يعلق المنع لصغرها آه ان اريد من الصغرى
صغرى وليس الصغرى يكون المنع حقيقيا والاسنادى كذا الاستدلال حقيقة والاسنادى في الكذب في مثل ما يقال
لان صغرك وهي ان تعريفك غير جامع لعدم صدقه على مادة قل شيئا مع انها من افاد المعرفة باعتبار
رجوعه الى دليله وان اريد صغرى الدليل اليها يكون المنع حقيقة لغوية ولا حقيقة قوله مبشرة آه
آه سواء كان المقدمة قضية حقيقة او حكما فيكون القيد مقدمة وذلك المقدار لازما في الدليل
والاسنادى وصغر شانه الصغرى في الكبرى بهيئة لا يمنع عنه من شرط المسألة الا لغزى من التعريف و
المعرف فان اراد منع كبرها حسب تسليم جدها والاسنادى اعترافا في التعريف من غير شعور وذلك لان
عدم الجماعية حين توجيه عدم الحجة حين توجيه عدم الجماعية مثلا ان عرف الانسان
يجوز ان متعلق هذا التعريف غير مانع لا غير له صدقه على افراد الفرس مع انه ليس من افراد

وتجوز منع كبرها الى العباس الاول والثانية على وجه المتأخرين بينا الغرض من التعريف بان يقال لاننا نقتضى على ما جرت به عادة
او غير مانع فهو قاسم لم لا يجوز ان لا يكون متعلق المعرفة تعريف جامع ومانع بل لغزى معنى هذا التعريف هذا المعنى او التوطئة للمعنى
المعرف ولو منع المعرفة كبرها دون تسليم احد ما قل منع صدقه يلزم اعترافه ان هذا الافراد ليس
افراد المعرفة ومن قوله منع انه ليس من افراد المعرفة يلزم اعترافه ان هذا الافراد من افراد المعرفة
فيلزم اعترافه ان التعريف غير جامع بل اعترافه ان الشاخص نفس عليه صدقه غير الجماعية قوله ويجوز
منع كبرها آه عطف على قوله منع صغرها القياس آه لكن المناسب ان يترك لفظ يجوز ولم يترك شانه
الى ضعف هذه الوظيفة وجه ضعفها ان من شرط المسألة قصد التميز الشام الى اصل من التعريف
ففي هذه الصورة لم يحصل التميز فلا فائدة في شرط المسألة قوله بيان الغرض من التعريف آه يعني يكون
منع الكبرى مستند ببيان الغرض من التعريف والاسنادى لا يمكن المنع سماعا لشيئا به ادعاء
الكبرى على نقد التوكيد ومنع البديهي لا بد من شاهد قوله بل لغزى معنى هذا المعنى آه يعني يعرف
الخصم مثلا شيئا يعرف يفيد معنى مخصوصا صا غير ذلك المعنى لغزى النفي بان معنى ذلك الشئ هذا
المعنى الذي بينا لا المعنى الذي ثبت متعلقا عرف شخوص الارض بانه ما تركب من الصغر الاربعه و
عرف شخوص اخر بانه حيوان ما عرف لغزى ان ما تركب آه ليس معنى الا ان بل تعينه الى ان الشئ
فلا يقتضى هذا التعريف الجماعية والمناقبة وكذلك ليس جماعية مقصودا المعرفة فاذ اعترض
بان هذا التعريف غير مانع لا غير له صدقه على الفرس وكل شئ شانه كذا كذا لفظ يجوز ان يمنع
كبرها باستناد بان الغرض من هذا النفي معنى الذي بينه الحكم لا الغرض الجماعية والمناقبة فيكون المال
رفع النقص بانه واراد على شئ من التعريف لم يرد وجوده ولا عدمه ولا يقتضى هذا النقص فقتضيه
لغزى الارض الباقية وبين ان الشرح في الحاشية هذا العنوان اشارة الى كماله في الجواب في حاشية
التهذيب انتهى وان اقول ان هذا وان ساعده عبارة الميرزا على منقح واصح له لا يجوز ان يرفع
ومتعلق لان الشرط ما يتوقف على وجوده وجود الشرط وان لم يستلزم وجود الشرط وجود
الشرط لكن يستلزم وجود الشرط وجود الشرط فاذ شرط المتأخرين التساوي بين التعريف
والمعرف يلزم الجماعية والمناقبة وبعد ذلك الشرط جواز منع الكبرى وعدم اقتضاء الجماعية
والمناقبة لا ارض سائرة ما هو الا برفع ومتعلق الا ان يقال التراجع بين المتقدمين والمتأخرين
في التوكيد من قبيل اللفظ قوله لا ويجوز معرف مخصوص عن معرف اخر مخصوصا عطف على قوله قل
معنى آه في ايراد تعريف متعلق بالتميز او متعلق بكل ما يجوز على سبيل التنازع مثلا ان اراد
بتميز حيوان عن غير ذلك كذا غير جرح حيوان فقط يعرف الحيوان بانه حسن ابليس يعرف الجربانه
غير تام ابليس تعريف الحيوان بانه ابيض من المتعلق الجربانه فقط وان لم يكن جامعا لافراد

الاسنادى
المتكبر
يعتقد ان
فكون صغرى
لاوالا
تصادق على
انها من افاد
فقرينة هذا
على ما ذكره
انها من افاد
الاول متعلق
الاخرى بالآخرى
تسليم الاول
منع كبرها

في القول في المشيئة والشيء الذي لا يكون له حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عينه
وغيره جزاء التعريف وهو حقيقة في عينه حقيقة في ذاته بل هو حقيقة في عينه
فعلم هذا البين يراعى الدعوى التي لا بد من ثبوتها بقائمة الدليل على كل واحد منها فلو لم يكن
فيها تعقيب لكن بطلان الدعوى في عينه الشرح في منتهى ما يمكن المنع بلا شاهد فالثبوت
الآخر في عينه كيف يثبت الدعوى باقية في الدليل في قول في القول في آخره متعلق بالثبوت
التعريف في عينه الثاني قول بطلان الدعوى وهو تعريف المصنف في عينه ما سبق انما كان
على السند وهو المراد السند في عينه المنع فالسند من المصنف في عينه ما سبق انما كان
باطلا وان كان غير ذلك فالجواب بالتعريف وكذلك تعريف التعريف في عينه ما سبق
دون العري عن المقام لا استلزام التعريف الدور والشرك الا ان لا بد في تعريف التعريف
قوله ويجوز عطف على الثاني ان يفي انه معطوف على ابطال الثاني وهو عطف على قوله
هو حسن لانه على الثاني ان يكون التعريف وطيفة مستقلة وهو غير حسن كما بين في البين فلو لم يكن
حتى آية واحدة في ضمير اثباتها الراجعة الى الدعوى التي لا بد من ثبوتها بقائمة الدليل على كل واحد منها
ووجهه في عينه ما سبق انما كان بطلان الدعوى في عينه المنع فالسند من المصنف في عينه ما سبق
من الوطائف الموجهة بالنظر الى الثبوت الاخره صحيح لكن كون تعريف المصنف في عينه ما سبق
والماتية وبالنظر الى العري عن الدور فقط وكذا كون تعريف المصنف في عينه ما سبق
والشرك واما بالنظر الى منع العري عن اشكال اشرك وانما والشرك فلا وكذا كون تعريف المصنف
منها بالنظر الى الجامعية والماتية فقط ان لا يوجد مادة النقص في غيرها من الثبوت الاخره انتهى
قوله في العري عن الحقيقة آية في تعريف الحقيقة لا يكون فرض قارض وباعتبار معتبر بل كون
تعريفها والاشكال ما ليس هو هو في نفس الامر كما في ان الناطق بالنسبة الى الاشياء على تقدير حذوثة
فالوطائف الموجهة في التعريفات الاعتبارية في مقابلته المنوع التي هي منع الجامعية والماتية
العري عن المقام اذا لا توافيق بين الحقيقة والاعتبارية باعتبار رور ووجهه المنوع ودفعها قوله
دونه في عينه ما سبق انما كان بطلان الدعوى في عينه المنع فالسند من المصنف في عينه ما سبق
ارادته في هذا المقام من ضرب الاشكال بمثل هو معقول بل امر بهذا العنوان سواء كان معقولا
او محسوسا وما كان في عينه قبيل الاول او بطريق ثبوتية المعقول بالمحسوس قبل ان يكون في الاول
مكانا من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احاطا فليس ثم استيعاب للثبوت في الرتبة قبل زيادته
من غير ذلك في الرتبة ثم استيعاب في كل متجاوز حده الى حد انتهى وفي القسمة الاخرى في عينه ما سبق
الحذف والايصال القادر شذوذ ان كان الحذف ان يقض باليد على علاه ثم يبرر الى الاخر قوله في عينه ما سبق

الضميمة باقية في عينه ما سبق
انما على وجهه في عينه ما سبق
لان دفع الحذف في
الاعتبارية في عينه ما سبق
لأنه في عينه ما سبق
ارجع الى الاصل في عينه ما سبق
غيره بما هو عليه الا
وغيره اي تعريفه في عينه ما سبق
كل في القول في عينه ما سبق
الشيء وانما في عينه ما سبق
الدعوى باطلان في عينه ما سبق

في عينه ما سبق ان يكون في عينه ما سبق
انما على وجهه في عينه ما سبق
لان دفع الحذف في
الاعتبارية في عينه ما سبق
لأنه في عينه ما سبق
ارجع الى الاصل في عينه ما سبق
غيره بما هو عليه الا
وغيره اي تعريفه في عينه ما سبق
كل في القول في عينه ما سبق
الشيء وانما في عينه ما سبق
الدعوى باطلان في عينه ما سبق

الضميمة باقية في عينه ما سبق
انما على وجهه في عينه ما سبق
لان دفع الحذف في
الاعتبارية في عينه ما سبق
لأنه في عينه ما سبق
ارجع الى الاصل في عينه ما سبق
غيره بما هو عليه الا
وغيره اي تعريفه في عينه ما سبق
كل في القول في عينه ما سبق
الشيء وانما في عينه ما سبق
الدعوى باطلان في عينه ما سبق

لا مدخل له فيه لا اصطلاح بل يجب فيه العلم بالذاتيات والعرضيات والفرق بين الاجناس والعناصر وبين الفصول والخواص
 لهذا مقصود من هذه المقالة ان يقرر بعض المحققين او يعبر عنهم تلك العداوى وتقدم الدليل عليها في جواز ان يعدل عن الحكم فيقول وان كان
 هذا الموضع على المشيئة الاخرى او تحول على القلب فتأمل قولنا لا مدخل له في قبوله على قوله قد
 صحت حاصله ان المنوع الذي يمنع المحل من الجنس والفصلية في التعريف الحقيقي لا بد من الاعيان المحل
 والجنسية والفصلية وبما يتوقف على العلم بالذاتيات والعرضيات والفرق بينها والعلوم مقسمة لتسعة
 اذ لم يعلم حقيقة الشيء وكيفية الشيء الا بالفرق بين الحكم والنطقين يكون بالذاتيات والعرضيات لقاعدة ان نوعا
 ما اذا كان له خواص مترتبة كان طاقا والضاحا والمتبين فاقه ما يعبر ذاتيات لان الذات اقدم وذلك
 فوجب لا يخفى فاذ لم يعلم حقيقة الشيء فكيف يمكن ان هذا الشيء وحرفي حقيقة وذلك ان في خارج عن حقيقة
 مثلا الحيوان المنفرد والناطق والضاحا بالنسبة الى الذات بحيث ان الجنسية والفصلية ولا يقتضي الحكم
 بجنسية الحيوان وخصيصة النفس وخصيصة النطق وخصيصة الضاحا وقول بعض الحكماء ان الجنسية مأخوذة
 من صورة الجسمانية الفصلية مأخوذة من صورة النوعية ليس يتحقق كلام لان الجنس والفصلية من المفردات
 انية ومن الاجزاء الثمانية المحل للعرف والصورة الجسمانية والنوعية من الاجزاء التي جيت الفير
 المحل والى صفة ذاتيات الشيء وخصيصة غير متقدرة بل لغيره تقدم الاثر المترتبة على الفصول على ترتيب
 على انية العلم ان المنع مؤثر الاثر المتقدم مقدم على مؤثر الاثر المتأخر والمقدم يكون ذاتيا و
 المتأخر يكون عرضيا وبذلك لظن يمكن ان يكون ذاتيا لظن وجنسية الحيوان وخصيصة النطق وخصيصة
 غير ما قبله لظن دفع هذه المنوع صحت بل غير مفيد قوله اذ يعبر عن خصم اعطف على قوله يعبر الا ان
 يعبره يعني ان لم يعبر العداوى لم يوجد المعارضة وان عجز فتوجد المعارضة المقدمة اذ المعارضة
 المقدمة ابطال المحل بواسطها لفضها وبملاحظة الدليل الفرضي المفروض دلالة على غيرها وهذه
 يقتضي الدعوى وتقدم الدليل قوله تلك الدعوى اشارة الى الدعوى التي وهو علم الى العداوى الست
 وكذا قوله صحت دعواك على الاطلاق يقتضي عموم الدعوى وقهوره بقوله وان فرفيك اذ يقتضي
 تخصيصها او يقتضي تخصيصها بالعداوى الثلاثة الاخيرة والآخرى ان يطابق الكل من يمكن ان يكون ان
 الجمهور من قبيل التمثيل او لاحاد هذه العداوى في جميع التعاريف خصصها بالذكرا كالقوله في وجوب
 الفلانة مثلا لاني من قبيل بيان المقاسم فيكون دليل المقصود النظرية في المقصود المذكور وهو
 الضمير قوله التوقف هذا الجزء من التعريف اذ هذا ليس كمن يتوهم ان هذا ليس يقتضي الدور فلا يتم
 التعريف بوجوده فوج لان في محلي اذ لم يتبين الدور وكذا سبب بطلان الدور اما ان في وقتها
 على خلافه وهو التمسك مثالا اشارة في المقصود ليس وفي المقاسم الدور لجميع المتلازمان الفاسدة
 قوله بنى المقاسم اذ وان لم يبين المقاسم لم يكن المعارضة مستوحى كما عرفت اذ هذا المعارضة تلك المقاسم

وفي هذا البحث لا ينبغي على من له فطنة قوية وحكم ان يفتضح بالتصوير بالدعوى الثالثة الاخيرة لا طرد بان كل تعريفات والافعال
باعتبار الثالثة الاولى ايضا في بعض التعريفات فلا يفتضح في الوطائف الموجهة من طرف المعارف فتم سملها وتفصيلها المتألف
فولم يبين كون الصورة نظرية غير مثبتة فلا يسع قولنا في هذا التصوير كذا آية وجه المبحث ان هذا مطلقا او لتفصيل الحقيقة
التصوير لتفصيل لا المعاصرة ان الدعوى المثبتة حد جامع وما في دعوى المعاصرة والمعارضة وجوه التحريم والتغير في
ابطالها وانما تفصيلها فيكون دعوى المعاصرة من هذه التعريفات في جامع وغير ما في ان جعلها التصوير بعض الحقيقة وهو الذي
صوى الدليل في التصوير العاري عن المبحث هكذا ان تعريفك انما من لفظة الفلان مع انه ليس من قوله ان لفظا في الخصم
افراد المعارف او خارج عن الفلان مع انهم افراد المعارف وكذا قولنا لا يجوز اعتبارا من غير الاعتبار اي اعتبار
قوله في غير ذلك للملازمة بين المقدم والتالي كذا وفيه فاقم مقام التالى ومثل هذا كثير الوقوع في التعريف والدعوى من الموقف
وان لم يكن لا طرد فلا يفيح التحصيل لان التصوير يجري باعتبار الثالثة الاولى في بعض التعريفات يعني
في الحد ورواها كان حقيقيا او سميا كما في التقي في الحدود الاسمية والمفهوما الاعتبار المعاصرة المخوض دلالته عليها
ورفوها سلبا بناء على الاصطلاح واللفظ والاعتبار وما في الحد والحقيقة ان كانا معا ضاربا
يحد وواحد فضعف ودفع تلك المعارضة حسب التوقف على بيان الذاتية والوضعية ان فظة المعارف انما
تلك الدعوى وان لم يتبرهن لاثباته بل تعرض للدليل المعارض لوطا في وجهه كافي بمقابلته العفص
فيكون دفعها اسهل قوله وجوز بعض المحققين وهو سببه التوقف آية هذا عطف على قوله المعارضة
مطلقا فلا يوجب قال السيد الشريف في شرح المذهب وحاشية فقهاء اصول نجية على انه المعارضة والتفصيل اعتبارا
دعوا والتقدير لا لئلا الظاهر ان هذا التجزئة ينبغي على الدليل الموصلا الى المجهول المصداقي كما يعارض بالدليل
وتفصيل ايضا فالمعارضة المعرفة بتعريفين سابقين هي المعارضة بالدليل وتتمتع اما من مدلل مثل الحقن الاجمالي على
او دليل ومنه في مجرد وكذلك النقض المعارف باطل الدليل بالتحلف او باستلزام خصوص الفان النقض
الذي ورد على الدليل في المعارضة والنقض الوارد ان على تعريفه نقضين متعلقا اخر وتعريف اخر فكل
من قبيل الالفاظ المشتركة حقيقا في ذلك المعنى كما صرح بعض الفضلاء بالمعارضة هي مقابلته التعريف
بالتعريف على سبيل الخالف فيكون متعلقا المعارف بالتعريف على سبيل والنقض ابطال التعريف باستلزام خصوص
الفان فيكون متعلقا التعريف فلا يحتاج الى اعتبار الدعوى ولقد يراد بالدليل كذا قال من غير الاعتبار
والتقدير **قوله** ينبغي ان يعلم ان هذه المعارضة آية قيل لا ينبغي عليك ان تقل للمص من غير الاعتبار
النقد يصرح ان هذه المعارضة غير المعارضة انما في الشك تلك المعارضة بقوله وينبغي آية فيكون
استثنى اقول هذا وهم ناشئ من قوله انه اذا افترض من قوله يتبع بيان تلك المعارضة بغير المعارضة
المذكورة تخففا او لغة براكون غير تحقيق ط وكذا غير لغة يرضى اظهر اخصى وحققنا طر على المعارضة
النقض واردة على الدعوى او على الدليل ومنه ليس كذلك بل هي واردة على تعريف بطريق الحقيقة لا

يقول الخليل المعارض بانه الاعتقاد المقضي يكون المقضي لا يتم قارض تعريفه وانما التعريف هو الذي لا يتم
فيكون كونه رسالته اذا لم يجدته بمطل حذرة حذرة لا يكون شي واحد حقيقيا مختلفا والافلا فلا تباين
بين مفهوم حذرة حذرة والقدر كمال بعض الفاصل في التعريف ان حقيقة الاشياء بطريق الاشتراك اللفظي
سواء كان واردا على الحكم التعريف الحقيقي او اللفظي او اما اللفظي من طرف
المعرف او عطفه على قوله وجوز بعض المحققين او كونه حذرة لا قضا كلمة اما عطفه على قوله
اما وظيفة الكل على المعارف على ما جوزه بعض المحققين التعارض بكذا او اما وظيفة المعارف فكذا
واسلم ان التعارض ان كان يكونا معا في الحذرة وان كان يكون في الصحة نعرض الشراي بان الاول
ويستعمل بيان الثاني وهو صورة ضم ان صغره مستند على مقدمتين احداهما عين الصغرى و
اخرها ايراد التعريف الذي يعارضه فلهذا منعه انما شأنا وانما المعارضة في الصحة يكون الصغرى
هكذا لكن التعريف يعارضه يكون مبيانا لا صغرا للتعريف والالتزام متعارضا في الصحة كجواز ان يكون
لشي واحد تعريفين غير متباينين وانما الباطل كونها حذرة من تامين بحقيقة وتوحيدين متباينين
بحقيقة اذ لا يكون شي واحد تعريفان بحقيقة متباينين وانما كالتامين ناقصين والوظيفة
من المعارف من حذرة حذرة مع استناده على كونه غير متباين او على انه ليس بحقيقة ان اردت
التفصيل فارجع الى ما ذكرنا انما تفصيل مع قارض التعريف ليس له فصل بل لتتمثيل والالتزام لا
الصغرى شغل على مقدمتين بل مقدمتا كونه لان التعريف المعارض به في الحذرة يستلزم دعوى الحذرة
والجنسية والفصلية وشاراه هذه بقوله وهو الاظهر فلا يرد ما قبل الحصر ليس بحقيقة قول وقول
الخليل معارض بانه هذا اشارة الى تصور التعارض على وجه الاجمال اذ قال هذا تعارض
تعريف اخر وهو العلم هو الاعتقاد المقضي لسكون النفس وكل تعريف شأنا كذا ابط فلهذا
يمنع الصغرى على ما بينه وان يمنع بالترديد بانه ان اريد بهذا التعريف كونه حذرا لا يتم حذرة وان
اريد للتعريف المطلق لانه التعارض او لا يتم الكبرى كجواز ان يكون رسالته ولا تباين بين مفهومهما
انما التباين في حذرة حذرة لسانا التعارض اذ هذا بيان شأنا الغلط لعل والسند قوله
كجواز كونه رسالته حذرة من الكل من نوع المناقضة كما حذرت قوله اذ لم اذ يعنى المعارف لا يكون من تسليم
حذرة تعريف الحصر اذ لا فان لم يطرح حذرة تعريف نفسه فيقطع البحث والالتزام ان يكون شي
واحد حقيقيا مختلفا فهو بطور لا ان يكون شي واحد حقيقيا مختلفا انما يتكبر
كل واحد منهما من جنس فصل قريبين فيلزم ان يكون شي واحد حذرة بين قريبين وقصدين قريبين و
هو بطور القدر الجنس البعيد والفصل البعيد لانهم اتفقوا على الفصل غفل تفصيل الاجناس و
تعيينها واذ القدر الفصل ان كان كل واحد منهما على الجنس لزم توارده على متعديتين على معلول واحد

بين مفهوم حذرة حذرة
كجواز كونه رسالته
والاخر رسالته
بين حذرة حذرة
اي الاستدراك
الاطهر

وهو الاستدراك بالرسالة الاظهر كجواز الاستدراك ان يكون المراد الرسمية تعريف المعارف فلهذا فبقدره
في حقيقة على الاشارة المسعرة والصور اعم جميع اخرها صفة المودة على التعريف ومن القضا والمعارضة مطلق
واذا كان احد المعاني لاجل الحسب لزم ان يكون شي واحد حذرة حذرة خارجيتين مع انه شي واحد والبنوع الثلاثة الاول
في التي رجع فيلزم واحدة اثنين فكل ما يبط وان لم يسلم فلا يبط كجواز ان يكون احد معارض منع حذرة التعريف و
فيصير على شي واحد ان لا تباين بين مفهومين في حذرة التعريف على الشراي انما حذرة جنسية حذرة وفصلية
في الحذرة دون الصغرى قوله وهو الاستدراك اذ هذا مع التعريف هو الحصر على ذلك الاستدراك
لكن في موضع البيا قوله كجواز الاستدراك عطف الحكم المنفي المستفاد من الحصر الذي يدل عليه
تعريف السند هو الاستدراك فيصير الاستدراك دون الاختصاص او عطفه لطلوع الاستدراك المستفاد
من صيغة اسم التفصيل القضا كذا جامعة تعريف المعارض وعطفه ما عينه واستلزام حضور
القضا في ذلك قوله وكجواز ان يكون المراد اذ هذا معطوف على قوله اي جواز كون تعريف المعارض
اذ هذا الاحتمال واساعده عبارة المعنى لكنه بعيد من جهة المعنى لان فيه ينشأ عن تعارض التعريف
دعوى الحصر فيقع من انقطاع البحث في فائدة في منع التعارض كحل وجه البصر هذا فلا يلزم على
هذا الارادة قول المعنى وهو الاظهر فبقدر قوله قال بعض الفضلاء اذ العرض من فقل كل المعارضين
وبعض الفضلاء ان قد ذهب جمهور الادباء في المباحثة في التعريف الحقيقي والادبي القضا لاجمال
باعتزام خصوص الفن انما بينهما باع على تفصيله الدليل او حقيقيا على اشتراكه بين الدليل والتعريف
في اما المعارضة والمنع مطلقا فلا يوجد الا اذا اعتبر الدعاوى من الحصر مخالفا للدليل التعريف
فيجوز تلقى المعارضة بلا اعتبار الدعاوى قياسا على النقض باعتبار قوله على التعريف والدليل على
وجه التحقيق الحقيقية فلهذا فالفصل بعض الفضلاء لجمهور السند التعريف حذرة حذرة واورود الاما
سوى منع الحذرة والجنسية والفصلية بالكل على وضع الال على دعوى برأيه على وجه استلزام القدر
في التعريف بلا حذرة الدعوى الضمنية وحده بالنظر الى المنع ولا يخل حذرة الدعوى مع الدليل بالنظر
الى المعارضة ولا يبا على القول المرجوح الذي ذهب اليه التعريف حذرة ولا باعتبار الشبهة بالنظر
الى النقض لكن فيما ذهب اليه بعض الفضلاء حذرة حذرة فلا يلقب الى البيا قوله حذرة حذرة المودة
اذ هذه الاما حذرة حذرة والنقض والمعارضة بل ليس استلزام النوع الثلاثة الاول والالتزام
الاستدراك في كيف لا يصح الدعوى في صورة المنع وانما ضيق وضع للنقض والمعارضة فلا يلزم قوله
عمل جميع الاما حذرة حذرة لفظ الجمع في الاستدراك والجمهور وانما حصر الاما حذرة حذرة
فلا يجوز من كره لعل وجه التا حذرة حذرة من النقض والمعارضة اذ النقض اعم من الاجمال والتفصيل
فقل عنه واسلم ان قد اطلاق متعلق بالمعارضة والنقض لكن مطلقا بالمعارضة من وجه حذرة حذرة

والبنوع الثلاثة الاول
منع حذرة التعريف و
جنسية حذرة وفصلية
مشكوك لان متعلقها

الى صراط القيم
حونا ما وعليه فقس
او قسما اعتباريا

ان النفس لازم للنفس والنفس لازم للفرق

[illegible]

وكانت نظرية الحق على ما افاده الحق فالوطا لف الموجهة من الخصم المنع على ان يكون مطلقا سواء كان بالسند او بدونه او
الخاصة بالنقدية اذا اعتبر الدعوى الضمنية مثل كون القيمة صحيحة متعلقا بها والنقض الاجمالي التبرير بخصوص الحق الى
بشرارة الحق المخصوص لان هذا القول يصح ليدل على قوله فالوطا لف الموجهة او انه هو مسئلة العلم والدليل السوفى له من
المبادى لنقدية تصوره الوضائف الموجهة على من يدعي القيمة من غير الحق لا حقيقة لا من القيمة
من المبادى لنقدية وكل ما يتبعه الوطاة لف الموجهة عليها منع على الحقيقة كذا في قولنا وفائدة يظهر
من الادعاء انه يعنى حيزه بقوله في الحقيقة عن القيمة الذي هو كسب الصورة او هو من المبادى لنقدية القيمة كما يتم
في الحق قوله اذا اعتبر الدعوى الضمنية او قيد المنع والمعارضة او هو لا يتوجه مطلقا بل اعتبار الدعوى
الضمنية قوله مثل الادعاء التناقض والتصادق كقولنا ان القيمة الحقيقية دون الادعاء التناقض
يكون بعض الاشياء بجميع افرادها خلافا لبعض الاشياء ان يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا ان لا يكون خلافا
الكم كقولنا ان القيمة يكون او لا والتصادق وهو ان يكون الاتي متصادمة في شيء واحد سواء دخل بعض
الاشياء بجميع افرادها في الادعاء كالمثال ان لا يكون خلافا كذا بل يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا ان لا يكون
ابعض ولا من شرط القيمة الكلية الى جزئية اذا كان حقيقيا ان لا يكون بعض الاشياء المذكورة ببيان المنع
في الواقع والا يلزم ان يكون قسم الشيء في الواقع فيما فيه ذلك القسم وان لا يكون بعض الاشياء المذكورة تقرر
المنع اذا قال او غير مرادف والا يلزم ان يكون نفس الشيء في الواقع فيما فيه ذلك القسم وهو معنى قوله
يلزم تقسيم الشيء الى غيره وان لا يكون بعض الاشياء المذكورة لهم من وجه من تقسيمهم والا يلزم ان لا يكون
القسم الى قسمين وان يكون بين الاتي بيا ان لو زاد ادفع لعمان او من غير مرادفين يلزم ان يكون نفس الشيء
في الواقع فيما فيه التقسيم وان كان بعضه مطلقا من بعض يلزم ان يكون قسم الشيء في الواقع فيما فيه هذا
التقسيم لا ان يكون قسم الشيء وان كان من وجه يلزم عدم التمايز بين الاتي والحق من تقسيم التمايز بين الاتي
والواقع كلها متفقة فاذا عرف هذا علمنا بغير هذه الشروط توجب السؤال قوله وعدم الى حرية اه هو غير
وفى مخصوص بالنسبة الى الحقيقي والاعتباري وكذا ان لا يكون الرابع والخامس لكن المنة متغايرة وتكون في الادعاء
اشارة الى ما قلنا في الاول او الى حصول التعريف من التقسيم ان ذكر الاتي مفهومة يعنى اذا علم القيمة
الى تقسيم تفصيلي واما اذا ذكرت مجملية فلا يحصل كقولنا ان لا يكون في الكافية الكلمة هي اسم وفعل وحرف
لان كل منها نوع فيكون من قسم الموصوف لا موصوف قال لا ينفك في حاشية شرع المطالع كطالع مغلط
بمع ورودها بالقيمة الكلية الخارجية ان مورد القيمة لا يحقق له الا في ضمن الاتي فاذا اخذ من حيث
تحققه في هذا التقسيم لم يتناول القسم الاخر فيلزم الاتي الى قسمين ان اخذ من حيث تحققه في جميعها لم يقسم
الى قسمين منها فيجب ان يكون كل قسم في نفسه قطع النظر عن تحققه في شيء من قسمين وهذا المعطاة
مركبة من منفصلة صغرى وحكيمة كبرية بعد اجزاء الانفصال وتجه ان ليف متحدة وجوبها منع لتلك

بشرارة الحق المخصوص
يجوز نقلة بها وتقسيم
تصورها يعلم مما سبق من
الادعاء ان يتخذ الاتي
او عدمه في صفة عدم كون
التقسيم حراما لان كذا
كون الشيء في نفسه وكون
التعرف الى صفة من تقسيم
باعتبار ما وليتبعها
فليتأمل في اما الوطاة
من صواب التقسيم في
النقضين الى

اضل

حق التقنين او المنقضى اشبه بالمعاصرة المتقدمة بغيره وقد يعقب الحق ان الحقيقة ان وقيل ان الحقيقة بغيره وحيزه المسمى وحيزه
قد مر بيانها وتقسيم القيمة ومنع الصغر الفاعلة ان تقسيمها غير حاصل لا في حقها فقط اي دون منع الكبرى الفاعلة هذه او
المنفصلة قوله في التقنين الحقيقة قد مر بيانها ووطاة لف المتقدمة بها على الوطاة لف المتقدمة بالمنع
لان ووطاة لف المنقذين متغايرة بالنسبة الى الحقيقي والاعتباري بخلاف الوطاة لف المتقدمة بالمنع الحقيقة
الوارد على المنقذين حقيقة لكن يتوجه الكمال في ورودها للنقض على الحق كما في قولنا ان الوطاة لف المتقدمة
في كل مادة وخصوصا لف لكن يتبرر المقسم والحق في عدم الى حرية وكذا في كون قسم الشيء في نفسه
وقسم الشيء في نفسه الاستوى من قبيل التوزيع والادعاء كما قرره مشرورا اذا قال صواب تقسيم الكمال كمال
قلت على معنى في نفسه غير متفرق باحد الاثنتين التامة واما على ذلك على معنى في نفسه غير متفرق باحد الاثنتين التامة
واما كلمة دلت على معنى في غير الاول الاثنتين والحق في الصغر والحق في الحق فلهذا ان ينقض وتقول ان
يقسم فاما في مستند الادعاء من الاتي في بعض الاضداد فيقول ان الاصل المنع عن الزمان
والخلاف في قسم الاتي من الاتي في بعض الاضداد فيقول ان الاصل المنع عن الزمان
وتقول لو كان لكم دليل على صحة تقسيمه وعندي دليل على عدم صحة تقسيمه وهو ان التقسيم متعلق
بالادعاء وكل تقسيم هذا تقسيم غير صحيح تقسيم غير صحيح فالوطاة لف من صواب التقسيم لنقض الحكم ما لا تقدر
الحقيقي بان يقال ان ذلك على معنى في نفسه بطلان ذلك تقسيمه ان يلاحظ الوضع في المقسم انه لا يلاحظ
ان تقسيم الكمال الى اقسام الوضع هو دليل على افعال المنع عن الزمان في قسم الاتي لا انها متفرقة في وجه
الارزقة التامة في الوضع واما على ما رتبته الحقيقة بان يقال لو كان لكم دليل على صحة تقسيمه
وعندي دليل على عدم صحة تقسيمه وهو ان تقسيم الكمال الى اقسام الوضع هو دليل على افعال المنع عن الزمان في قسم الاتي لا انها متفرقة في وجه
وكل تقسيم هذا تقسيم صحيح تقسيم صحيح فلهذا ان ينقض وتقول ان ينقض وتقول ان ينقض
بعد من انقطاع البحث والوضع في التقسيم في المقسم حتى يحصل تقسيم اخر الا ان يقال ان الغرض في الحقيقة
بيان المقسم كما كان الغرض في التعريف بيان المقسم في قوله فقط اي دون منع الكبرى اه حصر المنع بالصغرى
حين كون القيمة حقيقيا ان لا شرط الكتابين بين الاتي وحصر المقسم للاتي وعدم تبين الاتي التقسيم
وكون تعريف المنقذين حاصلا وماذا وعاريا بمنع الكمال فيلزم ان لا يتخذ الادعاء في ان حصر
وان لا يكون قسم الشيء في نفسه فاعلم ان القيمة في المنقذين يكون متعلقة على عدم الوجود والشرط فيكون كبريا
بديهية في منع الصغرى دون الكبرى قوله ومنع الكبرى اه يعنى لما لم بشرط في التقسيم الاتي في شروط المدة كونه
بما لا يجوز منع الكبرى بشرط فيكون كل قسم من حصر مطلق من المقسم بحيزه الصغر وان كان متعلقا بحيزه
الوجود الخارجي وكون تقسيمه متباين عن الاخر كسب ولا بشرط عدم التداخل والخصوصية فلهذا منع الكبرى
وتبرر في جميع الوطاة لف الحق ومنع الصغرى ايضا لكن عدم شرطية الحصر في الاعتبار لا يجوز عن نظرنا

ولو كان التقسيم المتعلق للقيمة
حقيقيا ومنع الكبرى الا
بان كذا تقسيم غير حاصل
مثلا ان يمنع الصغرى
الوطاة لف الحق كذا
التقسيم المتعلق للقيمة
اعتباريا في اما في المنة
في انشائها الى الدعوى
الضمنية اما بالاف

اما بالافاقية اي باقية الدليل على صحتها باطل ان الله المذكور او اوجه التفسير من المعنى والافاقية والتفسير في التفسير
افاقية كونها في التفسيرين المثلث المذكورين من المبادئ القصد لقيمة صورة فقط على ما افاده اللفظ او حقيقة كما انها
تتوقف على ما افاده التفسير
فمن اي الوط انفسه كونه
الوجهة كالاول التي
على كونها
لم يطلع صريحا وجوده وعدمه في كمال القوم فلا يتبعنا فيه ان المعنى لا وجه في تخصيص منع الكبرى للابتناسي
لانه يجوز في الحقيقة ايضا مستند بانها تقيم انما يكون كذلك باطل لو كان الحصر عقليا وحقا بل هو مستند الى
صحتها وهو لا يطل الا عند تحقق تلك الادة انتهى اقول ان الحصر مقصور عن التفسير بل هو حسب التحقيق وان جعله
لبعض تلك الافاق فيكون باطلا بوجوده واما وان كان عقليا او قطعا او غير انما مع ان المثلث لا يطلع التفسير
بالفحص بمعنى فيه القاطع واللام ليس مع ذلك منع الكبرى قوله اما بالافاقية او باطل ان الله المذكور
من ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور
فيكون عين الاقضية يكون احدهما مستندا وكذلك التفسير ان كان مستقلا في عينه المثلث وان كان جزء من
الدليل لسو لا يثبت الدخول يكون مقبلا فيلزم الاتساع ان ايضا ياتي عن هذا بين الالوهة المثلثة وفي
في الجملة الاقضية من ان يكون باطلا ان الله المذكور وان كان مقبلا في عينه المثلث وفي
از في الاقضية المثلثة ثبوت الدخول وان لم يزل باطلا في ذلك وكذا في التفسير فيمكن ان يقال هذا من غير
بين الطرق والتفسيرين وانما المال والمرجع وارجو قوله واما على كونها في افاقية معطوف على قوله واما
من المبادئ التفسيرية او مستند الى كل ما هو متعلق بغيره من التفسيرين المذكورين من المبادئ القصد لقيمة صورة
في الحقيقة ذهب اليه في كونها من المبادئ القصد لقيمة صورة لا انها من قبيل القضية المحلثة المرددة
الحول ومن قبيل المفصلة صورة حقيقة كما في ذلك المقادير في القضية ثبوت الحول على وجه التزويد او الالوهة
دون تخصيص الاقضية في التفسير بالتمسك فلهذا حكم كذا او ذهب الى التفسير في كونها من
المبادئ القصد لقيمة حقيقة صورة الظاهر وجهه انما من القضايا الطبيعية لثبوت الحكم بالتردد على
معنى الموضوع وحصول الاقضية بالانتماء قوله او حقيقة ان الظاهر يقال صورة حقيقة كالاخي
وجبنا من قوله في اما الوط انفسه كالاول او مقتضى التفسير ان يكون المشبهة الوط انفسه على لغة كونها من
المبادئ القصد لقيمة والمثبته بالوط انفسه على لغة كونها من المبادئ القصد لقيمة ووجه المشبهة بالوط انفسه
مخصوصه في كونها على التفسيرين ولا يتصور ان وجه المشبهة عين المشبهة الوط انفسه المأخوذة في جانب
المبدء والوجه المشبهة مأخوذة في جانب التفسير فيكون مثل الوط انفسه المأخوذة على لغة كونها من المبادئ القصد لقيمة
كالوط انفسه المأخوذة على لغة كونها من المبادئ القصد لقيمة في كونها مأخوذة في لغة او معارضة لغة
ونقصا شيئا ففني هذا مرجع ضمير في الوط انفسه على لغة كونها من المبادئ القصد لقيمة والاول عبارة
عن الوط انفسه على لغة كونها من المبادئ القصد لقيمة وقوله في جميع الاحوال متعلق بالمشبهة المستفاد من الكاف
وعبرة عن الوط انفسه المأخوذة المخصوصة في دفع غرض الغرض والكفوى جزمها انفسه من ان في منطق قوله

بما كفى على كونها من المبادئ القصد لقيمة في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
بلا احتياج الى اعتبار المبادئ القصد لقيمة في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
بالتشبيه المستفاد من الكاف فالقوله ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور
القصد لقيمة والتفسير في كونها من المبادئ القصد لقيمة في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
بالتشبيه المستفاد من الكاف وان كان في عينه المثلث في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
قوله ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور ان الله المذكور
وقد يخلو في اللغة على ما افاده قوله في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
ما جاء في بعض النسخ من قوله في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
ولكن في كونها من المبادئ القصد لقيمة في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
كما انما افاد على المأخوذة في لغة او معارضة لغة في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
والوجه في القصد لقيمة في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
وجوزها بالثبوت الدخول في عينه المثلث في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
ايضا من جهة اخرى في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
التفسير في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
على التفسير في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
الاول ولا يتصور في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
فمن ذلك في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
فان في بعض النسخ من قوله في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
وان كانت في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
اخر الكلام في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
كنت في عينه المثلث في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
الطريقة في التفسير في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
شبهها في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
لكن الغرض من جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
والقصد لقيمة في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة
على تفسير الاقضية في جميع الاحوال ان جميع الوط انفسه المأخوذة في لغة او معارضة لغة

والمراد منها التخصيص المذكور وتبين ان يكون التخصيص المحصور لكن باعتبار السبب الغير الصريح فالنظر فيها بالنظر الصحيح
لاظهار الغير الصحيح وفوق ذلك السبب بالطرف العميق الواقعة في الحيز المحصور المحصور والمقدح ويجوز ان يكون المراد بها الالزام
والتحقيق والمراد بالمراد
لا الالزام مما سبق ان
يعلم صحتها ان السوالة
يتعلق بالامر او سمي
بالاستفهام وهو طلب
بيان معنى اللفظ في الكلام
وانما يسبق اذا كان في
ذلك في ذلك اللفظ حال
او غير مائة ولذا قيل
ما يمكن

والذي يمكن فيه الاتهام حسن فيه الاتهام والافعال والافعال ونعت والفائدة المناظرة معذرة اذ ان الشئ بهذا في كل لفظ
يتغير بغيره فليس بالواجب ان يتغير بغيره في مقصوده اما بالنظر عن اهل اللغة او العرف العام او الى صواب القرائن
هنا الكلام مع البيان اعترض بخروج المجاز عن الاجال وحمل على ما بيننا العلة فقط فقلنا **قوله** المخصوصة معه وان عجز عن
وله اقبلة الاستفهام بمعنى الاتهام اولئك كلمة الاستفهام وفيها شارة الى جواز ترك الاستفهام ذلك فالنفي بما يصلح للتبني
حين الاتهام قلنا من نفسه فيوصف **قوله** فهو كجاء ونعت اية الجاء المخصوصة ونعت طلب له والايكون من جنس
ذاته المخصص وعلته لفظ هذه مفعول لفائدة المناظرة لعدم القطع الاستفهام ونعت استس القاب فيخرج عما وصف
سبب كونه لوجوبه ومتفقا في كل رتبة قلنا يريد ما قيل من انه ان اريد الاتيان باللفظ فهو المقاب فيخرج عما وصف
وان اريد باللفظ فهو كونه مفعول تام انتهى والايكون من جنس القاب آية النفي ناظرا الى القاب فيخرج عما وصف
القيودون المقيدين انه ان لم يقتر اصله واذا كان قادرا على التفسير او لا بعد من اللحن وان القاب فيخرج عما وصف
فمنه لا يصلح للتفسير لا يكشف المعنى المراد ولا يزيد الاتهام بل لا يقطع في رتبة فهذا لحن في الكلام القاب فيخرج عما وصف
المجنيين والصبيان وهو من جنس القاب فيخرج عما وصف له المناظرة وهو اظهر الصواب القاب فيخرج عما وصف
قوله فيه شئ قلنا قرأه نقل عنه وجه التأمل ان التغيير عما يصلح القية عا ذكر لا غير انتهى يعني معنى القاب فيخرج عما وصف
اللفظ اما حقيقي او مجازي وان كان حقيقا اما بحسب اللغة او العرف العام او الاصطلاح والقاب فيخرج عما وصف
ان كان مجازيا يكون بالنظر عن احدهما فاذا كان اللفظ بينهما مجازيا لا يبين الا باحدى هذه الطرق القاب فيخرج عما وصف
وان عجز عن ذلك فكيف يقدر على التفسير بما يصلح القية الا ان يصلح من لفظه من غير من القاب فيخرج عما وصف
فما عجز عن ذلك فكيف يقدر على التفسير بما يصلح القية الا ان يصلح من لفظه من غير من القاب فيخرج عما وصف
عين المنع بالاشمال على لفظ مجازي او شتر اول لفظ غريب فلوجه بعده وطيفة مستقلة القاب فيخرج عما وصف
قوله وانما قيل في اغلب آية هذا بيان لوجه تقييد تعريف الاستفهام بقية في اغلب وجاه له القاب فيخرج عما وصف
لولا تقييد هذا الزم التعريف بالاستفهام لان الاستفهام غير محقق بيان معنى اللفظ بل يطلب القاب فيخرج عما وصف
بيان التكنة فقد علم **قوله** لانه لا يختص آية دليل للملازمة المطلوبة **قوله** والاحتمال ان لا يكون القاب فيخرج عما وصف
هذا المقام آية بمعنى الاول ان لا يكون الاستفهام من المناقضة والنقض والمعارضة وان لا القاب فيخرج عما وصف
لا يتوجه عليه تلك الوظائف بل الوظيفة في مقابلة هو بيان التكنة فقط وفي التعبير القاب فيخرج عما وصف
بالاحتمال اشارة الى ان يكون هذا مؤاخذه ومحمل للمؤاخذه قال ابنه الحاجب عليه رحمة القاب فيخرج عما وصف
العاجب ان الاعتراضا كلها راجع الى منع ومعارضة ومنها الاستفهام لان عرض التكنة القاب فيخرج عما وصف
الالزام باجبات مدعاه بدليله وعرض المعترض عن عدم الالزام بمنعه **قوله** راجع الى منع القاب فيخرج عما وصف
ومعارضة ومنها الاستفهام لان عرضهم من النقص والمناقضة ونقل عنه كذا يعجز القاب فيخرج عما وصف
الطبيقات على الدواعي بل يفهم منه وانما قلنا الاحتمال لكون الاستفهام مناقضة القاب فيخرج عما وصف

في عما ينبغي على اهل المناظرة المجاهدة والمذكورة ان يعلم ويعمل بسبعة ادب المناظرة احدها الاحترار عن الايجاز لئلا يكون محلا للغموض
 المقال وتجنبها عن الاطنال لئلا يؤدي الى الملل والثاني اشغال الغريبة لئلا يؤدي الى حشرهم الطبيعة
 ورابعها عن استعمال الجمل في الغويا على دعوى ضمنية ويكون البين اثباتا لتكث الدعوى ولا يبعد كل البعد ان يكون
 في الكلام لئلا يلزم التردد مع صحتها انتهى قوله وما ينبغي ان يعلم انه عطف على ما ينبغي ان يعلم ان المناظرة
 في فهم المرام وحاشا من عبارة عن النظر باليقين من الجائين في النسبة بين الشين اظهر للصواب وطريق اظهر للصواب
 الدخول في الكلام قبل فهم المرام لئلا يلزم التردد من الجائين فيقضي امورا حتى جاء اليه الذي اعتبره العلم على وجه الركينة في المناظرة وجه الوظائف
 المرام لئلا يلزم التردد في المناظرة في هذه الرسالة ولما بين ادب استحسان الامام الرازي فلذلك لم يرد من حيث المناظرة
 في البحث والافعال ولا بالامانة ركنها وان كان بعضا راجعا الى الوظيفة بادية عنانية وتكث الادب ينبغي ان يستفاد منها
 الاحترار عن الايجاز اذ لو لم يحترز لزم التحلل في فهم الكلام والمقال وهو مناف للفرض في ايها
 الاحترار عن الاطنال اذ لو لم يحترز لكان مؤديا الى الملل في الفرض في ايها الاحترار عن
 استعمال الاطراف الغريبة التي هي الكلمات الوحيدة الغير الظاهرة في المعاني ولا ما نوسه الاستعمال اذ
 لم يحترز لكان مؤديا الى حشرهم الطبيعة وهو ايضا مناف للفرض في ايها الاحترار عن
 استعمال الجمل في الكلام بلا تفسير بل على المعنى المراد اذ لو لم يحترز لزم التردد في فهم المعنى وهو
 ايضا مناف للفرض في حاشا الاحترار عن الدخول في الكلام قبل فهم المرام اذ لو لم يحترز
 لزم الضلال في البحث وهو بالارزام لئلا يلزم التردد في فهم المرام ان يفهم ان المرام اولا
 بلا عاردة ثم يدخل ولو لم يفهم اولا ولا بأس بالعادة لاجل الافادة والفهم ولومرتين
 اذ الكلام قبل اشغ من الاعادة وسارها الاحترار عن التردد في الاضطرار في المرام اذ
 لو لم يحترز لانتشر الكلام وكثير البعد عن المرام وهما مناف ايضا للفرض في ايها
 الاحترار عن الضحك ورفع الصوت مما يدل على السفاهة لان هذه الحالة من اوصاف
 الجهالة لا يقصدون بها سر غيبيهم وجهلهم لكن قصدهم ولو كان مقيدا عند العوام الذين لا
 يفرقون حقيقة المقال لكن غير مقيدة عند الخواص الذين يفرقون حالهم وليست لكون على جهلهم
 بهذه الاطوار معقول في حق هؤلاء الجهال قول الفقهاء على ان التمر منه حجة قاطعة بالضحك
 والفقيرة لكن كان ضحك المراد من فقيرة فالادب في الصواب اما فقيرة في ثامنها الاحترار عن
 عن المناظرة مع اهل المهابة والاحترار اذ لو لم يحترز لشغل ذهنه فيسقط حجة ذهنية
 ودقة فكره ويقوت عرض المناظرة بجلالة قدر الخصم والاحتشام في ثامنها
 الاحترار عن طعن خصم خفي اضعيفا اذ لو لم يحترز لادى الى تحقاره الى صدور كلام ضعيف
 من نفسه فيكون مغلوب الخصم الضعيف بالارزام والافعال مع ان هذا اشغ
 بالافعال مع ان هذا اشغ

وجوه الارزام وعلى الله التوكل والاعتماد

الارزام وعلى الله التوكل وبه الاحتصان ونشتر الله ان ثبت قلبنا
 على دينه ولا يزعه بعد الهداية ومعيضا عن الذنوب
 والمعصية بكرمة سيد المرسلين صلوة الله عليه واله وسلم

Sulayman ibn Khalafanasi
 Year 397/1-2
 397/1-2



8322

